الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد خيضر -بسكرة-
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم: العلوم التجارية

الموضوع

دور عملية التدقيق الداخلي في تحسين جودة القوائم المالية

دراسة حالة مؤسسة الإخوة عموري للإستيراد والتصدير "SOFRAMIMEX"

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية
تخصص : محاسبة

إعداد الطالبة:
طبيش صفاء

إشراف الدكتورة:
كحول صورية

الموسم الجامعي: 2019/2018

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقديـــــر

الحمد لله أولا وأخيرا حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه الذي وفقني في إتمام هذا العمل المتواضع.

بخالص الشكر والتقدير إلى الأستاذة الكريمة كحول صورية على التوجيهات والملاحظات القيمة التي أفادتني بها طوال إنجاز هذا العمل.

كما أتقدم بالشكر والعرفان إلى أعضاء اللجنة الذين سيكون لهم دور بتخصيص جزء من وقتهم لقراءة هذا العمل المتواضع، والذين ستكون لملاحظاتهم وتوجيهاتهم كل الإهتمام والتقدير.

كما أتقدم بشكري العميق إلى جميع أساتذتي طيلة مشواري الدراسي، وكل أصحاب الفضل العلمي علي، فلكم كل الحب والتقدير والإحترام.

كمالا يفوتني أن أشكر كل عمال مكتبة العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير على مساعداتهم.

ولا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر لجميع عمال مؤسسة الإخوة عموري.

وفي الأخير نحتسب هذا العمل لله ولا نزكي على الله عملا راجين منه أن يجعله من صالح الأعمال وأن ينفع به كل من يلتمس طريق العلم به.

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى من قال فيهما عز وجل

" وقضى ربك أن لا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا "

إلى التي طالما رافقني دعاءها وكانت تفرح كثيرا وأنا أحقق أحلامها، روح قلبي ونور فؤادي أمـي الغالية

إلى من علمني أن الحياة كفاح والعلم سلاح والثقة بالنفس أساس النجاح، فخري واعتزازي أبـي العزيز

حفظكما الله وأمد في عمركما ومتعكما بالصحة يا رمز العطاء والتضحية وقدرني على نيل رضاكما ما حييت.

إلى الغاليات الحبيبات أخواتي: سهيلة، وردة، شافية جمانة وأزواجهن.

إلى إخواني: عمار، توفيق.اسماعيل

إلى أولادهم: ملاك، إياد، سراج، مرام، هبة، تاج الدين.

إلى أستاذتي القديرة الذي مهما شكرتها لن أوفيها حقها الدكتورة كحول صورية.

إلى صديقاتي الذين عشت معهم أحسن الأوقات وأجمل اللحظات

إلى كل زميلاتي وزملائي في الدراسة وإلى كل من يعرفني

إلى كل الأهل والأقارب من الصغير إلى الكبير

إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل المتواضع

إلى كل من يسعده تقدمي ونجاحي

إلى كل الذين أحبهم ويحبونني

الملخص

تتناول هذه الدراسة إشكالية دور عملية التدقيق الداخلي في تحسين جودة القوائم المالية، فتعتبر القوائم المالية وسيلة للإبلاغ المالي عن وضعية نشاط المؤسسة حيث أنها تتضمن جميع العمليات التي تقوم بها المؤسسة في فترة زمنية محددة عادة ما تكون سنة، وباعتبار أن عملية التدقيق الداخلي تلعب دور هام في تلبية احتياجات مستخدمين القوائم المالية، فعملية التدقيق الداخلي هي الركيزة الأساسية للتحقق من صحة وجودة القوائم المالية وما تقدمه من حقائق عن المؤسسة لتفادي مختلف الأخطاء المحاسبية وحالات الغش والتلاعب بأملاكها.

وقد توصلت الدراسة إلى أن عملية التدقيق الداخلي تؤدي إلى تحسين جودة القوائم المالية وإعطائها صورة صحيحة وصادقة وذلك من خلال التزام المؤسسة بتطبيق إرشادات المدقق الداخلي، ولتحقيق أهداف الدراسة وتجسيدها على أرض الواقع تم اختيار مؤسسة الإخوة عموري بسكرة كمحل للدراسة.

الكلمات المفتاحية:

القوائم المالية، المعلومات الحاسبية، التدقيق المحاسبي، عملية التدقيق الداخلي.

Résumé

Cette étude traite une problématique de rôle de l'opération de la vérification interne pour améliorer la qualité des listes financière , où il se considère un outil d'indication financier de la situation d'activité de l'entreprise où il contient toutes les opérations qu'il fait cet entreprise dans une période très limitée habituellement il était mauvais . Et en considération que l'opération de vérification interne joue un rôle très important pour fournir les besoins des administrateurs des listes financière , car l'opération de la vérification interne est le fondement principal pour vérifier l'ajustement des mentions et des informations comptabilités et financière ,et faire l'accord de tous qui est présenté de vérités sur l'entreprise pour éviter différentes erreurs comptabilités et les cas de la trompé et l'hypocrisie à leur possession. Cette étude est

arrivée à que l'opération de la vérification interne a fait améliorer la qualité des listes financière et lui donne une image juste et claire à partir d'engagement de l'entreprise d'appliquer les notifications de la vérificateur interne , et pour effectuer les objectifs de l'étude et la réaliser sur le terrain on a choisi l'entreprise de "frère Amouri" Biskra comme une échantillon à étudier.

Mots clés: Les listes financière, Les informations comptabilités, Vérification comptabilité, Opération de la vérification interne.

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
البسملة	
إهداء	
شكر وتقدير	
الملخص	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	
مقدمة	أ-د
الفصل الأول: القوائم المالية	42-01
تمهيد	02
المبحث الأول: ماهية القوائم المالية	13-03
المطلب الأول: مفهوم القوائم المالية وخصائصها	03
المطلب الثاني: مستخدمي القوائم المالية	07
المطلب الثالث: طبيعة وحدود القوائم المالية	11
المبحث الثاني: الإطار النظري للقوائم المالية	23-14
المطلب الأول: قياس عناصر القوائم المالية والاعتبارات الواجب اتخاذها في إعدادها	14
المطلب الثاني: أهمية القوائم المالية والهدف منها	16
المطلب الثالث: الفرضيات والمبادئ والتحفظات الموجهة للقوائم المالية	19
المبحث الثالث: عرض القوائم المالية	41-24
المطلب الأول: قائمة المركز المالي (الميزانية)	24
المطلب الثاني: قائمة التدفقات النقدية وقائمة الدخل	29
المطلب الثالث: قائمة التغير في حقوق الملكية والإيضاحات	38
خلاصة الفصل	42

الفصل الثاني: عملية التدقيق الداخلي والقوائم المالية	73-44
تمهيد	44
المبحث الأول: ماهية التدقيق المحاسبي	55-45
المطلب الأول: مفهوم التدقيق المحاسبي وأهميته	45
المطلب الثاني: أنواع وأهداف التدقيق المحاسبي	48
المطلب الثالث: مبادئ وفروض عملية التدقيق المحاسبي	53
المبحث الثاني: ماهية التدقيق الداخلي	67-56
المطلب الأول: مفهوم التدقيق الداخلي وأهميته	56
المطلب الثاني: طبيعة التدقيق الداخلي	57
المطلب الثالث: معايير التدقيق الداخلي والخدمات التي يقدمها	64
المبحث الثالث: أهمية عملية التدقيق الداخلي في تحسين جودة القوائم المالية	72-68
المطلب الأول: دور المدققين في توفير المصداقية للقوائم المالية	68
المطلب الثاني: أهمية المدقق الداخلي في تعزيز مصداقية المعلومات المحاسبية في القوائم المالية	69
المطلب الثالث: مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين جودة القوائم المالية	71
خلاصة الفصل	73
الفصل الثالث: استخدام عملية التدقيق الداخلي في تحسين جودة القوائم المالية بالمؤسسة محل الدراسة	100-75
تمهيد	75
المبحث الأول: تقديم مؤسسة الإخوة عموري للاستيراد والتصدير Sarl Soframimex	85-76
المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة ونشأتها	76
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة	78
المبحث الثاني: التدقيق الداخلي للقوائم المالية بالمؤسسة محل الدراسة	95-85
المطلب الأول: عرض القوائم المالية لمؤسسة الإخوة عموري	85
المطلب الثاني: تحليل القوائم المالية للمؤسسة	90
المبحث الثالث: واقع عملية التدقيق الداخلي والقوائم المالية بالمؤسسة محل الدراسة	99-95

المطلب الأول: التدقيق الداخلي بالمؤسسة	95
المطلب الثاني: تقرير عملية التدقيق الداخلي حول جودة القوائم المالية بالمؤسسة	98
خلاصة الفصل	100
الخاتمة	102-104
قائمة المراجع	106-110
الملاحق	

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	مستخدمين القوائم المالية واحتياجاتهم	08
02	الشكل القانوني للميزانية جانب الأصول	27
03	الشكل القانوني للميزانية جانب الخصوم	28
04	جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة)	32
05	جدول سيولة الخزينة (الطريقة غير المباشرة)	33
06	جدول حساب النتائج (حسب الطبيعة)	35
07	جدول حساب النتائج (حسب الوظيفة)	37
08	جدول تغير الأموال الخاصة	40
09	أوجه الإختلاف بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي	50
10	التطور التاريخي لأهداف التدقيق المحاسبي	52
11	محتويات الملف الدائم والسنوي	61
12	توزيع عمال مؤسسة الإخوة عموري للاستيراد والتصدير Sarl Soframimex	77
13	الميزانية المالية لمؤسسة الإخوة عموري جانب الأصول 2014/2013	86
14	الميزانية المالية لمؤسسة الإخوة عموري جانب الأصول 2015/2014	87
15	الميزانية المالية لمؤسسة الإخوة عموري جانب الخصوم 2013-2015	88
16	تغيرات حسابات النتائج لمؤسسة الإخوة عموري 2013-2015	89
17	الأصول الغير جارية للمؤسسة	91
18	الزيادات في الأصول الجارية للمؤسسة	91

فهرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	الهيكل التنظيمي لمؤسسة الإخوة عموري للإستيراد والتصدير SOFRAMIMEX	78

مقدمة

مقدمة

تعتبر القوائم المالية نقطة البداية الملائمة لدراسة المحاسبة، فهي الوسائل التي بموجبها تنقل إلى الإدارة أو الأطراف المعنية صورة مختصرة عن الأرباح والمركز المالي للمؤسسة، كما أنها تمثل الناتج النهائي للمؤسسة.

فالقوائم المالية تتضمن معلومات محاسبية عن المؤسسة وبالتالي فإن الهدف الأساسي للقوائم المالية هو مساعدة متخذي القرارات في التعرف على المركز المالي ومقدار الأرباح المحققة والتوقعات المستقبلية للمؤسسة.

ونظرا لأهمية القوائم المالية في المؤسسة استوجب على هذه الأخيرة إدخال عملية التدقيق الداخلي على قوائمها لكي تفيد مستخدميها.

وعليه فعملية التدقيق الداخلي لم تعد تلك العملية المحدودة التي تقتصر على تدقيق القيود المحاسبية والقوائم المالية فقط، بل وصلت إلى أبعد من ذلك حيث أصبحت اليوم وظيفة لا يستغنى عنها باعتبارها وظيفة حيوية تقوم عليها جميع أنشطة المؤسسة، كما تعتبر عملية التدقيق الداخلي العمود الفقري لأي مؤسسة كما أنها جوهر العملية المحاسبية حيث تعتبر بمثابة العين الساهرة على كل ممتلكات المؤسسة.

وبناءا على ما سبق فقد حاولنا صياغة الاشكالية التالية:

" **ما هو دور عملية التدقيق الداخلي في تحسين جودة القوائم المالية** " ؟

وللإجابة على هذه الاشكالية لا بد من الإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية:

1 . مالمقصود بالقوائم المالية وفيما تتمثل؟

2 . ما المقصود بعملية التدقيق الداخلي وفيما تكمن أهميتها؟

3 . كيف تساهم عملية التدقيق الداخلي في تحسين جودة القوائم المالية؟

4. كيف تتم عملية التدقيق الداخلي للقوائم المالية لمؤسسة الإخوة عموري للاستيراد والتصدير؟

❖ فرضيات البحث

1 . القوائم المالية تكشف الصورة المالية للمؤسسة حيث أنها تعمل على تبسيط البيانات المالية والمحاسبية لتكون قابلة للفهم وملائمة لاحتياجات مستخدميها.

2 . عملية التدقيق الداخلي أصبحت وظيفة ضرورية لجميع المؤسسات حيث أنها تساعد على إعطاء صورة جيدة للقوائم المالية.

3 . عملية التدقيق الداخلي تساهم في تحسين جودة القوائم المالية من خلال تحديد الأدوات وتطبيق المبادئ والمعايير المتعارف عليها لإثبات صحة القوائم المالية.

4. عملية التدقيق الداخلي للقوائم المالية لمؤسسة الإخوة عموري تتمثل في تدقيق القوائم المالية والخروج برأي فني محايد.

❖ أهمية الدراسة

ترجع أهمية هذه الدراسة إلى الحاجة الملحة للمؤسسة إلى محيط رقابي داخلي، فكون عملية التدقيق الداخلي لها دور كبير في سلامة القوائم المالية من خلال إتباع توصيات المدقق باعتبار أن هذه التقارير تعكس الصورة الحقيقية لوضعية المؤسسة، كما يجب على المدقق الداخلي فحص القوائم المالية من خلال معايير التدقيق الدولية من أجل توفير بيئة مناسبة وملائمة وبالتالي بقاء المؤسسة واستمرارها ونجاحها.

❖ دوافع اختيار الموضوع

1 . أهمية القوائم المالية في المؤسسة.

2 . توضيح وإبراز الدور الفعال لعملية التدقيق الداخلي في تحسين جودة القوائم المالية.

3 . مطابقة الموضوع مع تخصصنا والاستفادة منه مستقبلا وخاصة في الجانب المهني.

4. الحاجة الماسة لعملية التدقيق الداخلي للقوائم في المؤسسة.

❖ أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- توضيح الدور الفعال الذي تلعبه عملية التدقيق الداخلي في تحسين جودة القوائم المالية.

- التعرف على الأسس النظرية للقوائم المالية وعملية التدقيق الداخلي .

– محاولة إبراز أهمية التدقيق الداخلي في المؤسسة.

❖ المنهج المتبع

بغية الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع والإجابة عن الإشكالية واختبار صحة الفرضيات، تعتمد الدراسة بصورة أساسية على **المنهج الوصفي التحليلي** الذي يمكن من وصف وتحليل الجوانب النظرية للموضوع بغرض التعرف على عملية التدقيق الداخلي ودورها في تحسين جودة القوائم المالية، **ومنهج دراسة حالة** الذي يمكن من التعمق وفهم مختلف جوانب الموضوع وكشف أبعاده من خلال الزيارات الميدانية للمؤسسة محل الدراسة، إضافة إلى الملاحظة والمقابلات مع دراسة وتحليل مختلف الوثائق والبيانات والمعطيات الفعلية.

❖ صعوبات البحث

إن إنجاز أي عمل بحث يلازم صاحبه مجموعة من الصعوبات والعراقيل، وأهمها عامل الزمن كما أنه من الصعوبات التي واجهتني في عملي هذا أذكر خاصة في الجانب التطبيقي لأن الموضوع جد حساس فمن الصعب أن نحصل على كل المعلومات عن المؤسسة.

❖ هيكل البحث

لتحقيق أهداف البحث والإجابة عن التساؤلات وإثبات صحة الفرضيات السابقة تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول متكاملة فيما بينها:

– الفصل الأول المعنون بـ :القوائم المالية حيث تطرقنا فيه إلى ماهية القوائم المالية، الإطار النظري للقوائم المالية، وكذا عرض للقوائم المالية.

– الفصل الثاني المعنون بـ : عملية التدقيق الداخلي والقوائم المالية حيث تناولنا من خلاله إلى ماهية التدقيق المحاسبي، ماهية التدقيق الداخلي، أهمية عملية التدقيق الداخلي في تحسين جودة القوائم المالية.

– الفصل الثالث المعنون بـ: استخدام عملية التدقيق الداخلي في تحسين جودة القوائم المالية بالمؤسسة محل الدراسة حيث ركزنا من خلاله على تقديم مؤسسة الأخوة عموري للاستيراد والتصدير SARL SOFRAMIMEX، وكذا التدقيق الداخلي للقوائم المالية بالمؤسسة محل الدراسة، كما تطرقنا إلى واقع عملية التدقيق الداخلي والقوائم المالية بالمؤسسة محل الدراسة.

❖ الدراسات السابقة

– علون محمد لمين، **دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين التدقيق الداخلي بالمؤسسة الاقتصادية،** أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016، حيث تناولت هذه الدراسة الإشكالية التالية: "كيف يساهم نظام المعلومات المحاسبية في تحسين التدقيق الداخلي بالمؤسسة الاقتصادية"، فهدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دور استخدام نظام المعلومات المحاسبية في تحسين وتفعيل التدقيق الداخلي بالمؤسسة الاقتصادية متخذين ديوان الترقية والتسيير العقاري لولاية بسكرة دراسة حالة، وقد توصلت الدراسة إلى درجة فهم ودراية المدقق الداخلي لكيفيات تصميم وإجراءات تنفيذ كل من نظام المعلومات المحاسبية ونظام الرقابة الداخلية المطبق بالمؤسسة، يمكنه من التخطيط والإشراف وتحديد طبيعة ومدى أدلة الإثبات الواجب الحصول والاعتماد عليها.

– محمد فيصل مايده، **تأثير تطبيق النظام المحاسبي الماليSCF على إعداد وعرض عناصر القوائم المالية في المؤسسة،** أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة بسكرة، 2017، حيث طرحت هذه الدراسة الإشكالية التالية: "كيف يؤثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على إعداد وعرض عناصر القوائم المالية في المؤسسة"، فهدفت الدراسة إلى إبراز تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على إعداد وعرض عناصر القوائم المالية، وقد توصلت الدراسة إلى القيام بالتعامل مع نوعين من البيانات الثانوية والبيانات الأولية التي تم جمعها من خلال الدراسة الميدانية وإعداد استمارة استبيان تم توزيعها على عينة الدراسة المستهدفة والمتكونة من 200 مستجوب.

ولقد حاولنا من خلال هذه المذكرة الربط بين عملية التدقيق الداخلي والقوائم المالية مركزين على دور عملية التدقيق الداخلي في تحسين جودة القوائم المالية.

الفصل الأول

القوائم المالية

الفصل الأول : القوائم المالية

تمهيد:

إن الهدف الأساسي للمحاسبة المالية هو إنتاج وتوصيل معلومات محاسبية يحتاج إليها المستخدمون الداخليون والخارجيون بغرض اتخاذ قراراتهم الاقتصادية، والمتمثلة في القوائم المالية حيث أنها تعتبر من وسائل توصيل المعلومات للمستفدين والناتج النهائي والأساسي للعمل في أي مؤسسة اقتصادية وهي تنشأ نتيجة إجراء مجموعة من المعالجات المحاسبية على البيانات التي ترتبط بالأحداث والأنشطة التي تقوم بها المؤسسة الاقتصادية لغرض تقديمها بصورة إجمالية وملخصة إلى كافة الجهات التي يمكن أن تستفاد منها في اتخاذ القرارات المختلفة.

وانطلاقا مما سبق سنتطرق في هذا الفصل على القوائم المالية، ولقد تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث هي:

1) **المبحث الأول:** ماهية القوائم المالية.
2) **المبحث الثاني:** الإطار النظري للقوائم المالية.
3) **المبحث الثالث:** عرض القوائم المالية.

المبحث الأول: ماهية القوائم المالية.

تعتبر القوائم المالية منتج نهائي من منتجات المحاسبة، ووسيلة من وسائل توصيل المعلومات للمستفيدين، فهي إحدى الوسائل التي يمكن من خلالها توفير متابعة مستمرة لكل التطورات المالية في المؤسسة، ولكي تعبر القوائم المالية بعدالة ووضوح عن الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة وضمان وصول المعلومات بشكل دقيق وملائم للفئات المستخدمة، ومساعدتهم على اتخاذ معظم القرارات، لا بد أن تتميز بمجموعة من الخصائص.

المطلب الأول: مفهوم القوائم المالية وخصائصها.

أولا: تعريف القوائم المالية.

هناك الكثير من التعاريف عن القوائم المالية، نذكر منها:

" القوائم المالية هي جزء من التقارير المالية، حيث يمكن القول أن التقارير المالية هي المنتج النهائي الذي يصدر في نهاية السنة أو الفترة المالية للنظام المحاسبي، ويشتمل على معلومات مالية وغير مالية، التي تعتبر إحدى وسائل توصيل المعلومات للأطراف ذات العلاقة ".[1]

تمثل القوائم المالية الوسائل الأساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية، وعلى الرغم من أن القوائم المالية قد تحتوي على معلومات من مصادر خارج السجلات المحاسبية، إلا أن النظم المحاسبية مصممة بشكل عام على أساس عناصر القوائم المالية (الأصول، الخصوم، الإيرادات، المصروفات....الخ) ويتم الإمداد بالمعلومات من خلال القوائم المالية الأساسية والتي تشمل:[2]

- قائمة المركز المالي (الميزانية).
- قائمة الدخل (جدول حساب النتائج).
- قائمة تغيرات الأموال الخاصة.
- قائمة التدفقات النقدية.

[1] بن فرج زوينة، " المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق"، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014، ص 47.

[2] طارق عبد العال حماد، "التقارير المالية"، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص 35.

من خلال ما سبق فإن القوائم المالية هي مجموعة من البيانات المسجلة وتطبيق لمبادئ متعارف عليها في المحاسبة ومدى سلامة عنصر التقدير الشخصي تتوقف على مدى تمكن وخبرة الأشخاص القائمين بإعداد هذه القوائم ومدى استيعابهم وتفهمهم للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.[1]

❖ **وتنقسم القوائم المالية إلى نوعين:** [2]

1) قوائم مالية أساسية:

يتم إعدادها بصورة منتظمة ودورية توفر لنا الحد الأدنى من المعلومات المحاسبية اللازمة لتحقيق أهداف المحاسبة المالية وهذه القوائم تتمثل في كونها مترابطة معا، بمعنى أنها تخضع جميعا لنفس عملية القياس وأن تأثير هذا القياس ينعكس على جميع القوائم وهي: قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التغير في حقوق الملكية، قائمة التدفقات النقدية.

2) قوائم ملحقة:

وهي قوائم إضافية يتم إعدادها بصورة تطوعية أو بناء على توصيات محاسبية لمقابلة ظروف معينة ومن أمثلة ذلك:

- قوائم تفصيلية لبعض الإجماليات الواردة في القوائم المالية الأساسية.
- قوائم مالية معدة بالتغير في مستويات الأسعار.
- قوائم مالية موحدة لمجموعة من الشركات التي تكون وحدة اقتصادية متكاملة.
- قوائم مالية قطاعية عن خطوط الإنتاج والتوزيع في الوحدات ذات النشاط المتعدد.

[1] سامي محمد الرقاد، "نظرية المحاسبة"، دار المسيرة للنشر، الأردن، 2011، ص94.

[2] علي عبد الله شاهين، "النظرية المحاسبية"، مكتبة آفاق للطباعة والنشر والتوزيع، الجامعة الاسلامية، غزة، 2011، ص 120.

ثانيا: الخصائص النوعية للقوائم المالية:

الخصائص النوعية هي صفات تجعل المعلومات الظاهرة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين، كما توصف القوائم المالية غالبا بأنها تظهر بصورة صادقة وعادلة وتتمثل هذه الخصائص النوعية الأساسية في: [1]

1. القابلية للفهم:

إن إحدى الخصائص الأساسية للمعلومات الواردة بالقوائم المالية هي قابليتها للفهم المباشر من قبل المستخدمين. لهذا الغرض فإنه من المفترض أن يكون لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة بالأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية كما أن لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر المعقول من العناية.

وعلى كل حال فإنه يجب عدم استبعاد المعلومات حول المسائل المعقدة التي يجب إدخالها في القوائم المالية إن كانت ملائمة لحاجات صانعي القرارات الاقتصادية بحجة أنه من الصعب فهمها من قبل بعض المستخدمين.

2. الملائمة:

لتكون المعلومات مفيدة يجب أن تكون ملائمة لحاجات صناع القرار، وتكون المعلومات ملائمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو عندما تؤكد أو تصحح تقييماتهم الماضية.

إن الدورين التنبؤي والتأكيدي للمعلومات متداخلين على سبيل المثال المعلومات حول المستوى الحالي للأصول المملوكة وهيكلها يعتبر ذا قيمة للمستخدمين في محاولتهم للتنبؤ بقدرة المؤسسة على استغلال الفرص وعلى التصدي للأوضاع المعاكسة وتلعب نفس المعلومات الدور التأكيدي فيما يتعلق بالتنبؤات الماضية حول طريقة هيكلة المِؤسسة ونتائج العملات المخططة مثلا.

غالبا ما تستخدم المعلومات حول المركز المالي والأداء في السابق كأساس للتنبؤ بالمركز المالي والأداء المستقبلي ومسائل أخرى تهم المستخدمين مباشرة مثل أرباح الأسهم ومدفوعات الأجور وتحركات أسعار الأوراق المالية ومقدرة المؤسسة على مواجهة التزامات عندما تستحق. وحتى يكون للمعلومات قيمة تنبؤية فإنه ليس بالضرورة أن تكون على شكل تنبؤات صريحة ، وتتعزز القدرة على عمل تنبؤات من القوائم من خلال الأسلوب الذي تعرض به المعلومات عن العمليات المالية والأحداث الماضية فعلى سبيل المثال تزداد القيمة التنبؤية

[1] طارق عبد العال حماد، " التقارير المالية"، مرجع سابق، ص ص88،89.

لقائمة الدخل إذا تم الافصاح فيها بشكل منفصل عن البنود غير العادية والشاذة وغير المتكررة من الإيرادات و المصروفات.

3. المصداقية (الموثوقية):

لكي تكون المعلومات مفيدة فإنه يجب أن تكون موثوقة ويعتمد عليها، وتمتلك المعلومات خاصية الموثوقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز، وكان بإمكان المستخدمين الإعتماد عليها كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه أو من المتوقع ان تعبر عنه، وحتى تتسم المعلومات المالية بصفة الموثوقية يجب أن تكون:[1]

التمثيل الصادق: لكي تكون المعلومات موثوقة فإنها يجب أن تمثل المعلومات بصدق العمليات المالية والأحداث الأخرى التي يفهم أنها تمثلها أو من المتوقع ان تعبر عنها.

الجوهر فوق الشكل: لكي تمثل المعلومات تمثيلا صادقا العمليات المالية والأحداث الأخرى التي يفهم أنها تمثلها، فمن الضروري أن تكون قد تمت المحاسبة عنها وقدمت طبقا لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية وليس لمجرد شكلها القانوني، فجوهر العمليات المالية و الأحداث الأخرى ليس دائما متطابقا مع تلك التي تظهر في شكلها القانوني.

الحياد: حتى تكون موثوقة، فإن المعلومات الظاهرة في القوائم المالية يجب أن تكون محايدة، أي خالية من التحيز، ولا تعتبر القوائم المالية محايدة إذا كانت طريقة اختيار أو عرض المعلومات تؤثر على صنع القرار أو الحكم بهدف تحقيق نتيجة محددة سلفا.

الحيطة والحذر: إن معدي القوائم المالية يواجه أحيانا حالات عدم التأكد المحيطة والملازمة لكثير من الأحداث والظروف، مثل قابلية الديون المشكوك فيها للتحصيل، وتقديم العمر الاقتصادي للمصنع والمعدات .....الخ، ويعترف بمثل هذه الحالات من عدم التأكد من خلال الإفصاح عن طبيعتها ومدى تأثيرها عند ممارسة الحيطة والحذر في إعداد القوائم المالية. فالحيطة والحذر تبني درجة من الحذر والاحتراس في اتخاذ الأحكام الضرورية لإجراء التقديرات المطلوبة تحت ظروف عدم التأكد بحيث لا ينتج عنها تضخم للأصول والدخل أو تقليل للإلتزامات.

[1] حسن محمد العربي، "دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة القوائم المالية"، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص فحص محاسبي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014، ص56.

الإكتمال: لكي تكون معلومات القوائم المالية موثوقة فإنها يجب أن تكون كاملة ضمن حدود الأهمية النسبية والتكلفة، إن أي حذف في المعلومات يمكن أن يجعلها خاطئة أو مضللة وهكذا تصبح غير موثوقة وغير ملائمة.

4.القابلية للمقارنة :

تسمح هذه الخاصية بإجراء المقارنة ومعرفة أوجه التشابه والاختلاف بين أداء المؤسسة وأداء المؤسسات الأخرى خلال نفس الفترة (وهذا ما يعرف بالمقارنة في حالة السكون)، كما تسمح بإجراء المقارنة بين أداء نفس المؤسسة خلال حقب زمنية مختلفة (وهو ما يعرف بالمقارنة في حالة الحركة) وذلك لمعرفة مدى تطور المؤسسة أو تراجعها. وقد تنشأ أوجه التشابه و الاختلاف نتيجة تشابه اختلاف الظروف و الأحداث التي تتأثر بها المؤسسات المختلفة، أو تتأثر بها نفس المؤسسات خلال فترات زمنية متتابعة، وليس بالضرورة أن تتبع أوجه التشابه والاختلاف من تشابه واختلاف أساليب القياس وطرق الإفصاح المستعملة.[1]

المطلب الثاني: مستخدمي القوائم المالية.

يمكن تقسيم مستخدمي القوائم المالية إلى قسمين رئيسيين: [2]

– القسم الأول يشمل المستخدمين ذوي المصلحة المباشرة في المؤسسة، وهؤلاء المستخدمين يشملوا الملاك الحاليين والمستقبلين وكذلك الدائنين والموردين وإدارة المؤسسات والسلطات الضريبية والعاملين وكذلك المستهلكين.

– أما القسم الثاني من المستخدمين فهم المستخدمين ذوي المصلحة غير المباشرة لأن مهمتهم هو مساعدة أو حماية الأطراف الذين لهم مصلحة مباشرة لأسباب عديدة مثل عدم خبرتهم بالمحاسبة أو لعدم توفر عنصر الوقت لإدارة استثماراتهم، ويشمل هذا القسم من المستخدمين المحللين الماليين، بورصة الأوراق المالية، الناشرين للمعلومات المالية، اتحادات العمال وغيرهم.

ونظرا لوجود عديد من مجموعات المستخدمين الحاليين والمحتملين والذين يكون لديهم نماذج اتخاذ قرارات مختلفة ومتنوعة، فإن احتياجاتهم من المعلومات ستكون مختلفة ومتنوعة وهو ما يؤثر على طريقة إعداد القوائم المحاسبية والاختيار من بين الطرق والسياسات المحاسبية.

---

[1] مداحي عثمان، "دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاقتصادية"، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009، ص71.

[2] كمال الدين الدهراوي، "تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، الدار الجامعية، الإسكندرية 2004، ص 14.

الجدول رقم(01): مستخدمين القوائم المالية واحتياجاتهم.

المستخدميـــــــــــــن	إحتياجات المستخدميـــــــــن
• المستخدمين ذوي المصلحة المباشرة. 1- المساهمين (الحاليين والمحتملين). 2- الدائنين (قصيرة وطويلة الاجل). 3- المديرين. 4- العاملين. 5- المستهلكين. 6- الموردين. 7- المنافسين. • المستخدمين ذوي المصلحة غير المباشرة. 1- محللي القوائم المالية وسماسرة البورصة. 2- اتحادات العمال. 3- الوكالات والهيئات الحكومية. 4- الجهات المهنية ومصدري المعايير المحاسبية.	1- القياس الشامل للأداء. أ- مقاييس مطلقة. ب- بالمقارنة مع الأهداف والمعايير. ج- بالمقارنة مع شركات أخرى. 2 – تقييم أداء الإدارة. أ- الأرباح والكفاءة في استخدام الموارد. ب- المسؤولية القانونية. 3- التوقعات المستقبلية. أ- الأرباح. ب- التوزيعات والفوائد. ج- الاستثمارات. د- التوظيف. 4- الحكم على المركز المالي. أ- تقييم اليسر المالي. ب – تقييم درجة السيولة. ج – تحديد درجة المخاطرة وعدم التأكد. 5- تخصيص الموارد. 6- تقييم الديون وحقوق الملكية. 7- تقييم الالتزام باللوائح والقوانين. 8- تقييم مساهمة المؤسسة الاجتماعية وخدمة البيئة والاقتصاد القومي.

المصدر: كمال الدين الدهراوي، "تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار"، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004، ص16.

ولهذا السبب، فإن القوائم المحاسبية تعد على أساس أنها قوائم ذات أغراض عامة بحيث يمكن تلبية احتياجات العديد من المستخدمين مع التركيز على احتياجات المستخدمين المباشرين والذين ليس لديهم السلطة للحصول على المعلومات المحاسبية وهم المستثمرين والدائنين.[1]

وتتمثل أهم الأطراف المستخدمة للقوائم المالية في الفئات التالية: [2]

- **المستثمرون**

يحتاج المستثمرون الحاليون والمتوقعون إلى توفر معلومات بشكل مستمر لإمكان تقييم فرص الاستثمار المتاحة، والمفاضلة بين البدائل الاستثمارية واتخاذ القرارات المرتبطة بتوظيف مواردهم بشكل رشيد، سواء بالحفاظ على الاستثمار في المؤسسة أو تخفيضه أو تحويله إلى مؤسسة أخرى.

ويعطي المستثمرون أهمية كبيرة لتحليل العائد والمخاطرة في عملية اتخاذ قرارات الاستثمار.

ويحتاج المستثمرون عموما إلى المعلومات المحاسبية التي تمكنهم من:

- ✓ تقدير التدفقات النقدية المستقبلية والمتمثلة في التوزيعات التي يستلمها المستثمر وكذلك الأرباح الرأسمالية الناتجة من الارتفاع في استثماراتهم (الأسهم).
- ✓ تقدير درجة المخاطرة الخاصة باستثماراتهم وتتمثل في درجة التباين لعائد السوق للاستثمار التي قد تنتج من متغيرات تتعلق بالسوق، وهي ما يسمى بدرجة المخاطرة المنتظمة، وكذلك درجة المخاطرة الناتجة من متغيرات راجعة للمؤسسة نفسها والتي تسمى بدرجة المخاطرة غير المنتظمة.

- **الجهات الحكومية**

يتم استعمال المعلومات الواردة في القوائم المالية من طرف الجهات الحكومية لرسم السياسات على المستوى الوطني، كما تحتاج إدارة الضرائب إلى المعلومات المالية عن الشركات والمؤسسات لاحتساب الضرائب المستحقة عليها.

- **مدققو الحسابات**

يحتاج مدققو الحسابات إلى كافة المعلومات والإيضاحات لإبداء آرائهم بشكل محايد عن مدى مصداقية المعلومات الواردة في القوائم المالية ومدى موضوعيتها وأنها تم إعدادها باحترام وتطبيق المبادئ المحاسبية

[1] كمال الدين الدهراوي، مرجع سابق، ص 17.

[2] طارق عبد العال حماد، "دليل المستثمر الى بورصة الأوراق المالية"، الدار الجامعية، الإسكندرية 2000، ص ص 51-54.

المتعارف عليها، ويعتبر تقرير مدقق الحسابات مصدر ثقة تعتمد عليه مختلف الأطراف الخارجية المستعملة للقوائم المالية خاصة تلك التي ليس لها سلطة أو قدرة الحصول مباشرة على المعلومات من المؤسسة.

- **العاملون**

يحتاج العاملون في المؤسسة إلى معلومات تتعلق بمدى الأمان الوظيفي، ومدى التحسن الوظيفي المتوقع في المستقبل، بالإضافة إلى معلومات تساعد في تعزيز مطالب العمال لتحسين أوضاعهم المهنية.

- **الموردون**

يحتاج الموردون إلى معلومات تساعد في تقدير ما إذا كانت المؤسسة ستكون عميلا جيدا قادرا على سداد ديونه.

- **العملاء**

يحتاج العملاء إلى معلومات تساعد في التنبؤ بوضع المؤسسة المستقبلي وقدرتها على الاستمرار في عملية إنتاج وبيع السلع.

- **الإدارة**

إن الإدارة بصفتها المسؤول الرئيسي عن تحقيق الأهداف المخطط لها، فهي تهتم وبشكل مباشر بالمعلومات المالية الواردة في القوائم المالية لمعرفة نسبة ما تم إنجازه من الأهداف من جهة ومن جهة أخرى فهي تريد توصيل رسائل إلى المالكين بأنها تدير النشاط الاقتصادي بصورة توضحها النتائج المتحققة والتي يمكن التعبير عنها عن طريق الأرقام الواردة في القوائم المالية.[1]

- **المقرضون**

ويمثل المقرضون مصدر التمويل الخارجي للمؤسسة والذي يكون في الغالب طويل الأجل، وما يهمهم سواء كانوا حاليين أو محتملين هو الهيكل التمويلي للمؤسسة، ونسب المديونية ومدى الاعتماد على المتاجرة بأموال الغير كذلك قدرتها على دفع أقساط القروض في مواعيد استحقاقها وخدمة القروض أيضا.[2]

[1] علي خلف كاطع الجبوري، "موثوقية المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية لاتخاذ القرارات الاستثمارية"، مجلة جامعة ذي قار، 2017، المجلد12، العدد3، ص84.

[2] جمال الجعارات، "معايير التقارير الدولية"، الإثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص43.

المطلب الثالث: طبيعة وحدود القوائم المالية .

أولا: طبيعة القوائم المالية.

إن مصطلح قائمة في مفهومه العام إعلان يتعلق بشكل محدد يعتقد من يقدمه بصحة ما تم الإشارة إليه فيه، وبذلك تتمثل القوائم المالية في أنها إعلانا يعتقد بصحته ويتم توصيله باستخدام القيم النقدية، وعندما يعد المحاسبون تلك القوائم المالية فإنهم يصفون خصائص المؤسسة وفقا للنواحي المالية، والتي يعتقدون أنها تعبر بعدالة عن أنشطة المؤسسة والعمليات المالية، وتعبر القوائم المالية السنوية للشركات عن القوائم المالية المعدة لفترة زمنية مدتها سنة، أما القوائم المالية التي تعبر عن فترات زمنية تقل عن سنة (ثلاثة شهور على سبيل المثال) يطلق عليها القوائم المالية الفترية أو الدورية، وتبدو عبقرية تلك القوائم المالية والتي غالبا ما تعد في صفحات قليلة في أنها تلخص كافة المعلومات التي تتضمنها مئات أو آلاف الصفحات التي تتكون منها السجلات والدفاتر المحاسبية التفصيلية .[1]

ثانيا: حدود القوائم المالية.

تعد القوائم المالية من الوسائل الهامة للاتصال بين الإدارة و الأطراف الخارجية المهتمة بالمؤسسة، إلا أن هذه القوائم عرضة لبعض القيود التي تحد من فائدتها إذا لم يأخذها قارئ القوائم المالية في حسبانه عند تفسير وتحليل المعلومات الواردة بها، ومن أهم القيود ما يلي: [2]

- **افتراض ثبات القوى الشرائية لوحدة النقد:**

يتم إعداد القوائم المالية وفقا لافتراض هام وهو ثبات القوى الشرائية لوحدة النقد، ورغم تأكد معدي القوائم المالية من أن وحدة النقد تتغير في حقيقة الأمر بمرور الوقت بسبب تغيرات الأسعار، إلا أن الأبحاث والتجارب التي أجريت لمحاولة قياس أثر التغيرات في الأسعار على القوائم المالية لم تصل حتى الآن إلى قبول أي طريقة لتعديل القوائم المالية المعدة وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

وربما كان أفضل وصف لهذا الافتراض هو أنه ليس ثبات القوى الشرائية لوحدة النقد، وإنما الاعتراف بتغير القوى الشرائية لوحدة النقد، إلا أن هذا التغير غير كاف لأحداث تغيير مادي على القوائم المالية.

[1] سعيدي عبد الحليم، "محاولة تقييم افصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي"، رسالة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015، ص3.

[2] طارق عبد العال حماد، "التقارير المالية"، مرجع سابق، ص ص67-69.

- **التسجيل التاريخي:**

تعد القوائم المالية وفقا للأساس التاريخي للأحداث والعمليات التي تحدث خلال الفترة، وغالبا ما يتم استخدامها لتوقع المستقبل، ويمثل التسجيل التاريخي حدودا على قيمتها في ذلك الخصوص.

- **الحكم والتقدير الشخصي:**

للتوصل إلى الدقة الكاملة في استخراج نتيجة أي مشروع من ربح أو خسارة فإن الأمر يتطلب الانتظار حتى نهاية المشروع. ولأن هذا الأمر غير عملي لذلك تقوم المحاسبة على افتراض إمكانية تقسيم حياة المؤسسة إلى فترات مالية عادة ما تكون سنة، وعلى الرغم من الدقة الظاهرة في القوائم المالية عن أي فترة مالية، إلا أنها بطبيعة الحال مؤقتة وغير نهائية وتتطلب المزيد من الحكم والتقدير.

وأي محاولة لتجزئة نشاط المشروع إلى عدة فترات صغيرة من الوقت مثل السنة وربع السنة، تتطلب المزيد من التقدير والحكم الشخصي على أحداث المستقبل ونتائج الأحداث السابقة والتي لم تكتمل بعد، وبالرغم من محاولات المحاسبين لتطبيق أقصى درجة ممكنة من الموضوعية، إلا أنهم يضطروا إلى اللجوء إلى التقدير الشخصي في بعض الأحيان لتحديد المقادير الهامة التي تؤثر على عناصر القوائم المالية مثل تقدير العمر الإنتاجي للأصول الثابتة واهتلاكاتها وتقدير قيم المخزون السلعي والمخصصات ....الخ.

- **قدرة الإدارة في التأثير على محتوى ومضمون القوائم المالية:**

تملك الإدارة قدرة التأثير على مضمون القوائم المالية في حدود معينة وذلك باستخدام أنشطة نهايات الفترات، ويمكن من خلال عقد بعض الصفقات أو مزاولة أنشطة معينة قبل نهاية الفترة التي يتم إعداد القوائم المالية عنها أن يحدث تأثير على بعض العناصر والبنود الواردة في القوائم المالية والتي تلقي اهتماما خاصا لكل من الدائنين والمستثمرين أو تمثل أهمية خاصة في تقييم الأنشطة المالية للمشروعات.

- **البنود التي لا تسجل محاسبيا:**

لا يمكن للنظام المحاسبي أن يسجل جميع مظاهر نشاط المؤسسة، والتي يمكن أن تمثل عوامل هامة لنجاح المشروع، وتعد الموارد البشرية واحدة من تلك العوامل الهامة لنجاح المشروع، وتمثل الإدارة والعمالة في بعض الأحيان أهم أصول المؤسسة ورغم ذلك فإن هذا البند لا يظهر في ميزانية المؤسسة، حيث تتحدد القوائم المالية

بتلك العناصر التي يمكن قياسها بموضوعية مناسبة تتطلبها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها لذلك يجب أن ننظر إلى القوائم المالية في هذا الإطار وباعتبار أنها تمثل جزء وليس كل العوامل المؤثرة على نشاط المؤسسة.

- **مرونة اختيار الطرق والسياسات المحاسبية:**

يواجه المحاسب في كل مشكلة محاسبية العديد من البدائل التي تلقي القبول العام سواء من الناحية العلمية أو العملية، ويختار من بينها الطرق والسياسات المحاسبية التي تناسب بعض الأوضاع والظروف الاقتصادية التي تمر بها المؤسسة.

وتؤدي عملية الاختيار بين هذه البدائل إلى أثار مختلفة على نتيجة الأعمال والمركز المالي والتدفقات النقدية والمعلومات والقرارات التي تتخذ بمعرفة الأطراف المختلفة المهتمة بالمؤسسة، وبمعنى أخر فإنها تؤدي إلى إعادة توزيع الثروة والمخاطر بين الأطراف المختلفة المرتبطة بالمؤسسة. وللدلالة على ذلك فإنه قد أمكن في بعض الحالات الافتراضية والواقعية تحويل خسائر المؤسسة إلى أرباح أو العكس وذلك عن طريق تغيير بعض الطرق المحاسبية أو إتباع طرق بديلة.

المبحث الثاني: الإطار النظري للقوائم المالية.

تعد القوائم المالية وفق أعراف ومبادئ متعارف عليها ومقبولة قبولا عاما من قبل الممارسين لمهنة المحاسبة، الأمر الذي يبعث بالطمأنينة لدى جميع الأطراف المعنية بأمور المؤسسة الاقتصادية من حيث صحة وعدالة وموضوعية هذه القوائم والبيانات المالية، وتغطي المبادئ المحاسبية المتعارف عليها مجالات واسعة في العملية المحاسبية، فهي تشمل كلا من المفاهيم والأعراف والأحكام المحاسبية الأساسية والتي تكون بمجموعها التطبيق العملي للمحاسبين.

المطلب الأول: قياس عناصر القوائم المالية والاعتبارات الواجب اتخاذها في إعدادها.

أولا: قياس عناصر القوائم المالية

القياس هو عملية تحديد القيم النقدية للعناصر التي سيعترف بها في القوائم المالية وتظهر بها في الميزانية العمومية وقائمة الدخل. ويتضمن ذلك اختيار أساس محدد للقياس.

يستخدم عدد من الأسس المختلفة للقياس وبدرجات مختلفة في تشكيلات متفاوتة في القوائم المالية. وهذه الأسس تشمل: [1]

- **التكلفة التاريخية:**

تسجل الأصول بالمبلغ النقدي الذي دفع أو ما يعادله أو بالقيمة العادلة لما أعطي بالمقابل في تاريخ الحصول عليها. وتسجل الالتزامات بمبلغ المتحصلات المستلمة مقابل التعهد أو في بعض الظروف (مثل ضرائب الدخل) بمبلغ النقدية أو ما يعادل النقدية الذي من المتوقع أن يدفع لسداد الالتزام في المسار العادي للعمل.

- **التكلفة الجارية:**

تسجل الأصول بمبلغ النقد أو ما يعادل النقد والذي يجب دفعه للحصول على نفس الأصل أو ما يماثله في الوقت الحاضر، وتسجل الالتزامات بالمبلغ غير المخصوم من النقد أو ما يعادل النقد المطلوب لسداد التعهد في الوقت الحاضر.

[1] طارق عبد العال حماد، "التقارير المالية"، مرجع سابق، ص108.

- **القيمة المتحققة:**

تحمل الأصول بمبلغ النقد أو ما يعادل النقد الذي يمكن الحصول عليه في الوقت الحاضر مقابل بيع الأصل بطريقة منظمة، وتحمل الالتزامات بقيم السداد، أي بالمبالغ غير المخصومة النقدية أو ما يعادل النقدية التي من المتوقع أن تدفع لسداد الالتزامات في المسار العادي للعمل.

- **القيمة الحالية:**

تحمل الأصول بالقيمة المخصومة الحالية لصافي التدفقات النقدية المستقبلية التي من المتوقع أن يولدها الأصل في المسيرة العادية للعمل. وتحمل الالتزامات بالقيمة المخصومة الحالية لصافي التدفقات النقدية الخارجة المستقبلية التي من المتوقع أن تطلب لسداد الالتزامات في المسيرة العادية للعمل.

✓ إن التكلفة التاريخية هي أكثر الأسس استخداما لدى المؤسسات عند إعداد قوائمها المالية، وتستخدم عادة مع أسس قياس أخرى.

ثانيا: الاعتبارات الواجب اتخاذها في إعداد القوائم المالية.

لكي تحقق القوائم المالية الفائدة لمستخدميها، يجب أن تراعى في إعدادها مجموعة من الاعتبارات أهمها ما يلي: [1]

- التحقق من توفر الشروط الشكلية لإعداد هذه القوائم، كالحرص مثلا على إيضاح اسم الشركة وشكلها القانوني وتاريخ القائمة وكذلك الفترة المالية التي تغطيها تلك القوائم.
- الحرص على إعدادها بموجب المفاهيم والمبادئ والأصول المحاسبية المتعارف عليها.
- أن يتم تصنيف وعرض المعلومات المحتواة في تلك القوائم على أسس منطقية تسهل مهنة المحلل المالي في اشتقاق المؤشرات الملائمة ومن ثم تفسير هذه المؤشرات.
- أن يراعى في عملية دمج بنود هذه القوائم مبدأ الأهمية النسبية (المادية)، بحيث يتم الإفصاح في بند منفصل عن كل معلومة تعتبر مادية أو جوهرية من وجهة نظر مستخدمي هذه القوائم.

[1] محمد فيصل مايده ،"تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF على اعداد وعرض عناصر القوائم المالية في المؤسسة"، رسالة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017، ص69.

- أن يتم عرض المعلومات في تلك القوائم، بكيفية تيسر قابليتها للمقارنة ويتطلب الأمر تعديل عناصر قائمتي الدخل والمركز المالي بمقدار التغير الحادث في القوة الشرائية لوحدة النقد، وذلك من خلال الفترات المالية التي يسودها معدلات مرتفعة من التضخم الاقتصادي.
- التأكد من المعلومات التي تعرضها هذه القوائم تتمتع بالمواصفات الرئيسية الواجب توافرها فيها مثل: (الموضوعية، المصداقية، الملائمة، الشمول، الافصاح الكافي).

المطلب الثاني: أهمية القوائم المالية والهدف منها ومدى ترابطها وتكاملها.

أولا: أهمية القوائم المالية.

تبرز أهمية القوائم المالية والغرض من إعدادها في ثلاث نقاط يمكن تلخيصها كالآتي: [1]

- فالقوائم المالية تعتبر أداة لإيصال رسالة واضحة ومفهومة لمستعمل المعلومات المحاسبية عن نشاط المؤسسة والنتائج المترتبة عليه، فهي همزة وصل بين المؤسسة والمستثمرين فيها ووسيلة لربط علاقات بين المؤسسة والموردين، العملاء، البنوك...، وأيضا وسيلة لتوفير المعلومات لمختلف الأقسام المكونة للمؤسسة.
- أيضا تساعد القوائم المالية لتقييم أداء الادارة والحكم على كفاءتها واستعمال الموارد الموضوعة تحت تصرفها فتستعمل في الحكم على المركز المالي للمؤسسة ومدى التقدم في تحقيق أهداف المؤسسة وكذا كيفية استخدام موارد المؤسسة.
- وتعتبر أيضا وسيلة لاتخاذ القرارات حيث تساعد الإدارة ومختلف الأطراف المتعاملة مع المؤسسة في اتخاذ القرارات اللازمة، كالقرارات المتعلقة بكيفية صرف الموارد في المستقبل ومساعدة الأطراف الأخرى التي تربطها علاقة مباشرة بالمؤسسة، مثل الموردين، العملاء، البنوك في توجيه العلاقات المستقبلية معها.

[1] عواج هدى، "دور التدقيق المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية"، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة المسيلة، 2015، ص 42.

ثانيا: الهدف من القوائم المالية .

يتحدد الهدف العام للقوائم المالية من خلال الهدف العام للمحاسبة وذلك بتوفير البيانات والمعلومات اللازمة والمفيدة للعديد من الجهات التي لها علاقة (مباشرة أو غير مباشرة) بالوحدة الاقتصادية بهدف اتخاذ القرارات المختلفة في ضوئها، وذلك من خلال:

- توضيح وتحديد نتيجة العمليات والأنشطة التي قامت بها الوحدة الاقتصادية خلال فترة مالية معينة (من ربح أو خسارة).
- توضيح قوة المركز المالي للمؤسسة في لحظة زمنية تتمثل في نهاية الفترة المالية.

وبغرض تحقيق الهدف العام للقوائم المالية فإن هناك مجموعة من الأهداف الفرعية التي يجب مراعاة تحقيقها عند إعداد القوائم المالية من أهمها الأتي: [1]

1. إن البيانات التي تحتويها القوائم المالية يجب أن تساعد في توفير المعلومات المفيدة للعديد من الجهات (الداخلية والخارجية) التي لها علاقة بالوحدة الاقتصادية بهدف اتخاذ القرارات المختلفة، وبما يعني ضرورة التأكد من توفير المعلومات لأولئك المستخدمين الذين ليس لديهم السلطة أو القدرة أو الإمكانيات على طلب المعلومات مباشرة من الوحدة الاقتصادية إلى جانب المستخدمين من داخل الوحدة الاقتصادية.
2. ضرورة الأخذ بنظر الاعتبار اختلاف الاحتياجات من البيانات والمعلومات التي تحتاجها الجهات المختلفة، وبما يعني أن القوائم المالية يجب أن تعد في ظل الأهداف التي يتوقع أن تحقق الفائدة لاحتياجات المستخدمين المتعددين سواء في عمليات التخطيط أو الرقابة أو تقييم الأداء...الخ.
3. يجب أن توضح البيانات الواردة في القوائم المالية إمكانية المقارنة مع بيانات فترة (أو فترات) مالية سابقة بهدف المساعدة على توفير البيانات والمعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات الخاصة بتقييم الأداء واتخاذ القرارات المستقبلية أو التخطيط لها وكذلك عمل المقارنات المختلفة.
4. توفير المعلومات اللازمة لما يتعلق بالكيفية التي مارست بها الوحدة الاقتصادية نشاطاتها المختلفة وذلك من خلال تحليل تلك الأنشطة وتوضيح كيفية تدبير أموالها (الحصول عليها) والمجالات التي تم فيها استخدام تلك الأموال.

[1] قاسم محسن الحبيطي و زياد هاشم يحيى، "تحليل ومناقشة القوائم المالية"، الدار النموذجية للطباعة والنشر، بيروت، 2011، ص ص25،26.

5. ضرورة توفير البيانات اللازمة غير الربحية التي قامت أو ساهمت بها الوحدة الاقتصادية، وخاصة فيما يتعلق بتوفير البيانات عن الدور الاجتماعي (المسؤولية الاجتماعية) وكذلك توفير البيانات المتعلقة بالبيئة، على اعتبار أن هذه الأنشطة لها تأثيرا واضحا (مباشرا أو غير مباشرا) على المجتمع الذي تعمل الوحدة الاقتصادية ضمن نطاقه.
6. الأخذ بنظر الاعتبار القدرات المختلفة لاستخدام وفهم البيانات الواردة في القوائم المالية من قبل المستخدمين المتعددين (المحتملين) من حيث درجة ثقافتهم الإدارية والمحاسبية وخبرتهم في مجال التعامل مع تلك البيانات خلال فترة أو فترات زمنية سابقة.

ثالثا: ترابط وتكامل القوائم المالية.

من خلال دراسة القوائم المالية الأساسية يتبين أن هناك ترابط وتكامل للعناصر التي تتكون منها القوائم المالية وهذا الترابط والتكامل يؤدي إلى معلومات ذات مصداقية وتساعد مستخدميها في إتخاذ القرارات، وهذا كما يلي: [1]

1) ترابط القوائم المالية.

إن العلاقة بين جميع القوائم المالية (قائمة المركز المالي، قائمة التدفقات النقدية، قائمة الدخل، قائمة التغير في حقوق الملكية) مبنية على أساس مبدأ الترابط مع بعضها البعض بمعنى أن جميع تلك القوائم المالية تخضع لنفس عملية القياس، فإذا ما اعتمدت طريقة قياس معينة في قياس عنصر من عناصر حساب النتيجة فإن تأثير هذا القياس ينعكس على المؤسسة وتنعكس تأثيراته على جميع القوائم المالية.

إن قائمة التدفقات النقدية نفسها تخضع لمبدأ الترابط فهذا يظهر عند إعداد تلك القائمة على أساس تطابق أرصدة الخزينة في أول وأخر السنة المالية في كل من ميزانية قائمة التدفقات النقدية، وذلك سواء تم إعداد قائمة التدفقات النقدية وفق الطريقة المباشرة أو وفق طريقة غير مباشرة.

2) تكامل القوائم المالية.

إضافة إلى ترابط القوائم المالية الأساسية فيما بينها، فإن هذه القوائم هي أيضا مكملة لبعضها البعض، فالقوائم المالية الأساسية تعكس معلومات مختلفة عن نفس الأحداث الاقتصادية والعمليات المالية التي تخص

[1] رضوان حلوة حنان، "النموذج المحاسبي المعاصر"، دار وائل، عمان، الاردن، 2006، ص ص248،249.

المؤسسة، لذلك لا يمكن لأي قائمة من تلك القوائم بمفردها أن تلبي كافة احتياجات مستخدمي التقارير المالية، وهكذا، فمن الضروري الربط بين المعلومات الواردة في قائمة معينة للمعلومات الواردة في القوائم المالية الأخرى، وفي واقع الأمر فإن مؤشرات التحليل المالي لا يعتمد فقط على الربط بين عناصر قائمة واحدة بل تراعي أيضا المعلومات الواردة في القوائم المالية الأخرى.

المطلب الثالث: الفرضيات و المبادئ والتحفظات الموجهة للقوائم المالية.

أولا: الفرضيات المحاسبية لإعداد القوائم المالية.

يعتبر الفرض شرط أو ظرف يتم العمل من خلاله وتوضع المبادئ في نسق معه، وهو في منهج البحث العلمي لا يحتاج إلى إثبات أو برهان، إذن فهو يعتبر كاقتراح يوضع لتفسير واقعة معينة أو لإيجاد أو تفسير علاقة ما بين مجموعة من العناصر ولذلك تعتبر الفروض قضايا تحت الاختبار، وهذه الفرضيات التي يتم إعداد القوائم المالية بموجبها، ولتحقيق أهداف القوائم المالية يجب أن تعد تلك القوائم وفق الفرضيتين التاليتين:

✓ **فرضية استمرارية النشاط**

يطلق على هذه الفرضية في بعض الأحيان فرضية الدورية، وتقوم هذه الفرضية على أساس أن أي مؤسسة اقتصادية تنشأ بقصد الاستمرار في مزاولة نشاطها من أجل إنتاج سلعة أو خدمة تحقق حدا معينا من إشباع حاجة المستهلك بغض النظر عن طبيعة السلعة أو الخدمة المنتجة وبغض النظر عن عائدية ملكية المؤسسة.[1]

✓ **فرضية أساس الاستحقاق (الالتزام ، التعهد)**

حسب هذه الفرضية فإنه ينبغي على المؤسسات إعداد القوائم المالية وفق محاسبة الالتزام، وهذا يعني أنه يجب تسجيل العمليات والأحداث المحاسبية عند حدوثها وليس عند القبض أو الدفع الفعلي للمبالغ المقابلة.[2]

[1] وليد ناجي الحيالي، "مذكرات التحليل المالي في المنشات التجارية"، من منشورات الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007، ص 19.

[2] زين عبد المالك، "القياس والافصاح عن عناصر القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي"، مذكرة شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة احمد بوقرة، بومرداس، سنة 2013، ص 21.

ثانيا: المبادئ المحاسبية لإعداد القوائم المالية.

تمثل المبادئ المحاسبية قواعد عمومية تتبع لتوجيه التطبيق العملي، فهي تحكم الطرائق والإجراءات المتبعة في إثبات العمليات المالية وفي إعداد القوائم المالية. ومن أهم هذه المبادئ: [1]

✓ **مبدأ التكلفة التاريخية**

يعتبر مبدأ التكلفة التاريخية وأحيانا يسمى بمبدأ التكلفة الأصلية أو مبدأ التكلفة الفعلية، المبدأ المقبول عموما والمطبق في الحياة العملية من قبل المحاسبين والمدققين. فهم يرون أن التكلفة التاريخية تمثل عادة أفضل قياس محاسبي للسلع والخدمات وباقي أصول المؤسسة، بحيث يتم إعداد القوائم المالية وفق التكلفة الفعلية الحقيقية. لذلك تتميز التكلفة التاريخية بسهولة التحقق من صحتها (مراجعتها أو تدقيقها) وموضوعيتها، فالأسعار محددة ومعروفة عند حدوث الصفقات ومؤيدة بمستندات ووثائق (مثلا بالفواتير).

✓ **مبدأ تحقيق الإيراد**

إن مبدأ تحقيق الإيراد المستند على العرف المحاسبي يعتبر الإيراد متحققا عند إتمام عملية البيع سواء كان البيع نقدا آجلا أو بأوراق تجارية، لذلك فإن إجمالي إيرادات المشروع خلال الفترة المحاسبية هي إجمالي مبيعاته بأشكالها المختلفة، ولكن هناك انحرافات عن هذا المبدأ في بعض الحالات مثل حالة البيع بالتقسيط حيث يعتبر الإيراد متحققا عند تحصيل القسط، وكذلك حالة العقود أو المقاولات حيث يتحقق الإيراد على أساس الإنجاز أو الإنتاج.

✓ **مبدأ المقابلة (مقابلة الإيرادات بالمصروفات)**

يعتبر هذا المبدأ من المبادئ الأساسية الهامة لأنه يرتبط ويؤثر على صحة القياس المحاسبي ويمنع اختلاط نتائج السنوات المالية المتتالية، لذلك فإن الإيرادات المتحققة ترتبط بعلاقة سببية مع تكلفة الحصول عليها بغض النظر عما دفع فعلا من النفقات لأن ما دفع فعلا من النفقات، لأنه قد يكون تسديدا لأعباء وقعت في فترة سابقة.[2]

[1] رضوان حلوة حنان، نزار فليح البلداوي،"مبادئ المحاسبة المالية (القياس والافصاح في القوائم المالية)"، اثراء للنشر والتوزيع، جامعة عمان الاهلية، الطبعة الاولى، 2009، ص 29.

[2] محمد فيصل مايده، مرجع سابق، ص 73.

✓ **مبدأ الموضوعية**

تعني الموضوعية في العرف المحاسبي الاعتماد على الحقائق الثابتة التي توفرها مصادر البيانات والمعلومات المحاسبية والابتعاد عن الأحكام الشخصية في ذلك.

وعلى هذا أساس ذلك فإن القوائم المالية يجب أن تكون معدة على أساس البيانات المحاسبية التي حددت بموضوعية بعيدا عن التحييز في اختيارها، ولأجل أن تكون هذه البيانات موضوعية لا بد أن تكون مؤيدة بمستندات ثبوتية تؤكد حدوث الواقعة المالية التي نجمت عنها البيانات المحاسبية، وقد اعتبرت المستندات المحاسبية دليلا موضوعيا على صحة البيانات المحاسبية.[1]

✓ **مبدأ الثبات**

يقوم هذا المبدأ على أساس أن الإجراءات والمبادئ والمستويات المحاسبية التي يتم اختيارها من عدة مبادئ وإجراءات ومستويات بديلة أخرى مقبولة، يجب إتباعها بصورة ثابتة ومنتظمة خلال الفترات المحاسبية المختلفة. بحيث أن الإجراءات والمبادئ المحاسبية التي يتم اختيارها تكون ملائمة لطبيعة عمل الوحدة المحاسبية، إلا أن الثبات لا يعني عدم إمكانية تغير بعض المبادئ والإجراءات في حالة توفر سبب أو أكثر يدعو إلى ذلك، إلا أنه عند التغير لا بد من توفر في سبب أو أكثر يدعو إلى ذلك، إلا أنه عند التغير لا بد من الإشارة إليه في القوائم المالية وبيان أسباب ذلك التغير على شكل ملاحظات توافقا مع الإفصاح المحاسبي. وقد اعتبر مبدأ الثبات أحد أهم المبادئ المحاسبية المتبعة، وأهمية ذلك ناجمة عن أن القوائم المالية المعدة في الوحدة المحاسبية خاضعة للمقارنة فيما بينها من فترة لأخرى ولهذا وجب إعداد هذه القوائم على أساس مبادئ لا تتغير من فترة إلى أخرى لكي تصح المقارنة.[2]

✓ **مبدأ الإفصاح الشامل**

يقضي هذا المبدأ بضرورة أن تتضمن التقارير المالية جميع المعلومات اللازمة لتزويد مستخدمي هذه التقارير بصورة واضحة عن الوحدة المحاسبية، من خلال الإفصاح الشامل الذي يعتمد على توفير احتياجات

[1] ناجي الحيالي، "المحاسبة المتوسطة"، من منشورات الاكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، 2007، ص 31.

[2] نفس المرجع، ص 31.

المستخدمين الخارجين للمعلومات المحاسبية التي يمكن تلبيتها من خلال القوائم المالية ذات الغرض العام، بالإضافة إلى معلومات أخرى ملاءمة للاحتياجات المشتركة للأطراف الخارجية.[1]

✓ **مبدأ الحيطة**

بمقتضى هذا المبدأ أن بعض عناصر القوائم المالية التي تحتاج إلى بعض التقديرات التي يدخل فيها عنصر التخمين الشخصي يجب أن يراعى فيها جانب التحفظ، والابتعاد عن التضخيم الناجم عن التفاؤل في معالجة مثل هذه الأمور، وأساس هذا المبدأ قائم على أن السياسة التي تنطوي على اختيار الإجراء المحاسبي الذي يأخذ الخسائر المحتملة في المستقبل دون الأرباح بهدف تحديد دخل الفترة المحاسبية.[2]

ثالثا: التحفظات الموجهة للقوائم المالية.

بالرغم من الكم الهائل من البيانات التي تحتويها القوائم المالية والتي تحتويها القوائم المالية والتي يمكن أن تمثل أساسا مهما في توفير المعلومات الملائمة التي يمكن أن يستفيد منها العديد من الجهات التي تستخدمها والتي لها علاقة (مباشرة أو غير مباشرة) بالوحدة الاقتصادية إلا أن الملاحظ أن هناك مجموعة من التحفظات التي تمثل انتقادات أو نواحي قصور يمكن أن يطلقها البعض على القوائم المالية، والتي يمكن توضيحها كما يأتي: [3]

1. تحتوي القوائم المالية على بيانات إجمالية، وبالتالي فإن عملية فهمها من قبل المستخدمين غالبا ما تحتاج إلى كشوفات توضيحية وتفسيرية مرفقة بهدف التعرف على التفاصيل اللازمة عن تلك البيانات، وبما يمكن أن يساعدهم في اتخاذ قرارات أكثر دقة.
2. إن البيانات التي تحتويها القوائم هي بيانات مالية ذات طبيعة كمية، وبما يعني أنها لا توضح العديد من البيانات ذات الطبيعة غير المالية أو غير الكمية (الوصفية) والتي يمكن بدورها أن تساعد مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ قرارات قرارات أكثر دقة، الأمر الذي يتطلب معه ضرورة البحث عن البيانات الأخرى من مصادر أخرى غير القوائم المالية المنشورة.

[1] علي عبد الله شاهين، مرجع سابق، ص 187.

[2] وليد ناجي الحيالي ، مرجع سابق، ص 32.

[3] قاسم محسن الحبيطي و زياد هاشم يحيى، مرجع سابق، ص ص64،65.

3. إن إمكانية استخدام العديد من الطرق والسياسات المحاسبية لمعالجة الأحداث التي قامت بها المؤسسة الاقتصادية يمكن أن يثير الجدل حول مدى الفائدة من استخدام طريقة دون أخرى أو تفضيل إحداها عن غيرها، حيث أن المحاسب يمكن أن يختار الطريقة أو السياسة المحاسبية التي يمكن أن تؤدي إلى خدمة الغرض الذي يريد تحقيقه أو ترغب الوحدة الاقتصادية بتحقيقه من خلال ذلك.
4. إن البيانات الواردة في القوائم المالية هي بيانات متعلقة بلحظة افتراضية تتمثل بنهاية الفترة المحاسبية (اليوم الأخير من كل سنة)، وبما يمكن أن يؤثر في نتيجة العديد من البيانات التي ترغب الوحدة الاقتصادية بإظهارها في ذلك التاريخ.
5. إن البيانات التي تحتويها القوائم المالية هي بيانات تاريخية من حيث تعلقها بالفترة الزمنية المعدة عنها، وبما يعني أن استخدامها سوف يكون محدودا لأغراض اتخاذ القرارات المستقبلية نظرا لأن الأساس التاريخي غالبا ما يمثل أساسا ضعيفا عند الاعتماد عليه في اتخاذ القرارات المستقبلية خاصة في ظل التغيرات العديدة والمستمرة لكافة العوامل التي يمكن أن تؤثر في عملية اتخاذ القرارات المختلفة.
6. إن عملية إعداد القوائم المالية تقوم على افتراض أساسي وهو ثبات القوة الشرائية لوحدة النقد، وبما يعني أن كافة البيانات الواردة في القوائم المالية تكون معدة على أساس الكلفة (لقيمة) الأساسية (التاريخية) دون الأخذ بنظر الاعتبار عامل تغير القوة الشرائية للوحدة بنظر الاعتبار نتيجة تغير العديد من العوامل المؤثرة فيه، وعلى الرغم من وجود العديد من المقترحات للتخفيف من هذا الانتقاد عن طريق اقتراح تعديل البيانات الواردة في القوائم المالية من خلال الاعتماد على الأرقام القياسية لتغير القوة الشرائية لوحدة النقد، إلا أن ذلك لم يلق القبول العام نظرا لتعارضه مع العديد من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها بين المحاسبين والمقبول من قبلهم.

المبحث الثالث: عرض القوائم المالية.

تقوم كل مؤسسة بإعداد مجموعة من القوائم المالية تعرض فيها وضعية نشاطها عادة ما يكون في نهاية السنة، حيث يقصد بالقوائم المالية تقديم عرض مالي للمركز المالي للمؤسسة والعمليات التي تقوم بها، والهدف من القوائم المالية ذات الأغراض العامة هو تقديم المعلومات عن المركز المالي للمؤسسة وأداؤها وتدفقاتها النقدية، كما توضح القوائم المالية النتائج المترتبة على قيام الإدارة بأداء المهام الموكلة لها وإدارة الموارد المتاحة.

المطلب الأول: قائمة المركز المالي (الميزانية).

يمكن إعداد قائمة المركز المالي في أي نقطة زمنية باستخدام أرصدة الحسابات، فإن إعداد قائمة المركز المالي يكون هو آخر قائمة مالية أساسية وذلك لوجود بعض المعلومات التي تتدفق من القوائم المالية الأخرى إليها، حيث يفضل تبويب الميزانية إلى مجموعات متشابهة (متداولة وغير متداولة) .

❖ مفهوم قائمة المركز المالي.

تعد قائمة المركز المالي أو ما يطلق عليها بالميزانية في نهاية السنة المالية في كشوف خاصة خارج دفتر الأستاذ، وقد تأخذ شكل الجدول المكون من جانبين معنون أولهما الأصول والمقصود هو الأصول الثابتة والمتداولة والحقوق المالية والأرصدة المدينة الأخرى، بينما يعنون ثانيهما أو الجانب الآخر بـ "رأس المال أو الخصوم" والمقصود هو حقوق الملكية والالتزامات قبل الغير سواء طويلة أو قصيرة الأجل وكذلك الأرصدة الدائنة الأخرى.[1]

❖ عناصر قائمة المركز المالي.

تتكون قائمة المركز المالي من الأصول والخصوم التي تقيد بقيمتها الصافية الحقيقية وتصنف إلى أصول جارية وأصول غير جارية، وخصوم جارية وخصوم غير جارية .

[1] عبد المنعم عوض الله وآخرون،"تحليل ونقد القوائم المالية"، جامعة القاهرة، مصر، 2001، ص37.

1. **الأصول:** تعرف الأصول على أنها: "منافع اقتصادية متوقع الحصول عليها في المستقبل وأن المؤسسة قد اكتسبت حق الحصول على هذه المنافع أو السيطرة عليها نتيجة أحداث وقعت أو عمليات تمت في الماضي، ويمكن أن تكون هذه الأصول أصولا مادية كالمخزون، المباني، الأراضي، أو أن تكون أصولا غير مادية كالشهرة".[1]

عادة ما يتم تبويب الأصول حسب درجة سيولتها (إمكانية التحويل بسهولة إلى نقدية ودون نقص ملحوظ في القيمة) إلى مجموعتين هما: [2]

- **الأصول المتداولة:** وهي الأصول التي يسهل تحويلها إلى نقدية خلال العام القادم أو دورة التشغيل العادية للمؤسسة، ومن أمثلتها: النقدية، الاستثمارات المالية بغرض المتاجرة، حسابات المدينين وأوراق القبض.

- **الأصول غير المتداولة:** وهي باقي الأصول التي لا تندرج ضمن الأصول المتداولة ومن أمثلتها: الاستثمارات المالية طويلة الأجل، الأصول الثابتة (مثل الأثاث، الآلات والمعدات، العقارات)، الأصول غير الملموسة.

2. **الخصوم (الالتزامات):** تشكل الخصوم أحد مصادر التمويل في المؤسسات وهي المصدر الخارجي للتمويل وتعرف بأنها: "منافع اقتصادية من المتوقع التضحية بها مستقبلا في شكل التزام قائم بالفعل على المؤسسة حيث يتم ذلك بتحويل أصول أو تقديم خدمات لوحدة أو وحدات اخرى وذلك نتيجة لأحداث وعمليات تمت في الماضي".[3]

ويتم تبويب الخصوم أيضا إلى خصوم متداولة وخصوم غير متداولة وخصوم أخرى: [4]

- **الخصوم المتداولة:** وهي الالتزامات التي يلزم سدادها أو تصفيتها أو تجديدها خلال العام القادم ومن أمثلتها: حسابات الدائنين، أوراق الدفع، المصروفات مستحقة الدفع، الإيرادات الغير مكتسبة.

- **الخصوم غير المتداولة:** فهي الالتزامات طويلة الأجل والتي تستحق بعد فترة تزيد عن سنة وبالنسبة للقسط أو الجزء المستحق من القرض طويل الأجل لفترة أقل من سنة، فإنه يدرج ضمن الخصوم المتداولة ومن أمثلة الخصوم الغير متداولة: القروض طويلة الأجل، قرض السندات.

---

[1] مؤيد راضي خنفر، "تحليل القوائم المالية" ، دار الميسر للنشر والتوزيع، الاردن، 2009، ص 38.

[2] طارق عبد العال حماد،" تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004، ص ص89،90.

[3] مؤيد راضي خنفر، مرجع سابق، ص 45.

[4] طارق عبد العال حماد، المرجع السابق، ص90.

3. حقوق المساهمين: وهي حقوق الملاك في المؤسسة وتشمل رأس المال المقدم والأرباح المحتجزة.

❖ أهمية قائمة المركز المالي

تبرز أهمية قائمة المركز المالي من حيث أنها توفر معلومات عن طبيعة ومقدار الاستثمارات في أصول المؤسسة، والتزامات المؤسسة لدائنيها وحق الملاك على صافي أصول المؤسسة، ومن خلال مساهمتها في عملية التقرير المالي عن طريق توفير أساس لما يلي: [1]

- حساب معدلات العائد.
- تقييم هيكل رأس المال في المؤسسة.
- تقدير درجة السيولة والمرونة المالية في المؤسسة.

وبالتالي فمن أجل الحكم على درجة المخاطرة التي تتعرض لها المؤسسة وتقدير التدفقات النقدية لها في المستقبل، فإنه يجب تحليل هذه القائمة وتحديد مدى سيولة المؤسسة ومرونتها المالية.

❖ حدود قائمة المركز المالي

للميزانية بعض القدرات التي تستجيب فيها المتطلبات واحتياجات بعض الأطراف لما توفره من بيانات ومعلومات مالية، إلا أن هذه القدرات محدودة وبالتالي فهي لا تستطيع أن تبين كافة الاحتياجات من المعلومات المالية لمستخدمي هذه القائمة ولعل أبرز حدود هذه القائمة هي: [2]

1. إن هذه القائمة لا تعكس القيم الجارية لعناصر الأصول والخصوم، نتيجة إتباع مبدأ التكلفة التاريخية عند تقييم هذه العناصر.
2. تتأثر الكثير من قيم عناصر الميزانية بالتقدير الشخصي، مثل مخصصات الاستهلاك، مخصص الديون المشكوك فيها ...الخ.
3. هناك بعض الأنشطة التي تمارسها المؤسسة الإقتصادية لا يمكن التعبير عنها في الميزانية نظرا لعدم إمكانية قياسها بالنقود ومن أمثلتها العقود والارتباطات التي أبرمت لشراء بعض الأصول في المستقبل.

---

[1] نعيمة قاسمي، "تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية حسب المعايير المحاسبية الدولي"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر اكادمي، تخصص تدقيق محاسبي، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2015، ص 53.

[2] وليد ناجي الحيالي، مرجع سابق، ص 66.

❖ **شكل قائمة المركز المالي (الميزانية)**

الجدول رقم(02): الشكل القانوني للميزانية جانب الأصول.

السنة المالية المقفلة في.....

الأصول	ملاحظة	إجمالي N	إهتلاك رصيدN	صافيN	صافي N-1
أصول غير جارية					
فارق بين الاقتناء – المنتوج الايجابي أو السلبي					
تثبيتات عينية					
تثبيتات معنوية					
أراضي					
مباني					
تثبيتات عينية أخرى					
تثبيتات ممنوح امتيازها					
تثبيتات يجرى انجازها					
تثبيتات مالية					
سندات موضوعة موضع معادلة					
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها					
سندات أخرى مثبتة					
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية					
ضرائب مؤجلة على الأصل					
مجموع الأصول غير الجارية					
أصول جارية					
مخزونات و منتجات قيد التنفيذ					
حسابات دائنة و استخدامات مماثلة					
الزبائن					
المدينون الآخرون					
الضرائب وما شابهها					
حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة					
الموجودات وما شابهها					
الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى					
الخزينة					
مجموع الأصول الجارية					
المجموع العام للأصول					

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد19، سنة 2009، ص 28.

الجدول رقم(03): الشكل القانوني للميزانية جانب الخصوم.

السنة المالية المقفلة في.....

الخصوم	ملاحظة	N	N-1
رؤوس الأموال الخاصة			
رأس مال تم إصداره			
رأس مال غير مستعان به			
علاوات واحتياطات – احتياطات مدمجة (1)			
فوارق إعادة التقييم			
فارق المعادلة (1)			
نتيجة صافية / (نتيجة صافية حصة المجمع (1))			
رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد			
حصة الشركة المدمجة (1)			
حصة ذوي الأقلية (1)			
المجموع 1			
الخصوم غير الجارية			
قروض وديون مالية			
ضرائب مؤجلة			
ديون أخرى غير جارية			
مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا			
مجموع الخصوم غير الجارية (2)			
الخصوم الجارية			
موردون وحسابات ملحقة			
ضرائب			
ديون أخرى			
خزينة سلبية			
مجموع الخصوم الجارية (3)			
مجموع عام للخصوم			

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرجع سابق، ص29.

المطلب الثاني: قائمة التدفقات النقدية وقائمة الدخل.

أولا: قائمة التدفقات النقدية (جدول تدفقات الخزينة).

عرف جدول التدفقات النقدية بأنه قائمة تتضمن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية التي تمت خلال سنة مالية معينة في المؤسسة.

❖ **مفهوم قائمة التدفقات النقدية**

– قائمة التدفقات النقدية عبارة عن: [1]

- ✓ وثيقة توضح المركز المالي للمؤسسة وكيفية تغير هذا المركز عبر مدة إعداده، لذلك يعتبر مكمل للميزانية وجدول حساب النتائج .
- ✓ جدول يوضح لنا مدفوعات ومتحصلات المؤسسة خلال فترة زمنية معينة، ويختلف هذا الجدول عن الجداول المالية الأخرى لأنه يساعد المؤسسة في تقييم مدى قدرتها على توليد الأموال في الحاضر والتنبؤ بالمستقبل.

❖ **تصنيف التدفقات النقدية**

يتم تصنيف المقبوضات النقدية والمدفوعات النقدية تصنيفا ثلاثيا حسب أنشطة المؤسسة: [2]

- **أنشطة تشغيلية:** تشمل الأثر النقدي للعمليات التي تدخل في تحديد صافي الربح، أي الأثر النقدي لبنود قائمة الدخل:

– النقدية المقبوضة من مبيعات السلع والخدمات أو من تحصيل الحسابات المدينة الخاصة بالعملاء (مدينون وأوراق القبض) وكذلك المقبوضات من عوائد الاستثمار في الأوراق المالية من أسهم وسندات.

– النقدية المدفوعة لشراء البضاعة ودفع الرواتب والأجور وباقي المصروفات التشغيلية وكذلك المدفوعات مقابل الحسابات الدائنة الخاصة بالموردين (دائنون وأوراق الدفع) ومدفوعات فوائد القروض وسداد الضرائب.

[1] حطاب دلال و نور الدين زعيبط، "تقييم الاداء المالي باستخدام نسب النقدية المشتقة من جدول التدفقات النقدية "، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة عبد الحميد مهري بقسنطينة وجامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، 2017، المجلد الرابع/العدد الاول، ص 343.

[2] رضوان حلوه حنان، نزار فليح البلداوي، مرجع سابق، ص390.

- **أنشطة استثمارية:** تشمل عموما الأثر النقدي لعمليات الأصول طويلة الاجل:

– المقبوضات من الاستثمارات في الأوراق المالية / أسهم وسندات أو من بيع أصول ثابتة ملموسة أو غير ملموسة أو من عقود اقتراض من منشآت أخرى.

– المدفوعات مقابل زيادة الاستثمارات في الاوراق المالية / أسهم وسندات أو شراء أصول ثابتة ملموسة أو غير ملموسة أو منح عقود اقراض لمؤسسات أخرى أو سداد القروض.

- **أنشطة تمويلية:** تشمل عموما الأثر النقدي للالتزامات طويلة الأجل وحقوق الملكية:

– المقبوضات من إصدار الأسهم (زيادة رأس المال) أو إصدار السندات أو أي مصدر تمويلي أخر.

– المدفوعات في شكل توزيع الأرباح أو رد جزء من حقوق الملكية (تخفيض رأس المال) أو سداد القروض طويلة الأجل أنشطة غير نقدية هامة.

❖ أهداف قائمة التدفقات النقدية

من أهم أهداف قائمة التدفقات النقدية ما يأتي: [1]

- ✓ تسعى قائمة التدفقات النقدية بالقيام بالتنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية، وذلك بالاعتماد على المتحصلات والمدفوعات النقدية التاريخية.
- ✓ توفر معلومات مفيدة للمستثمرين والدائنين، متعلقة بالتدفقات النقدية وتستخدم لتقييم قرارات الادارة والتنبؤ بقدرة المؤسسة للوفاء بالتزاماتها.
- ✓ معرفة قدرة المؤسسة على توزيع الأرباح، وسداد الفوائد وأصل الدين.
- ✓ لهذه القائمة القدرة على إبراز العلاقة بين صافي الدخل والتغير في النقدية، حيث أن النقدية وصافي الدخل يتحركان معا في نفس الاتجاه.

[1] محمود جمام وأميرة دباش، "اثر قائمة التدفقات النقدية على اتخاذ القرارات المالية "، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة ام البواقي، الجزائر، 2015، العدد الرابع، ص 70.

❖ **طرق إعداد قائمة التدفقات النقدية**

هناك طريقتين لإعداد قائمة التدفقات النقدية يجب على المؤسسة اختيار إحداهما وهما كالآتي: [1]

- **الطريقة المباشرة:** وتقوم هذه الطريقة على عرض الأنواع الرئيسية لإجمالي المقبوضات النقدية وإجمالي المدفوعات النقدية الموزعة وفقا للأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية.
- **الطريقة غير المباشرة:** وتنطلق هذه الطريقة من رقم صافي الربح أو الخسارة حيث تقوم بتعديله بآثار العمليات ذات الطبيعة غير النقدية وبأية مبالغ مؤجلة أو مستحقة عن مقبوضات أو مدفوعات نقدية تشغيلية في الماضي أو في المستقبل وكذلك بنود الدخل أو المصروفات المتعلقة بالتدفقات النقدية الإستثمارية أو التمويلية.

❖ **شكل قائمة التدفقات النقدية**

[1] حسين القاضي، مأمون حمدان، "المحاسبة الدولية ومعاييرها"، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الاردن، 2008، ص278.

الجدول رقم(04): جدول سيولة الخزينة (الطريقة المباشرة)

الفترة من .....إلى.....

البيان	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N _ 1
تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن			
المبالغ المدفوعة للموردين و المستخدمين			
الفوائد و المصاريف المالية الأخرى المدفوعة			
الضرائب على النتائج المدفوعة			
تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر غير العادية			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية(أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات عينية أو معنوية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات عينية أو معنوية			
المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية			
التحصيلات عن عمليات التنازل عن تثبيتات مالية			
الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية			
الحصص و الأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة			
صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار(ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل			
التحصيلات في أعقاب عن إصدار الأسهم			
الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها			
التحصيلات المتأتية من القروض			
تسديدات القروض أو الديون الاخرى المماثلة			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل(ج)			
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات			
تغير أموال الخزينة للفترة (أ + ب + ج)			
أموال الخزينة و معادلاتها عند افتتاح السنة المالية			
أموال الخزينة و معادلاتها عند إقفال السنة المالية			
تغير أموال الخزينة خلال الفترة			
المقاربة مع النتيجة المحاسبية			

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرجع سابق، ص35.

الجدول رقم(05): جدول سيولة الخزينة (الطريقة غير المباشرة)

الفترة من ..... إلى .....

البيان	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة العملياتية			
صافي نتيجة السنة المالية تصحيحات من أجل – الاهتلاكات و الأرصدة – تغير الضرائب المؤجلة – تغير المخزونات – تغير الزبائن و الحسابات الدائنة الأخرى – تغير الموردين و الديون الأخرى – نقص أو زيادة قيمة التنازل الصافية من الضرائب تدفقات الحزينة النجمة عن النشاط (أ)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار			
مسحوبات عن اقتناء تثبيتات تحصيلات التنازل عن تثبيتات تأثير تغيرات محيط الإدماج (1) تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار(ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من عمليات التمويل			
الحصص المدفوعة للمساهمين زيادة رأس المال النقدية (المنقودات) إصدار قروض تسديد قروض			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل (ج)			
تغير أموال الخزينة للفترة (أ+ب+ج)			
أموال الخزينة عند الافتتاح أموال الخزينة عند الإقفال تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1)			
تغير اموال الخزينة			

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرجع سابق، ص 36.

ثانيا: قائمة الدخل(جدول حساب النتائج).

❖ مفهوم قائمة الدخل

هي عبارة عن قائمة بملخص العمليات الخاصة بالإيرادات والمصروفات الخاصة بنشاط المؤسسة خلال فترة معينة. يمكن إعداد قائمة الدخل شهريا، أو بصفة دورية ربع سنوية أو كل عام حسب احتياجات الإدارة العليا والإدارة المالية، ومع توافر الأنظمة المالية بصفة منظمة على الحاسب الآلي فإنه يمكن إعداد القائمة عن أي فترة في أي يوم تحتاجه الإدارة إذا كان النظام المالي والمحاسبي على الحاسب الآلي متكامل مع جميع الأنظمة على مستوى المؤسسة.[1]

❖ عناصر قائمة الدخل

– تتكون قائمة الدخل من: [2]

أ. **الدخل:** هو الزيادة في المنافع الاقتصادية أثناء الفترة المحاسبية على شكل تدفقات داخلة أو زيادات في الأصول أو نقصان في الالتزامات مما ينشأ عنها زيادة في حق الملكية خلافا لتلك المتعلقة بمساهمات المشاركين في حق الملكية.

ب. **المصروفات:** هي نقصان في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية على شكل تدفقات خارجة أو استنفاذ الأصول أو تكبد الالتزامات ينشأ عنها نقصان في حق الملكية خلافا لتلك المتعلقة بتوزيعات المشاركين في حق الملكية.

❖ أهمية قائمة الدخل

إن قائمة الدخل تعتبر الأكثر أهمية من بين القوائم المالية، فهو التقرير الذي يقيس نجاح عمليات المؤسسة لفترة محددة من الزمن، وعليه فإن أهمية هذه القائمة تتبع من: [3]

- تساعد بالتنبؤ بشكل دقيق لدخل المؤسسة في المستقبل.
- تساعد في التقييم الأفضل لإمكانية استلام المشروع لمبالغ نقدية.
- تساعد في التأكد من أن المصادر الاقتصادية قد تم استخدامها على أفضل وجه.

[1] أسامة عبد الخالق الأنصاري، "الادارة المالية"، جامعة ادنبرة، اسكتلندا،2015، ص 134.

[2] سامر مظهر قنطقجي، "لغة الافصاح المالي والمحاسبي"، دار ابي الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة، سوريا، 2012، ص32.

[3] نعيمة قاسمي، مرجع سابق، ص54.

❖ **شكل قائمة الدخل**

الجدول رقم(06): جدول حساب النتائج (حسب الطبيعة).

الفترة من ..... إلى .....

البيان	ملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
المبيعات والمنتوجات الملحقة تغيرات المخزونات و المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال			
1- إنتاج السنة المالية			
المشتريات الخارجية الخدمات الخارجية و الإستهلاكات الأخرى			
2- استهلاك السنة المالية			
3- القيمة المضافة للاستغلال (1-2)			
أعباء المستخدمين الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة			
4- إجمالي فائض الاستغلال			
المنتجات العملياتية الأخرى الأعباء العملياتية الاخرى المخصصات للإهتلاكات و المؤونات وخسارة القيمة استرجاع عن خسائر القيمة و المؤونات			
5- النتيجة العملياتية			
المنتوجات المالية الأعباء المالية			
6- النتيجة المالية			
7- النتيجة العادية قبل الضرائب (6+5)			

الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية **مجموع منتجات الأنشطة العادية** **مجموع أعباء الأنشطة العادية**			
8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
عناصر غير عادية (منتوجات) (يطلب تبيانها) عناصر غير عادية (الأعباء) (يطلب بيانها)			
9- النتيجة غير العادية			
10- صافي نتيجة السنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية			
11- صافي نتيجة المجموع المدمج			
ومنها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجمع (1)			

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرجع سابق، ص34.

الجدول رقم(07): جدول حساب النتائج (حسب الوظيفة)

الفترة من ..... إلى .....

البيان	ملاحظة	N	N-1
رقم الأعمال كلفة المبيعات			
هامش الربح الاجمالي			
منتجات أخرى عملياتية التكاليف التجارية الأعباء الإدارية أعباء أخرى عملياتية			
النتيجة العملياتية			
تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة (مصاريف المستخدمين المخصصات للاهتلاكات) منتجات مالية الأعباء المالية **النتيجة العادية قبل الضريبة** الضرائب الواجبة عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات)			
النتيجة الصافية للأنشطة العادية			
الأعباء غير العادية المنتوجات غير العادية			
النتيجة الصافية للسنة المالية			
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتائج الصافية (1)			
النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1)			
منها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجمع (1)			

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرجع سابق، ص 31.

المطلب الثالث: قائمة التغير في حقوق الملكية والإيضاحات .

أولا: قائمة التغير في حقوق الملكية.

❖ مفهوم قائمة التغير في حقوق الملكية

تفسر قائمة التغير في حقوق الملكية أو حقوق المساهمين أسباب التغير في كل عنصر من عناصر حقوق الملكية والتي تشمل على رأس المال وعلاوة إصدار الأسهم والأرباح المحتجزة أو المبقاة والإحتياطيات بأنواعها من احتياطي قانوني أو احتياطي نظامي أو احتياطي رأسمالي وغيره.

وتبين قائمة التغير في حقوق الملكية أو حقوق المساهمين أرصدة حقوق الملكية أول العام وبيان التغييرات التي حدثت في كل عنصر من عناصر حقوق الملكية وأسبابها سواء كانت بالزيادة أو بالنقص وصولا لرصيد كل بند من بنود حقوق الملكية آخر العام.

ومن ناحية أخرى فإن التغير في حقوق الملكية في المؤسسة يعطى مؤشر عن الارتفاع أو الانخفاض في صافي أصول المؤسسة.

ولا شك أن قائمة التغير في حقوق الملكية تحتوي على العديد من المعلومات الهامة التي تؤثر على قرارات أصحاب المصلحة في المؤسسة خاصة المساهمين والمستثمرين والمتعاملين في سوق الأوراق المالية. [1]

❖ محتويات قائمة التغير في حقوق الملكية

تتكون قائمة التغير في حقوق الملكية من: [2]

التغيرات في رأس المال المدفوع

يتكون رأس المال المدفوع من رأس المال القانوني، والذي يمثل القيمة الاسمية للأسهم أو قيمة الحصص ورأس المال الإضافي، والذي يشمل علاوة أو خصم إصدار الاسهم والهبات الرأسمالية وأسهم الخزينة، وتشمل: التغيرات في رأس المال المدفوع زيادة رأس المال بالاستثمارات الإضافية التي يقدمها الملاك في صورة نقدية أو

[1] عبد الوهاب نصر علي و شحاتة السيد شحاتة،"التسويات الجردية وإعداد وتحليل القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية"، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2015، ص332.

[2] فايز زهدي الشلتوني، " مدى دلالة القوائم المالية كأداة للافصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية"، رسالة مقدمة لقسم المحاسبة والتمويل بكلية التجارة في الجامعة الاسلامية بغزة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، 2005، ص 25.

عينية أو تسديد لبعض التزامات المؤسسة، كما يتم تخفيض رأس المال عن طريق التوزيعات النقدية من الأرباح المحتجزة أو بشراء أسهم الخزانة.

التغيرات في الأرباح المحتجزة

إن التغيرات في هذا القسم من حقوق الملكية يعود إلى ثلاثة مصادر على النحو التالي:

– رصيد الأرباح المحتجزة أو الدورة وتعديله بتسويات السنوات السابقة.

– توزيعات الأرباح على الملاك أو المساهمين خلال الدورة.

– صافي الدخل الشامل أو الخسارة حسبما تظهره قائمة دخل الدورة الجارية.

علما أن توزيعات الأرباح تتم إما نقدا أو عينا، وفي كلتا الحالتين تؤثر هذه التوزيعات على إجمالي حقوق الملكية .

التغيرات في رأس المال المحتسب

أهم مصادر التغير هي:

- مكاسب أو خسائر إعادة التقدير.
- مكاسب أو خسائر الحيازة غير المحققة.
- مكاسب أو خسائر ترجمة أرصدة العملات الأجنبية المتوافرة في نهاية الدورة.

❖ **مزايا قائمة التغير في حقوق الملكية**

تحقق قائمة التغيرات في حقوق الملكية المزايا التالية: [1]

- التعرف على حقوق الملكية وبنودها وأي تفصيلات أخرى عنها.
- التعرف على التغيرات التي تحدث لحقوق الملكية خلال الفترة.
- التعرف على بنود المكاسب والخسائر التي تم الاعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية، مثل المكاسب والخسائر المتعلقة ببيع الاستثمارات المتاحة للبيع.

[1] حسين القاضي وسوسن حلبوني، "مبادئ المحاسبة"، دار الزهران للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 1998، ص28.

- إظهار التغير الحاصل في حقوق الملكية من خلال القيام بعملية وصل ما بين قائمة الدخل وقائمة المركز المالي.

❖ **شكل قائمة التغير في حقوق الملكية**

الجدول رقم (08): جدول تغير الأموال الخاصة.

	ملاحظة	رأسمال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فارق إعادة التقييم	الإحتياطات والنتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر N-2						
تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N-1						
تغيير الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح أو الخسائر غير المدرجة في الحسابات في حساب النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأس المال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N						

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرجع سابق، ص37.

ثانيا: الإيضاحات المتممة أو المكملة للقوائم المالية (ملحق الكشوف المالية) .

❖ **مفهوم الإيضاحات**

تحتوي الإيضاحات على العديد من المعلومات التي تهم مستخدمي القوائم المالية والتي لا تظهرها التقارير والقوائم المالية.

كما أن تلك الإيضاحات تفسر بعض الأرقام الواردة في التقارير و القوائم المالية، وتعتبر تلك الإيضاحات جزء لا يتجزأ من التقارير والقوائم المالية ومكمل لها وتقرأ معها.[1]

فإن الإيضاحات(الهوامش) توفر معلومات إضافية عن الوضع المالي للمؤسسة، وذلك لأن القوائم المالية لا يمكن أن تتضمن كل المعلومات اللازمة.

❖ **أنواع الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية:** تتمثل في: [2]

1) يقدم النوع الأول من الايضاحات السياسات المحاسبية المتبعة لإعداد القوائم المالية للمؤسسة مثل: سياسة الاعتراف بالإيراد، سياسة تقييم المخزون، سياسة تقييم الاستثمارات المالية، سياسة طريقة الإهتلاك .....الخ

2) يقدم النوع الثاني أي معلومات تفصيلية تكون لازمة لتفسير أحد بنود القوائم المالية فهناك بعض البنود قد يحتاج تفهمها إلى وصف مطول نسبيا لا يتاح إبرازه أي صلب القوائم المالية نفسها.

3) يقدم النوع الثالث إفصاحات مالية إضافية عن البنود التي يتم التقرير عنها في القوائم المالية.

[1] عبد الوهاب نصر علي و شحاتة السيد شحاتة، مرجع سابق، ص 333.

[2] طارق عبد العال حماد، " تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، مرجع سابق، ص 79.

خلاصة الفصل

من خلال دراستنا للفصل المتعلق بالقوائم المالية يتضح لنا بأن القوائم المالية وسيلة الإدارة الأساسية في الاتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة المؤسسة، حيث يتم إعدادها بمجموعة من المفاهيم والاعتبارات والمبادئ والفروض ضمن الإطار المفاهيمي الذي يساعد على تحديد مبادئ المحاسبة الواجبة التطبيق على الواقع العملي، والتي تمكن من تلبية احتياجات العديد من المستخدمين في آن واحد مع إعطاء الأولوية والتركيز على احتياجات المستخدمين المباشرين، باعتبارها أداة تقدم رسالة واضحة ومفهومة لمساعدتهم في اتخاذ القرارات اللازمة المتعلقة بالمؤسسة.

الفصل الثاني

عملية التدقيق الداخلي

والقوائم المالية

الفصل الثاني : عملية التدقيق الداخلي والقوائم المالية

تمهيد:

لقد شهدت المؤسسة تطورا كبيرا من حيث نشاطها ووظائفها وأهدافها، ما فرض ضمان التسيير الحسن وفعالية نشاطاتها والاهتمام بالعمليات والإجراءات التنظيمية داخل أقسامها ولكي تتحكم المؤسسة في نشاطاتها من الضروري عليها إيجاد وسائل تساعد على ذلك ومن أهم هذه الوسائل التدقيق المحاسبي، ومع كبر حجم المؤسسة مما استوجب فصل الملكية عن التسيير ومنه يظهر تخوف أصحاب الأموال من عدم تطبيق المسير تعليمات الإدارة، حيث ظهرت عملية التدقيق الداخلي التي يقوم بها شخص محايد ومستقل عن الإدارة يطمئن أصحاب الأموال عن نتيجة أموالهم المستثمرة، حيث يهدف المدقق الداخلي إلى إعطاء رأي محايد مدعم بأدلة وقرائن إثبات عن مدى شرعية وصدق القوائم المالية.

وانطلاقا مما سبق سنحاول في هذا الفصل التطرق لعملية التدقيق الداخلي والقوائم المالية، ولقد تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث كالآتي:

1) **المبحث الأول:** ماهية التدقيق المحاسبي.
2) **المبحث الثاني:** ماهية التدقيق الداخلي.
3) **المبحث الثالث:** أهمية عملية التدقيق الداخلي في جودة القوائم المالية.

المبحث الأول: ماهية التدقيق المحاسبي.

يلعب التدقيق المحاسبي دورا بارزا ومهما في الحياة الاقتصادية ومن المواضيع المهمة التي تعبرها الجمعيات المهنية في جميع أنحاء العالم أهمية خاصة وتعتبر دراسته من المواضيع المتقدمة أكاديميا.

المطلب الأول: مفهوم التدقيق المحاسبي وأهميته.

أولا: تعريف التدقيق المحاسبي.

هناك الكثير من التعاريف عن عملية التدقيق المحاسبي، نذكر منها:

" التدقيق وبصورة رئيسية هو فحص المعلومات أو البيانات المالية من قبل شخص مستقل ومحايد لأي مؤسسة بغض النظر عن هدفها وحجمها أو شكلها القانوني".[1]

" التدقيق يمثل عملية فحص لمجموعة من المعلومات، تقوم على الاستقصاء بهدف التحقق من سلامة القوائم المالية، وذلك وفقا لمجموعة من المعايير الموضوعية تعكس احتياجات مستخدمي تلك القوائم، مع ضرورة إيصال هذا الرأي إلى الأطراف المعنية، لمعاونتها في الحكم على مدى جودة ونوعية هذه المعلومات، وتحديد مدى الاعتماد على تلك القوائم".[2]

" هو عبارة عن تحقيق وبحث بهدف تقييم الإجراءات المحاسبية والإدارية وغيرها السارية داخل المؤسسة وذلك لتقديم ضمانات لكل من يهمه الأمر من مسيرين شركاء، نقابة وبنوك...الخ. حول صحة ومصداقية المعلومات الموضوعة تحت تصرفهم والتي تمثل واقع المؤسسة". [3]

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن التدقيق المحاسبي هو عملية تجميع وتقديم أدلة الإثبات وتحديد وإعداد التقارير عن مدى التوافق بين المعلومات والمعايير المحددة ويجب أن يتم التدقيق بواسطة شخص فني محايد.

[1] هادي التميمي، "مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية"، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2004، ص 20.

[2] سهام كردودي وصبرينة كردودي، "تدقيق الحسابات في بيئة تكنولوجيا المعلومات"، دار جليس الزمان، عمان،2017، ص37.

[3] أحمد قايد نوردين، "التدقيق المحاسبي وفقا للمعايير الدولية"، دار الجنان للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص ص10،11.

بالتالي فإن عملية التدقيق تشمل الفحص، التحقيق والتقرير: [1]

1. **الفحص:** التأكد من صحة قياس العمليات وسلامتها التي تم تسجيلها وتحليلها وتبويبها فحص القياس الحسابي للعمليات المالية الخاصة بالنشاط المحدد للمشروع.
2. **التحقيق:** ويقصد به إمكانية الحكم على صلاحية القوائم الحالية النهائية كتعبير سليم لأعمال المشروع عن فترة مالية معينة وكدلالة على وضعه المالي في نهاية تلك الفترة.

وهكذا فإن الفحص والتحقيق وظيفتان مترابطتان يقصد بهما تمكين المدقق من إبداء رأيه الفني المحايد فيما إذا كانت عمليات القياس للمعاملات المالية قد أفضت إلى إثبات صورة عادلة لنتيجة أعمال المشروع ومركزه المالي.

3. **التقرير:** يقصد به بلورة نتائج الفحص والتحقيق وإثباتهما في تقرير يقدم إلى من يهمه الأمر داخل المؤسسة وخارجها، وهو ختام عملية التدقيق حيث يبين فيه المدقق رأيه الفني المحايد في القوائم المالية ككل من حيث تصويرها لمركز المؤسسة المالي وبيان عملياته بصورة سليمة وعادلة.

ثانيا: أهمية التدقيق المحاسبي.

تتجلى أهمية التدقيق في كونه وسيلة لا غاية ، وتهدف هذه الوسيلة إلى خدمة الأطراف المستخدمة للقوائم المالية، بحيث تعتمد عليها في اتخاذ قراراتها ورسم سياستها وأهدافها. ومن هذه الأطراف: [2]

- **إدارة المؤسسة:** يعتبر التدقيق مهما لإدارة المؤسسة حيث أن اعتماد الإدارة في عملية التخطيط واتخاذ القرارات الحالية والمستقبلية والرقابة على التدقيق يجعل من عمل المدقق حافزا للقيام بهذه المهام، كذلك يؤدي مراجعة القوائم المالية إلى توجيه الاستثمار لمثل هذه المؤسسة.

وتعتبر الإدارة تقرير المدقق بمثابة شهادة معتمدة بكفاءة وفعالية أدائها وإشرافها للمهام الموكولة إليها، ودليل لمسخدمي القوائم المالية بأن الإدارة مارست مسؤولياتها بطريقة سليمة ودقيقة بإعداد القوائم المالية وفقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها.

[1] أحمد قايد نوردين، مرجع سابق، ص ص 10،11.

[2] سهام كردودي، صبرينة كردودي، مرجع سابق، ص ص42،43.

- **بالنسبة للمؤسسات المالية والتجارية والصناعية:** يعتبر التدقيق ذا أهمية لمثل هذه المؤسسات خاصة عند طلب العميل قرض معين أو تمويل المشروع حيث أن تلك المؤسسات تعتمد في عملية اتخاذ قرار منح القرض أو عدمه على القوائم المالية المدققة، بحيث توجه أموالها إلى الطريق الصحيح والذي يضمن حصولها على سداد القروض في المستقبل.
- **الهيئات الحكومية وأجهزة الدولة المختلفة:** فتعتمد القوائم المالية المدققة في أغراض كثيرة منها التخطيط والرقابة، وفرض الضرائب، وتحديد الأسعار، وتقرير الإعانات لبعض الصناعات ...الخ. كذلك تعتمد عليها نقابات العمال في مفاوضاتها مع الإدارة بشأن الأجور والمشاركة في الأرباح وما شابهه.
- **رجال الاقتصاد:** حيث زاد الاهتمام بالقوائم المالية المعتمدة وما تحتويه من بيانات محاسبية في تحليلها وتقييم الدخل القومي ورسم برامج الخطط الاقتصادية، وتعتمد دقة تقديراتهم وكفاءة برامجهم على دقة البيانات المحاسبية المعتمدين عليها.
- **نقابات العمال:** تعتمد على البيانات المحاسبية في القوائم المالية المعتمدة في مفاوضاتهم مع الإدارة لرسم السياسات العامة للأجور وتحديد الأسعار.
- **مصلحة الضرائب:** تعتمد على الحسابات والقوائم المالية المعتمدة لتقليل الإجراءات الروتينية، وحصولها على الكشف الضريبي في الوقت المناسب وسرعة تحديد الوعاء الضريبي وتحصيل الضريبة.
- **يخدم الاقتصاد القومي:** مهنة التدقيق من المهن العريقة في الدول المتقدمة وقد ساهمت مساهمة كبيرة وفعالة في تنمية المجتمعات، مما تؤديه من خدمات في مجال حماية الاستثمارات، وتوضيح حالات الإسراف والتلاعب، وتوجيه استثمارات المدخرات والموارد المتاحة القادرة، ويعتبر التدقيق من عوامل النهضة الاقتصادية والمالية وخير عون للدولة في سبيل تحقيق أهدافها القومية، وخاصة ما يتصل بتنمية اقتصادها ورفع مستوى معيشة مواطنيها وتوفير الرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية لهم.

المطلب الثاني: أنواع وأهداف التدقيق المحاسبي.

أولا: أنواع التدقيق المحاسبي.

لا زال بعض الكتاب يقسم التدقيق من حيث نطاق العمل إلى تدقيق كلي وتدقيق جزئي أو من حيث الجهة التي تقوم بهذه الخدمة إلى تدقيق حكومي، تدقيق خارجي وتدقيق داخلي أو من حيث زمن إجراء التدقيق إلى تدقيق مستمر وتدقيق نهائي أو من حيث الالتزام إلى تدقيق إلزامي وتدقيق غير إلزامي ولكن التقسيم الحديث للتدقيق يشمل الأنواع التالية: [1]

1) **تدقيق البيانات المالية:** وهو جمع وتقييم الأدلة حول البيانات المحاسبية وتمثل الميزانية العامة، حساب الأرباح والخسائر والتدفقات النقدية وغيرها من الكشوفات المالية، مأخوذة ككل لأجل التمكن من إعطاء الرأي من عدالة المركز المالي كما بتاريخ الميزانية وأن حساب الأرباح والخسائر والتدفقات النقدية تمثل النشاط للسنة أو الفترة المنتهية بذلك التاريخ وأن الإيضاحات المرفقة مع البيانات المالية كافية. هذا النوع من التدقيق يتم من قبل شخص مستقل ومحايد مؤهل ومتدرب علميا وعمليا ومجاز للممارسة في مهنته.
2) **تدقيق الرقابة:** اي تدقيق الالتزام وهو ذلك النوع من التدقيق لأجل التأكد من أن السياسات والتعليمات والقوانين الموضوعة من قبل هيئة معينة قد تم تطبيقها بصورة أصولية وعلى سبيل المثال التفتيش الذي يقوم به البنك المركزي على البنوك التجارية للتأكد من أن تعليمات وقوانين البنك المركزي قد تم تطبيقها بصورة صحيحة أو التدقيق الذي تقوم به السلطات الضريبية للتأكد من دقة الدخل الخاضع لضريبة الدخل أو التفتيش الذي تقوم به مؤسسة التدقيق للتأكد من أن إجراءات الجودة (النوعية) التي وضعتها مؤسسة التدقيق نفسها أو الجمعيات المهنية قد طبقت بصورة جيدة. تقارير الرقابة عادة تعنون إلى الجهات التي قامت بوضع السياسات والإجراءات.
3) **تدقيق النشاط:** يشمل الحصول وتقييم القرائن والأدلة حول الكفاءة والفاعلية لنشاط المؤسسة والخاص بعملية معينة. وفي بعض الأحيان يسمون هذا النوع من التدقيق تدقيق الإنجازات أو تدقيق الإدارة، ويشمل هذا النوع من التدقيق ربما جميع ألأنشطة وعلى سبيل المثال كل الفرع أو خط الإنتاج أو جزء من النشاط، وعلى سبيل المثال: قسم المبيعات أو المشتريات أو المخازن أو قسم التسويق أو قسم الحاسوب.

[1] هادي التميمي، مرجع سابق، ص ص23،24.

ثانيا: أنواع المدققون.

إن الأشخاص (أو المؤسسات) الذين يقومون بتدقيق الأنشطة الاقتصادية بالإمكان تقسيمهم إلى الأنواع التالية: [1]

❖ **المدقق الخارجي**

المدقق الخارجي هو ليس أحد موظفي المؤسسة المراد تدقيقها ولكنه أحد أعضاء مكاتب المحاسبة العامة التي تقدم خدمات التدقيق المستقل على أساس تعاقدي وهذه الخدمات تتكون من كلا التدقيقين: تدقيق مالي وتدقيق العمليات.

- **التدقيق المالي:** هو الاختبار والفحص الترتيبي للقوائم المالية والتسجيل المحاسبي، وما يتبع ذلك من تشغيل لتحديد مدى الالتزام بأسس ومبادئ المحاسبة المقبولة قبولا عاما. والسياسات الإدارية والمتطلبات المحددة من المؤسسة.
- **تدقيق العمليات:** هو التدقيق الترتيبي لأنشطة المؤسسة وعلاقته بالوظائف المختلفة لغرض تقييم الأداء والتعرف على فرص التطوير وتطوير المقترحات والأفكار لتحسين الأداء المستقبلي، وتدقيق الأنظمة المحاسبية على الحاسب الآلي لتحديد كفاءتها ومدى الاعتماد عليها واقتراح ما يطورها.

❖ **المدقق الداخلي**

التدقيق الداخلي هو وظيفة مستقلة في المؤسسة لفحص وتقييم الأنشطة كخدمة للمؤسسة، ويعتبر المدقق الداخلي أحد موظفي المؤسسة التي يفحص ويقيم أنشطتها. ولذا فهناك كثير من المعايير والمقاييس التي يعمل بها حتى يأخذ هذا المدقق درجة من الاستقلالية فكثير من المؤسسات يرسل المدقق تقاريره مباشرة إلى المدير المالي وفي بعض الأحيان إلى مجلس الإدارة مباشرة وهو أيضا مسؤول عن نوعي التدقيق (التدقيق المالي وتدقيق العمليات) ولكن تختلف نظرته للمدقق في هذه الحالة عن نظرة المدقق الخارجي.

[1] عبد الرحمن توفيق، "الرقابة المالية والتدقيق الداخلي"، إعداد المادة العلمية خبراء مركز الخبرات المهنية للإدارة، بميك، 2014، ص8.

- **أوجه الاختلافات بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي.**

الجدول رقم (09): أوجه الإختلاف بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي.

م	بيان	التدقيق الداخلي	التدقيق الخارجي
1	الهدف	تقويم الأنشطة المتعارف عليها داخل المؤسسة...الخ.	عملية يبدي فيها الممارس استنتاجا مصمما لرفع درجة ثقة المستخدمين المقصودين ...الخ.
2	العلاقة بالمؤسسة	موظف من داخل المؤسسة (تابع).	شخص طبيعي أو معنوي مهني من خارج المؤسسة (مستقل).
3	نطاق وحدود التدقيق	تحدد الإدارة نطاق عمل المدقق، كما أن، طبيعة عمل المدقق الداخلي يسمح له بتوسيع عمليات الفحص والاختبارات لما لديه من وقت وإمكانات تساعده على تدقيق جميع عمليات المؤسسة.	يتحدد نطاق وحدود العمل وفقا للعقد الموقع بين المؤسسة والمدقق الخارجي، والعرف السائد، ومعايير التدقيق، وما تنص عليه القوانين المنظمة لمهنة التدقيق وغالبا ما يكون التدقيق الخارجي تفصيلي أو اختباري وفقا لطبيعة وحجم عمليات المؤسسة محل التدقيق.
4	التوقيت المناسب للأداء	– يتم الفحص بصورة مستمرة طوال السنة المالية. – اختيارية وفقا لحجم المؤسسة .	– يتم الفحص مرة واحدة (نهائية) أو خلال فترة دورية أو غير دورية طوال السنة المالية (مستمرة). – قد يكون كامل أو جزئي. – إلزامي وفقا للقانون السائد.
5	المستفيدين	إدارة المؤسسة.	المستخدمين المقصودين.

المصدر: أحمد حلمي جمعة، "المدخل إلى التدقيق والتأكيد وفقا للمعايير الدولية للتدقيق"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2015، ص47.

❖ **مدققو الحكومة:**

المدقق الحكومي أحد موظفي المؤسسة أو الوحدة أو الجهاز الحكومي وتختلف وظائفه عن المدقق الداخلي والخارجي ضمن مهامه على سبيل المثال ما يلي: [1]

1) التأكد من الحساب الصحيح للضرائب سواء كانت ضرائب مبيعات أو ضرائب على الأرباح أو ضرائب كسب عمل أو دمغة ويعتمد في ذلك على ما نص عليه قانون الدولة التي يعمل بها.
2) التأكد من الاستخدام الصحيح لموارد الدولة وأصولها الممثلة في الآلات والمعدات والأصول المختلفة.

ثالثا: أهداف التدقيق المحاسبي.

لقد صاحب تطور مهنة التدقيق تطور ملحوظ في أهدافها ومدى التحقق والفحص وكذلك درجة الاعتماد على الرقابة الداخلية. فقديما كانت مهنة التدقيق مجرد وسيلة لتحديد ما قد يوجد في الدفاتر والسجلات من أخطاء، غش أو تلاعب. أي كان هدفها قاصر على التأكد من الدقة الحسابية للدفاتر والسجلات وما تحتويه من بيانات، ومطابقة القوائم المالية مع الدفاتر والسجلات دون إبداء رأي فني محايد.

لكن هذه النظرة لعملية التدقيق تغيرت وأصبح اكتشاف الأخطاء والغش ليس الهدف الوحيد للتدقيق، وأنه ليس مفروضا في المدقق أن يكون جاسوسا أو بوليسيا سريا، ويجب على المدقق أن يبدأ عمله وهو يشك فيما يقدم إليه من بيانات. عليه، أصبح في تلك الحقبة الزمنية من واجب المدقق القيام بمراجعة إنتقادية منظمة للدفاتر والسجلات وإصدار رأي فني محايد يضمنه في تقريره الذي يقدمه للمساهمين (أو من قام بتعيينه) عن نتيجة فحصه. فأصبحت الأهداف كما يلي: [2]

- ✓ التأكد من صحة ودقة البيانات المحاسبية المثبتة في دفاتر المشروع وسجلاته وتقرير مدى الاعتماد عليها.
- ✓ الحصول على رأي فني محايد حول مطابقة القوائم المالية كما هو مفيد في الدفاتر والسجلات.
- ✓ اكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر من أخطاء أو غش.
- ✓ تقليل فرص الأخطاء والغش عن طريق زيارات المدقق المفاجئة للمشروع وتدعيم أنظمة الرقابة الداخلية المستخدمة لديه.

[1] عبد الرحمن توفيق، مرجع سابق، ص 8.

[2] غسان فلاح المطارنة، "تدقيق الحسابات المعاصرة، الناحية النظرية"، دار المسير للنشر، الأردن، 2006، ص18.

أما في الوقت الحالي فقد توسعت أهداف التدقيق في ظل توسع أهداف المؤسسات وتشمل: [1]

- ✓ تدقيق الخطط ومتابعة تقييمها والتعرف على ما حققته من أهداف ودراسة الأسباب التي حاولت دون الوصول إلى الأهداف المحددة.
- ✓ تقييم نتائج الأعمال بالنسبة إلى ما كان مستهدفا منها.
- ✓ القضاء على الإسراف من خلال تحقيق أقصى كفاية إنتاجية في جميع نواحي النشاط.
- ✓ تحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع.
- ✓ تخفيض خطر التدقيق وذلك لصعوبة تقدير أثار عملية التدقيق على العميل أو المؤسسة محل التدقيق.

❖ **التطور التاريخي لأهداف التدقيق المحاسبي.**

الجدول رقم(10): التطور التاريخي لأهداف التدقيق المحاسبي.

الفترة	الهدف من التدقيق	مستوى التحقق أو الفحص	أهمية التدقيق
قبل 1850	اكتشاف الغش والاختلاس	تفصيلي	غير مهمة
1905-1850	اكتشاف الغش والخطأ والاختلاس	بعض الاختبارات تفصيل مبدئي	غير مهمة
1933-1905	تحديد عدالة المركز المالي واكتشاف الغش والخطأ	فحص اختباري تفصيلي	درجة اهتمام بسيطة
1940-1933	تحديد عدالة المركز المالي واكتشاف الغش والخطأ	اختباري	بداية الاهتمام
1960-1940	تحديد عدالة المركز المالي وإكتشاف الغش والخطأ	اختباري	اهتمام قوي وجوهري
1960 حتى الآن	مراقبة الخطط، تقييم نتائج الأعمال، تحقيق الرفاهية الاجتماعية وغيرها	اختباري	أهمية جوهرية للبدء بعملية التدقيق

المصدر: غسان فلاح المطارنة، "تدقيق الحسابات المعاصرة، الناحية النظرية"، دار المسير للنشر، الأردن، 2006، ص18.

[1] أحمد قايد نور الدين، مرجع سابق، ص ص11،12.

المطلب الثالث: مبادئ و فروض عملية التدقيق المحاسبي.

أولا: مبادئ التدقيق المحاسبي.

تجدر الإشارة إلى أن تناول مبادئ التدقيق يتطلب تحديد أركانه وهي: ركن الفحص وركن التقرير.

وبناءا على ذلك فإن مبادئ التدقيق يمكن تقسيمها إلى مجموعتين هما:

1) المبادئ المرتبطة بركن الفحص: وتتمثل في: [1]

- **مبدأ تكامل الإدراك الرقابي:** يعني هذا المبدأ المعرفة التامة بطبيعة أحداث المؤسسة وآثارها الفعلية المحتملة على كيان المؤسسة وعلاقتها بالأطراف الأخرى من جهة، والوقوف على احتياجات الأطراف المختلفة للمعلومات المحاسبية عن هذه الآثار من جهة أخرى.
- **مبدأ الشمول في مدى الفحص الاختباري:** بعني أن يشمل مدى الفحص جميع أهداف المؤسسة الرئيسية والفرعية وكذلك جميع التقارير المالية المعدة بواسطة المؤسسة مع مراعاة الأهمية النسبية لهذه الأهداف وتلك التقارير.
- **مبدأ الموضوعية في الفحص:** ويشير هذا المبدأ إلى ضرورة الإقلال إلى أقصى حد ممكن من التقدير الشخصي أو التمييز أثناء الفحص وذلك بالاستناد إلى العدد الكافي من أدلة الإثبات التي تؤيد رأي المدقق وتدعمه خصوصا اتجاه العناصر والمفردات التي تعتبر ذات أهمية كبيرة نسبيا، وتلك التي يكون احتمال حدوث الخطأ فيها أكبر من غيرها.
- **مبدأ فحص مدى الكفاية الإنسانية:** ويشير هذا المبدأ إلى وجوب فحص مدى الكفاية الإنسانية في المؤسسة بجانب فحص الكفاية الإنتاجية لما لها من أهمية في تكوين الرأي الصحيح لدى المدقق عن أحداث المؤسسة وهذه الكفاية هي مؤشر للمناخ السلوكي لها وهو تعبير عن ما تحتويه المؤسسة من نظام للقيادة والسلطة والحوافز والاتصال والمشاركة.

2) المبادئ المرتبطة بركن التقرير: وتتمثل في: [2]

[1] أحمد حلمي جمعة، "المدخل الحديث لتدقيق الحسابات"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000، ص23.

[2] أحمد حلمي جمعة، "المدخل إلى التدقيق والتأكيد وفقا للمعايير الدولية للتدقيق"، مرجع سابق، ص 52.

- **مبدأ كفاية الاتصال:** ويشير هذا المبدأ إلى مراعاة أن يكون تقرير أو تقارير مدقق الحسابات أداة لنقل أثر العمليات الاقتصادية للمؤسسة لجميع المستخدمين لها بصورة حقيقية تبعث على الثقة بشكل يحقق الأهداف المرجوة من إعداد هذه التقارير.
- **مبدأ الإفصاح:** ويشير هذا المبدأ إلى مراعاة أن يفصح المدقق عن كل ما من شأنه توضيح مدى تنفيذ الأهداف للمؤسسة، ومدى التطبيق للمبادئ والإجراءات المحاسبية والتغير فيها، وإظهار المعلومات التي تؤثر على دلالة التقارير المالية، وإبراز جوانب الضعف إن وجدت في أنظمة الرقابة الداخلية والمستندات والدفاتر والسجلات.
- **مبدأ السببية:** ويشير هذا المبدأ إلى مراعاة أن يشمل التقرير تفسيرا واضحا لكل تصرف غير مادي يواجه به المدقق، وأن تبنى تحفظاته ومقترحاته على أسباب حقيقية وموضوعية.

وما هو جدير بالذكر أن المبدأ عبارة عن نتائج أو تعميمات مشتقة من مفاهيم وبديهيات ومصادرات المجال وأن تكون متسقة مع هذه المقومات، كما أنها تكون قادرة على تفسير الإجراءات والطرق المحاسبية المتبعة فعلا في التطبيق العملي، كما يجب أن تصاغ في شكل قضايا تفسيرية.

ثانيا: فروض التدقيق المحاسبي.

تمثل فروض أي مجال للمعرفة نقطة بداية لأي تفكير منظم بغية التوصل إلى نتائج تساهم في وضع إطار عام للنظرية التي تحكم هذا المجال. ومن ثم فإن إيجاد فروض للتدقيق عملية ضرورية لحل مشاكل التدقيق والتوصل إلى نتائج تساعد في إيجاد نظرية شاملة له، ولذلك فإن وضع مجموعة من الفروض التي تأخذ في الاعتبار طبيعة التدقيق ونوعية المشاكل التي يتعامل معها، هو بمثابة إيجاد مجموعة من الفروض التجريبية التي يجب أن تخضع للدراسة الإنتقادية حتى يمكن أن تلقي القبول العام من المهنة.[1]

ويمكن أن تعرف الفروض بأنها "متطلبات أو معتقدات تستند عليها المقترحات والقواعد والأفكار".[2]

وفيما يلي أهم الفروض التي تستند إليها عملية التدقيق وهي: [3]

[1] أحمد حلمي جمعة، "المدخل إلى التدقيق الحديث"، مرجع سابق، ص20.

[2] غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص 20.

[3] أحمد حلمي جمعة، "المدخل إلى التدقيق والتأكيد وفقا للمعايير الدولية للتدقيق"، مرجع سابق، ص50.

1) **فرض عدم التأكد:** ويبرز هذا الفرض الحاجة إلى وجود مجموعة من أدلة الإثبات الكافية لإزالة حالة عدم التأكد، ويرجع عدم التأكد في المجال المحاسبي إلى الأسباب التالية:

- الاستخدام غير المتكامل للبيانات المحاسبية.
- عدم القدرة على تقرير كافة الظروف المستقبلية عند اتخاذ القرارات.
- عدم وجود نظام جيد للاتصال في التنظيم.

2) **فرض توافر تأهيل خاص للمدقق:** وذلك لأن المدقق يستخدم حكمه الشخصي عند ممارسة وظيفته، وفي ظل غياب إطار متكامل لنظرية الإثبات في التدقيق، فإن المدقق يتعرض عند الفحص لمشاكل محاسبية أو ضريبية أو فنية، كل هذا يتطلب قدر علمي وعملي كاف لأداء مهمته.

3) **فرض الصدق في محتويات التقرير:** ويفسر هذا الفرض في أن تقرير المدقق يعتبر الأساس عند توزيع الأرباح أو قبول الإقرار الضريبي، كما أن عبئ الإثبات يقع على المدقق ولا يستطيع نقله إلى الإدارة، وينشأ فرض الصدق من حقيقة وضع المدقق باعتباره محل ثقة جميع الأطراف أصحاب المصالح في المؤسسة أو خارجها

4) **فرض استقلال المدقق:** الواجب الأساسي لمدقق الحسابات هو إبداء الرأي في القوائم المالية وأنها تمثل بصورة صادقة وعادلة الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة وتقديم تقريره لمستخدمي تلك القوائم. وبما أن عمل المدقق هو القيام بعملية التدقيق بحيادية واستقلالية وإبداء الرأي دون تحيز، يعني ذلك عدم وجود تعارض بين عمل المدقق والإدارة (القائمين بتجهيز المعلومات المالية)، ولكن لا يعني أن يكون عدم وجود التعارض دائم أو حتمي لأنه ربما يكون هناك تعارض بين مصلحة كل طرف كأن تخفي الإدارة بعض المعلومات ذات الأهمية للمدقق. في النهاية يجب أن يكون المدقق طرفا محايدا بالنسبة لأصحاب المؤسسة والإدارة. ويعتمد هذا المبدأ على نوعين أساسيين من المقومات هما: [1]

- **المقومات الذاتية:** وهي التي تتعلق بشخص المدقق وتكوينه العلمي والخلقي وخبرته العملية.
- **المقومات الموضوعية:** وهي ما تتضمنه التشريعات وما تصدره الهيئات المهنية من أحكام وقواعد وضمانات.

ويظهر هذا الفرض حق المدقق في الإطلاع على الدفاتر والسجلات والمستندات وطلب البيانات من إدارة المؤسسة التي يقوم بالتقرير عن أحداثها، وحقه في إبداء الرأي المعارض في تقريره.

[1] أحمد حلمي جمعة، "المدخل إلى التدقيق الحديث" مرجع سابق، ص21.

5)فرض توافر نظام كاف للرقابة الداخلية: يقوم نظام الرقابة الداخلية على مجموعة من الأسس والمفاهيم والذي يؤدي إلى الابتعاد عن احتمال حدوث خطأ، مما يجعل المدقق يقوم بعمله استنادا إلى وجود نظام الرقابة السليم، ولا يعني ذلك عدم حدوث خطأ فإذا توفر في المؤسسة نظام رقابة سليم وفعال فإن مخرجات نظام المعلومات يمكن الاعتماد عليها بدرجة أكبر من قبل الإدارة والملاك.[1]

المبحث الثاني: ماهية التدقيق الداخلي.

شهدت السنوات الأخيرة اهتماما متزايدا من قبل الشركات في الدول المتقدمة بالتدقيق الداخلي وقد تمثل هذا الاهتمام في نواحي متعددة، يأتي في مقدمتها تزايد الاهتمام في إنشاء إدارات مستقلة للتدقيق الداخلي في كوادر مؤهلة علميا وعمليا، ولعل أن أهم الأسباب التي أدت إلى مثل هذا الاهتمام هو فصل الإدارة عن الملكية وكبر حجم المشروعات...الخ، فأصبح عبارة عن نشاط تقييمي لكافة الأنشطة والعمليات في المؤسسة ويهدف إلى تطويرها ورفع كفاءتها الإنتاجية.

المطلب الأول: مفهوم التدقيق الداخلي وأهميته.

أولا: تعريف التدقيق الداخلي.

هناك الكثير من التعاريف عن التدقيق الداخلي نذكر منها:

يعرف التدقيق الداخلي بأنه: "تدقيق العمليات المالية والقيود والسجلات بشكل مستمر والتي تنشأ داخل المؤسسة للتحقق من دقة المعلومات الحسابية والإحصائية". [2]

" التدقيق الداخلي هو وظيفة التقييم المستقلة، التي يتم استحداثها داخل المؤسسات الاقتصادية للعمل على فحص وتقييم الأنشطة الاقتصادية والمالية والإدارية بها، ورفع تقرير بما تم من فحص وتقييم للإدارة العليا للمؤسسة لكي تتخذ ما تراه مناسبا من قرارات إذا كانت هناك حاجة إلى ذلك".[3]

من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن التدقيق الداخلي يتم من قبل موظفين داخل المؤسسة تعينهم الإدارة لتحقيق أغراض معينة فهو وسيلة من وسائل الضبط الداخلي وأداة تستخدمها الإدارة للحصول على معلومات

[1] غسان فلاح المطارنة، مرجع سابق، ص 21.

[2] صبيح الطحان، "اصول التدقيق الحديث"، مطبعة الزمان، بغداد، 1976، ص226.

[3] محمد مصطفى سليمان، "الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2014، ص 308.

يمكن الاعتماد عليها ولغرض اتخاذ قرارات مهمة، كما هو وسيلة تمكن الإدارة من التعرف على المشاكل التي تنشأ داخل المؤسسة وإيجاد الحلول الملائمة لها.

ثانيا: أهمية التدقيق الداخلي.

تكمن أهمية التدقيق الداخلي في كونه أداة رقابة فعالة تساعد إدارة المؤسسة وملاكها على رفع جودة الأعمال والمحافظة على ممتلكات وأصول المؤسسة إضافة إلى أنها تعتبر من أهم آليات التحكم المؤسسي لذلك فقد ظهرت وتطورت وزادت أهميته نتيجة لتظافر مجموعة من العوامل المتمثلة في ما يلي: [1]

- كبر حجم المؤسسات وتعدد عملياتها.
- حاجة إدارة المؤسسة إلى بيانات دورية ودقيقة لرسم السياسات والتخطيط وعمل القرارات.
- حاجة إدارة المؤسسة إلى حماية وصيانة أموال المؤسسة من الغش والسرقة والأخطاء.
- حاجة الجهات الحكومية وغيرها إلى بيانات دقيقة للتخطيط الاقتصادي والرقابة الحكومية.
- تطور إجراءات التدقيق من تفصيلية كاملة إلى اختبارية تعتمد على أسلوب العينة الإحصائية.

المطلب الثاني: طبيعة التدقيق الداخلي.

أولا: أنواع التدقيق الداخلي.

يمكن تقسيم أنواع التدقيق الداخلي إلى أقسام متنوعة تتمثل في:

1) التدقيق الداخلي المالي.

يقصد بالتدقيق الداخلي المالي بأنه الفحص الكامل والمنظم للقوائم المالية والسجلات المحاسبية والعمليات المتعلقة بتلك السجلات، لتحديد مدى تطابقها مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والسياسات الإدارية وأية متطلبات أخرى.

من خلال ما سبق نجد أن التدقيق المالي هو المجال التقليدي للتدقيق الداخلي، الذي يتضمن مراجعة وتتبع القيود المحاسبية التي تعود إلى الأحداث الاقتصادية التي تخص المؤسسة وتدقيقها حسابيا ومستنديا، ثم التحقق

[1] عبابسة شهرة، "دور نظم المعلومات المحاسبية في تحسين عملية التدقيق الداخلي"، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص فحص محاسبي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016، ص 30.

من سلامتها وتطابقها مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والسياسات والنظم الخاصة بالإدارة، ويتضمن التدقيق المالي أيضا التحقق من وجود الأصول وحمايتها سواء من الضياع أو الاختلاس، وكذلك فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة.

من هنا نجد أن التدقيق المالي هو نفسه التدقيق الخارجي يقوم بنفس الأعمال، لكن وجه الاختلاف هو ان الشخص الذي يقوم بتلك العمليات هو موظف داخل المؤسسة.[1]

2) تدقيق داخلي التزامي بالسياسات.

يهدف إلى التأكد من مدى التزام المؤسسة بالسياسات، الإجراءات، المعايير، القوانين، والتعليمات الحكومية المعمول بها مع تحديد درجة هذا الالتزام، بالإضافة إلى التأكد من التزام كافة المستويات الإدارية الداخلية بالقوانين واللوائح والتعليمات التي تتعلق بالنظام الداخلي الخاص بها.

ولإنجاز تدقيق الالتزام بالسياسات ينبغي أن يعرف المدقق الداخلي وبدقة ما هي السياسات والإجراءات والمعايير المطلوبة، حيث غالبا ما تكون معاني هذه العناصر في صورة مستندات، وبالتالي تكون هذه المستندات هي النشاط المطلوب رقابته، ولقد تطور هذا النوع من التدقيق في الوقت الحاضر لدرجة أنه أصبح هناك مدققين متخصصين في هذا المجال وبصفة خاصة في مجال الحكومي، حيث تتطلب مهنتهم هذه التدريب الواسع والدرجة العالية من الناحية الفنية والنواحي التفصيلية.[2]

3) التدقيق الداخلي التشغيلي.

هو تقنية تستخدمها المؤسسة لتقييم كفاءة وفعالية عملياتها التشغيلية، حيث يقدم المدقق للجهات المعنية تقرير حول نتائج التقييم والتوصيات الخاصة بعمليات التحسين، والهدف الأساسي هو ضمان سير المؤسسة في طريق تحقيق أهدافها.

ويعد التدقيق التشغيلي قياس لأداء وحدة معينة من المؤسسة بعد دراستها، تتم بتقييم فعالية الوحدة أي قدرتها على الوصول لأهدافها المرسومة والقيام بمسؤوليتها، وكفاءتها وهي نجاح الوحدة في الاستفادة المثلى من الموارد المتاحة.

[1] خالد راغب الخطيب، "التأمين من الناحية المحاسبية والتدقيقية"، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2009، ص 163.

[2] علون محمد لمين، "دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين التدقيق الداخلي بالمؤسسة الاقتصادية"، رسالة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016، ص26.

ويعتبر هذا النوع مجال غير تقليدي للتدقيق الداخلي، ويطلق عليه اسم المراجعة الإدارية أو مراجعة الأداء ويهدف هذا النوع إلى تحقيق كفاءة وفعالية استغلال الموارد المتاحة وتقديم تقارير لمختلف المستويات الإدارية والتعرف على المشاكل ومحاولة التوصل لحل لها، لذا فهو فحص شامل للمؤسسة.

وفي ضوء ما سبق نجد أن التدقيق الداخلي يلعب دورا حيويا وهاما في كافة أنشطة المؤسسة من أنشطة مالية حيث يقوم بتقييم أنظمة المعلومات والتقارير المالية ومدى الاعتماد عليها وأنشطة تشغيلية حيث يقيم كفاءة وفاعلية الوظائف والأساليب الأخرى المتبعة للتأكد من تحقيق أهداف المؤسسة بالإضافة لتدقيق مدى الالتزام بالضوابط والنظم الموضوعة.[1]

ثانيا: أهداف التدقيق الداخلي.

تتمثل أهداف التدقيق الداخلي فيما يلي: [2]

- ✓ التقييم ومتابعة تنفيذ الخطط والسياسات المرسومة بغرض اكتشاف نقاط الضعف أو النقص في النظم أو الإجراءات المستعملة بقصد التعديل والتحسين اللازمين.
- ✓ التحقق من قيم الأصول ومطابقتها مع الدفاتر بغرض حماية أموال المشروع وهذا الإجراء الوقائي يتطلب ضرورة أحكام الرقابة على العمليات الهامة كالنقدية والمخزون وضرورة التأكيد من وجود التأمين اللازم وبالقيمة الكافية وتفادي الخسائر الناشئة عن الإهمال أو عدم الكفاية.
- ✓ التحقق من صحة ودقة البيانات المحاسبية وتحليلها وهذا يتطلب من المدقق الداخلي القيام بعملية تدقيق مستمر مستنديا وحسابيا للتحقق من صحة البيانات والأرقام وملائمتها للأغراض التي ستستخدم فيها كما على المدقق أن يقوم بالتحليل لتلك البيانات بالربط والمقارنة (لاستنتاج علاقات معينة) بين تلك البيانات حتى يمكن الاستفادة منها في المشروع.
- ✓ التدريب والتزام الموظفون بالسياسات والإجراءات المرسومة حيث أن إدارة التدقيق هي أكثر إدارة ملمة بجميع أوجه نشاط المشروع وعملياته وهي قادرة على المساهمة الفاعلة في البرامج التدريبية من حيث اقتراح اللازم منها وربما صياغة بعض مواده كما يقوم المدقق الداخلي أيضا بتوحيد التفسيرات والتطبيق لجميع الإجراءات

[1] فاطمة أحمد موسى إبراهيم، "العوامل المؤثرة في جودة تقارير التدقيق الداخلي في الوزارات والمؤسسات الحكومية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة ، ص24.

[2] إيناس عبد الرحمن القيسي، "أثر التدقيق الداخلي والخارجي في اكتشاف الفساد الإداري والمالي"، مجلة كلية التراث الجامعة، 2010، العدد السادس، ص ص115،116.

المرسومة بواسطة الإدارة وعليه مراعاة مدى تماشي الموظفون مع روح تلك السياسات وعدم الإخلال بها في أي مرحلة.

ثالثا: ملفات التدقيق الداخلي وأدلة الإثبات.

❖ **ملفات التدقيق الداخلي**

يجب على دائرة التدقيق الداخلي أن تحتفظ بمجموعة من الملفات تحتوي على أوراق عمل التدقيق والتي يراها مدير التدقيق ضرورية، والهدف منها هو توثيق عملية التدقيق بغية إثبات وعرض الخطوات المتخذة والاستنتاجات المتوصل لها والتي مكنت المدقق من تكوين رأيه، وتتمثل في: [1]

1) **الملف الدائم:** يطلق عليه الملف الدائم لأن ما يحتويه من بيانات سوف يستمر لعدة سنوات، ما لم تطرأ بعض التغييرات على البيانات الواردة به، ويحتوي الملف الدائم للتدقيق على جملة من المعلومات الخاصة بالمؤسسة القانونية والمحاسبية.
2) **الملف الجاري(السنوي):** يتعلق هذا الملف بالمعلومات ذات الارتباط فقط بالدورة المالية الجارية ويتضمن موضوع ومهمة التدقيق، كما يحتوي أيضا على تفاصيل وخطوات أعمال التدقيق للسنة الحالية.

والجدول الموالي يوضح محتويات الملف الدائم والسنوي:

[1] عبابسة شهرة، المرجع السابق، ص 30.

الجدول رقم(11): محتويات الملف الدائم والسنوي

أولا: ملف التدقيق الدائم	ثانيا: ملف التدقيق الجاري (السنوي)
يستخدم في حفظ الأوراق والمستندات والمذكرات الدائمة والتي تتضمن: 1- عرض موجز عن تاريخ المؤسسة وتطورها وطبيعة نشاطها، عنوانها، وتفاصيل تنظيمية (تعليمات عامة، تعليمات تنظيمية، التعليمات الخاصة بكل قسم). 2- ملخص العقد الابتدائي والقانون النظامي للمؤسسة. 3- نسخ من كل العقود المبرمة الهامة التي تدخل في نطاق عمل المدقق أو تؤثر على عمله. 4- الوثائق الرسمية للمؤسسة كالملف الجبائي والذي يتضمن نسخ التصريحات الجبائية للمؤسسة حسب التسلسل الزمني وكذا نتائج الرقابات الجبائية التي خضعت لها فيما سبق. 5- الهيكل التنظيمي للمؤسسة، مع توضيح كل الأقسام ووصفها الوظيفي. 6- كشف بأسماء العاملين ومدى مسؤولية كل منهم، مع بيان صورة من توقيعاتهم. 7- مكونات النظام المحاسبي المطبق من دليل حسابات، ومجموعة مستندية، ومجموعة دفترية.	يستخدم هذا الملف لحفظ المعلومات التي تخص السنة محل التدقيق ويتضمن: 1- صورة من قرار الجمعية العامة الخاصة بتعيين المدقق وتحديد أتعابه. 2- تقرير المدقق عن تقييم نظام الرقابة الداخلية المطبق . 3- برنامج التدقيق وخرائط تدفق أعماله، والتوقيت المطلوب لأداء التدقيق. 4- ميزان المراجعة عن العام الحالي. 5- البيانات المستخرجة من العقود والارتباطات والمحاضر المختلفة، التي تؤثر في عملية التدقيق. 6- الحسابات الختامية وقائمة المركز المالي عن العام الحالي. 7- ملخص لما ورد بسجل الملاحظات والمتابعات مع إبراز الملاحظات التي لم يتم استيفائها من قبل إدارة المؤسسة محل التدقيق. 8- كشوف التسويات الجردية. 9- محاضر الجرد. 10- محاضر المدقق الخارجي.

المصدر: عبابسة شهرة، "دور نظم المعلومات المحاسبية في تحسين عملية التدقيق الداخلي"، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص فحص محاسبي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016، ص 30.

❖ أدلة الإثبات

قد تأخذ أدلة الإثبات في التدقيق أشكالا مختلفة غير أنه يمكن للمدقق إستخدام أهمها، والتي يمكن حصرها في ما يلي:[1]

1) المستندات:

تعتبر من أكثر أنواع الأدلة والقرائن التي يعتمد عليها المدقق في عمله، وتنقسم إلى ثلاث أنواع:

- مستندات معدة خارج المؤسسة ومستعملة داخلها، كفواتير الشراء.
- مستندات معدة داخل المؤسسة ومستعملة خارجها، كفواتير البيع وإيصالات القبض.
- مستندات معدة ومستعملة داخل المؤسسة، كالدفاتر الحسابية على اختلاف أنواعها.

تعتبر المستندات المتأتية من خارج المؤسسة أقوى من تلك المعدة من قبل المؤسسة، حيث تزداد إمكانية الغش والخطأ في الحالة الأخيرة، ويتركز عمل المدقق في تدقيق المستندات على فحصها من النواحي الشكلية والقانونية والموضوعية.

2) الفحص المادي:

يقصد به قيام المدقق بحصر أو عد أصل من الأصول الملموسة بصورة مادية، وغالبا ما يرتبط هذا النوع من الأدلة بفحص كل المخزون والنقدية، كما يمكن إستخدامه في التحقق من وجود الأوراق المالية وأوراق القبض وأصول ثابتة ملموسة.

رغم أهمية هذا النوع من الأدلة إلا أنه غير كاف لوحدة في بعض الحالات، كون وجود الأصل لدى المؤسسة لا يعني بالضرورة ملكيتها له، كما أن قيام المدقق بجرد كل عناصر الأصول يعد أمرا مستحيلا، وبالتالي يجب دعمه بأدلة أخرى.

[1] رأفت سلامة محمود وآخرون، علم تدقيق الحسابات النظري، دار المسيرة للنشر، الأردن، 2011، ص ص181-186.

3) المصادقات:

تتمثل في إستعانة المدقق بأطراف مستقلة عن المؤسسة تتمثل في مجموع المتعاملين معها من أجل تزويده بمعلومات سبق أن طلبها منهم والتي قد تكون في صورة إجابات تصريحية أو كتابية، وتعد المصادقات من أقوى الأدلة.

4) الفحص التحليلي:

يقصد به إستخدام المقارنات والعلاقات (كالنسب مثلا) لتقييم مدى معقولية أرصدة معينة أو بيانات أخرى ظاهرة في القوائم المالية، مثال ذلك مقارنة هامش الربح في السنة الحالية مع مثيله في السنة السابقة.

5) صحة الأرصدة من الناحية الحسابية:

إن تعقد النشاطات وتنوعها في المؤسسات الكبيرة الحجم يصاحبه تشعب في العمليات المحاسبية ما قد ينتج عنه أخطاء حسابية، لذلك نجد أن الإعتماد على الآلات الحسابية يسمح بتفادي تلك الأخطاء مع سرعة الإنجاز، وبالتالي فإن وقوف المدقق على إستعمال الحاسبات الآلية يعتبر دليلا على إنتظام السجلات والدفاتر على الأقل من هذه الناحية وهو ما يسمح له بإستخدامها كدليل إثبات.

6) الإستفسارات من العميل:

يعني الحصول على معلومات شفهية أو مكتوبة من العميل عن طريق توجيه المدقق مجموعة من الأسئلة له والتي غالبا ما توجه إلى العاملين لدى العميل في مختلف المجالات، ولكن تعتبر الاستفسارات أقل صلاحية من الأدلة الأخرى نظرا لكونها ليست من مصدر مستقل، وبالتالي فهي عرضة للتغير وفقا لأهواء العميل.

7) وجود نظام سليم للرقابة الداخلية:

يعتبر نظام الرقابة السليم الخالي من الثغرات دليلا على صحة الدفاتر وخلوها من الأخطاء والتلاعبات، لذلك يبدأ المدقق عمله بفحص نظام الرقابة الداخلية والتحقق من قوته أو ضعفه لأنه من خلاله يتم تحديد كمية وحجم الاختبارات التي سوف يقوم بها المدقق والعينات التي يقوم باختيارها.[1]

[1] مرزوق شوقي، "دور نظام المعلومات المحاسبية في عملية التدقيق المحاسبي"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير"، تخصص محاسبة ونظم المعلومات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018، ص68.

المطلب الثالث: معايير التدقيق الداخلي والخدمات التي يقدمها.

أولا: معايير التدقيق الداخلي.

إن الالتزام بمعايير الممارسة المهنية للتدقيق الداخلي تعتبر أمرا ضروريا يفي من خلاله المدققون الداخليون بالتزاماتهم الوظيفية حيال المؤسسة، ولو كان هناك موانع تحول دون تقيد المدققين الداخليين ببعض أجزاء من المعايير سواء بالقانون أو اللوائح التنظيمية، فإن على المدققين التقيد بالأجزاء الأخرى من المعايير جميعها وتقديم الافصاحات المناسبة. [1]

وتتمثل معايير التدقيق الداخلي في: [2]

1) استقلالية وحياد المدقق الداخلي.

يجب أن يكون المدقق الداخلي مستقلا عن الأنشطة التي يقوم بمراجعتها، هذا ومن الضروري أن يكون تنظيم دائرة التدقيق الداخلي داخل المؤسسة يسمح بالقيام بواجباتها ووظائفها كما ويترتب على المدقق أن يتمتع بالحياد عند إبداء الرأي في عمله أو نشاط معين.

2) العناية المهنية.

ينص هذا الجزء على أنه ينبغي تنفيذ عملية التدقيق الداخلي بكفاءة في إطار العناية المهنية المعقولة.

3) نطاق عمل المدقق الداخلي.

يجب أن يحتوي نطاق عمل التدقيق الداخلي للمؤسسة فحصا وتقييما لمدى الالتزام بالصلاحيات والمسؤوليات، وقد جاء المعيار رقم "1" من معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي تحت عنوان "فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية" أن على المدقق الداخلي القيام بفحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية.

[1] أحمد حلمي جمعة، "الإتجاهات المعاصرة في التدقيق والتأكيد"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص34.

[2] العمراوي سمية، "دور التدقيق الداخلي في الحد من ممارسات المحاسبة الابداعية" ، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص مراجعة وتدقيق، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2017/2016، ص ص13،14.

4)أداء عمل التدقيق.

تشتمل أعمال التدقيق الداخلي على تخطيط لعملية التدقيق وفحص وتقييم المعلومات والتقرير عن النتائج ومتابعة التوصيات ويحتوي هذا القسم على مجموعة من المعايير الفرعية وهي:

- **تخطيط عملية التدقيق**

وتتضمن عملية التخطيط لعملية التدقيق ضرورة وضع الأهداف وتحديد نطاق العمل كما ويشترط الحصول على معلومات كافية لتكوين خلفية عن الأنشطة التي سيتم تدقيقها، وتحديد الموارد اللازمة لأداء عملية التدقيق والاتصال بكل من له علاقة بعملية التدقيق والأنشطة الخاضعة لعملية التدقيق.

- **إدارة دائرة التدقيق الداخلي**

تقتضي معايير التدقيق الداخلي بضرورة أن يدير مدير دائرة التدقيق الداخلي دائرته بطريقة مناسبة وسليمة ويكون المدير مسؤولا عن مجموعة من الأعمال بحيث يحقق مايلي:

– استخدام الموارد المتاحة لقسم التدقيق الداخلي بصورة فعالة.

– أن تتماشى جميع أعمال ومهام التدقيق مع معايير الأداء المهني للتدقيق الداخلي المتعارف عليها.

ثانيا: الخدمات التي يقدمها التدقيق الداخلي.

يقوم التدقيق الداخلي بمساعدة الإدارة في تحمل مسؤولياتها بتقديم الخدمات التالية: [1]

1)تحديد كفاءة وفعالية نظام الرقابة الرقابة الداخلية في المؤسسة.

تقوم الإدارة بالتخطيط والتنظيم والإشراف بطريقة توفر ضمان معقول بأن الأهداف والغايات سوف تتم تحقيقها.

هناك تأثير معقول بأن الأهداف المنشودة سوف يتم تحقيقها ولذلك فإن جميع أنظمة وعمليات وأنشطة المؤسسة خاضعة لتقييم التدقيق الداخلي.

[1] خلف عبد الله الوردات، "التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2009، ص ص158،159.

2) قابلية المعلومات للاعتماد عليها.

يجب أن تكون المعلومات المالية والتشغيلية المقدمة للإدارة دقيقة وكاملة ومفيدة، وأن تكون قدمت في الوقت المناسب. حتى يمكن للإدارة الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المناسبة.

3) حماية الأصول.

يؤكد المدقق الداخلي على ضرورة بحث الخسائر الناتجة عن السرقة والحريق، والتصرفات غير القانونية في ممتلكات المؤسسة، ولذلك فإن الرقابة التشغيلية الجيدة تمنع سوء استخدام الأصول وحماية الأصول من المخاطر المحتملة وذلك من خلال التأمين عليها ضد هذه المخاطر.

4) الالتزام بالسياسات والإجراءات الموضوعية.

يتحقق التدقيق الداخلي من أن منتسبي المؤسسة يقومون بما هو مطلوب منهم القيام به من إتباع السياسات والخطط والإجراءات والأنظمة والتعليمات، وفي حالة عدم التزام الموظفين بذلك فعلى المدقق تحديد أسباب ذلك. إذ قد تكون الإجراءات خاطئة ولا يمكن تطبيقها وليس المسؤول عن ذلك الموظف فقط، كما يجب عليه تحديد التكلفة الناتجة والمخاطر الناجمة عن عدم الالتزام وما هي الطريق التي تحقق إلتزام العاملين بالإجراءات والسياسات المحددة.

5) الوصول إلى الأهداف والغايات.

يتم وضع الأهداف والغايات وإجراءات الرقابة من قبل الإدارة ويقوم المدقق الداخلي بتحديد فيما إذا كانت متوافقة مع أهداف وغايات المؤسسة، وتقع مسؤولية وضع أهداف المؤسسة على عاتق الإدارة العليا أو مجلس الإدارة، وعلى المدقق التأكد من أن البرامج أو العمليات قد نفذت كما خطط لها.

6) تحديد مواطن الخطر.

على المدقق الداخلي تحديد المناطق والأنشطة التي تتضمن مخاطرة عالية، وإعلام الإدارة عنها لتحديد فيما إذا تطلب الأمر إخضاعها للتدقيق ويتم تحديد مواطن الخطر من خبرة المدقق السابقة في المؤسسة، أو من معلومات مستقاة من مصادر أخرى، أو من مشاكل موجودة في شركات أخرى ذات نشاط مشابه للمؤسسة الخاضعة للتدقيق أو من خبرة المدقق ومعرفته العامة.

7) منع واكتشاف الغش والاحتيال.

تقع مسؤولية منع الغش والاحتيال على إدارة المؤسسة وعلى المدقق الداخلي فحص وتقييم كفاية وفعالية الإجراءات المطبقة من قبل الإدارة للحيلولة دون وقوع الغش، وليس من مسؤولية المدقق الداخلي اكتشاف الغش ولكن عليه أن يكون لديه معرفة كافية بطرق واحتمالات الغش ليكون قادرا على تحديد أماكن حدوث الغش والاحتيال، وعلى المدقق عند اكتشافه ضعف في نظر الرقابة الداخلية عمل اختبارات إضافية للتأكد من عدم حدوث الغش. رغم ذلك لا يستطيع المدقق الداخلي أن يضمن عدم حدوث الغش والاحتيال، إلا أنه يجب أن يكون باستطاعته التحقيق في الغش أو المشاركة مع جهات أخرى.

8) الشك المهني.

يجب على المدقق الداخلي أن يخطط وينفذ أعمال التدقيق باعتبار الشك المهني، إذا لا يجب على المدقق افتراض عدم الأمانة للجهات الخاضعة للتدقيق، كما ليس له إفتراض الأمانة المطلقة، وبدلا من ذلك على المدقق تقييم قرائن التدقيق بموضوعية، وعليه الاهتمام بالظروف والأحوال التي ان وجدت فلا بأس عليه حيث أخذ الحيطة والحذر في تطبيق إجراءات التدقيق.

المبحث الثالث: أهمية عملية التدقيق الداخلي في تحسين جودة القوائم المالية.

بعد الدراسة النظرية لجانبي القوائم المالية وعملية التدقيق المحاسبي والداخلي سنحاول عرض العلاقة الموجودة بين عملية التدقيق الداخلي وجودة القوائم المالية.

المطلب الأول: دور المدققين في توفير المصداقية للقوائم المالية.

يلعب المدققين دورا هاما في توفير الثقة للمعلومات المالية الواردة في القوائم المالية، كما أن لعملية التدقيق الداخلي دور كبير وفعال في تحسين جودة القوائم المالية، فالإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية للمؤسسة، وقد تقوم الإدارة في بعض الأحيان بالخروج عن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها أو القيام بغش لإخفاء الأداء الضعيف أو زيادة الأرباح لزيادة نصيبها من الحوافز ودعم مراكزها الوظيفية.

ويمكن زيادة موثوقية وجودة القوائم المالية عندما يتم تدقيقها بواسطة طرف ثالث مستقل، وهو الطرف المعروف باسم المدقق والذي يقوم بفحص القوائم المالية والتعبير عن رأيه فيما إذا كانت هذه القوائم تعبر في جميع جوانبها الهامة بعدالة عن المركز المالي للمؤسسة ونتائجها وأنها اعدت وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وبدون هذا الرأي من المدققين المستقلين، فإن متخذي القرارات الخارجيين قد لا يجدون وسيلة أخرى للتعرف على ما إذا كانت القوائم المالية سوف تخدم أغراضهم وأنه يمكن الاعتماد عليها.

ولذلك فإن هناك وجهة نظر تجاه عملية التدقيق بأنها نشاط لتقليل المخاطر، والتعريف الذي يدعم هذا الرأي هو أن عملية التدقيق هي عملية تقليل المخاطرة في المعلومات إلى مستوى مقبول اجتماعيا وتقديمها إلى مستخدمي القوائم المالية، حيث يقع النشاط الاقتصادي في ظل ظروف من مخاطر الأعمال، وهي المخاطر التي تتوقعها المؤسسة مثل زيادة التضخم أو زيادة الضرائب أو اجتذاب العملاء من قبل المنافسين أو خسارة منح حكومية أو حدوث اضراب من العاملين أو ما يشبه ذلك من المخاطر المستقبلية، وعلى العكس من ذلك توجد احتمالات مستقبلية بوقوع أحداث ايجابية، ولا يؤثر المدققون مباشرة على مخاطر الأعمال التي تواجه المؤسسات.[1]

والمخاطر المعلوماتية هي احتمال أن تكون القوائم المالية التي تنشرها مؤسسة ما خاطئة أو مظللة، حيث يعتمد المحللون الماليون والمستثمرون على التقارير المالية لاتخاذ قرارات شراء وبيع الأوراق المالية في البورصة،

[1] طارق عبد العال حماد،" تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان"، مرجع سابق، ص41.

كما يستخدمها الدائنون(الموردون والبنوك وغيرهم) لتقرير ما إذا كانوا سيمنحون الإئتمان التجاري أو القروض للمؤسسات أمالا.

كما تستخدم نقابات العمال التقارير المالية للمساعدة في تحديد مدى قدرة مؤسسة ما على سداد الاجور والمرتبات، كما تستخدمها الجهات الحكومية لاعداد التحليلات الاقتصادية ووضع القوانين المتعلقة بالضرائب والدعم وغيرها، ولا يمكن لمستخدموا القوائم المالية أن يعتمدوا على أنفسهم في تقرير ما إذا كانت التقارير المالية موثوق بها، فلا يوجد لديهم الخبرة ولا الموارد والوقت لفحص آلاف المؤسسات للحصول على ما يبغون بشأن صحة التقارير المالية، لذلك فإن المدققين المستقلين هم الذين يقومون بهذه المهمة وهو الأمر الذي يقلل مخاطرة المعلومات، وهو ما يبرز الخدمة الجليلة التي تقدمها عملية التدقيق لمستخدمي التقارير المالية والمجتمع.[1]

المطلب الثاني: أهمية المدقق الداخلي في تعزيز مصداقية المعلومات المحاسبية في القوائم المالية.

يمكن للمدقق الداخلي من تعزيز مصداقية وجودة المعلومات المحاسبية من خلال التركيز على استخدام كيفية التقرير عن رأيه وفق معطيات يضمن من خلالها التأكيد على مصداقية المعلومات وإلزام المحاسب على أسس الإجراءات المحاسبية والأسس الموضوعية في إعداد وتقديم المعلومات المحاسبية بما يحقق الموثوقية بتلك المعلومات ورغم أنه هناك عدة تصنيفات لتقرير مدقق الحسابات، ولكن سيتم التركيز على التقارير من حيث إبداء الرأي لملائمة إمكانية التأثير مع تحقيق مصداقية المعلومات وتقسم تصنيفات إبداء الرأي في تقرير مدقق الحسابات إلى ما يلي: [2]

1) **الرأي المطلق:** ويصدر هذا الرأي عندما لا يجد المدقق أي ملاحظات أو إقتراحات أثناء قيامه بعملية التدقيق وتؤثر على صحة القوائم المالية، أي ان القوائم المالية ممثلة لواقع المشروع ، وأن المدقق كون هذا الرأي بعد قيامه بعملية التدقيق وفقا للمعايير المتعارف عليها، وأن البيانات المالية كانت معدة وفق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وأن تلك المبادئ طبقت كما في السنة السابقة، وإنها تحتوي كافة المعلومات الإضافية اللازمة.
2) **الرأي المتحفظ:** ويصدر هذا الرأي عند وجود بعض التحفظات من ملاحظات واعتراضات، وهنا لابد من ذكر موضوع التحفظ وأسبابه وأثره على القوائم المالية إن امكن. أما إذا كان التحفظ من الأهمية بمكان بحيث

[1] طارق عبد العال، المرجع السابق، ص42.

[2] وسام نعمة حسين، "مدى مساهمة المدقق الداخلي في تعزيز شفافية المعلومات المحاسبية في ظل معايير المحاسبة الدولية"، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، 2011، العدد 22، ص ص174،175.

يؤثر على صحة البيانات إلى درجة كبيرة لا بد من الامتناع عن إبداء الرأي، أو إعطاء رأي معاكس إذ ما تكونت القناعة لدى المدقق بأنه ذلك التحفظ يجعل القوائم المالية غير ممثلة لواقع المؤسسة. وتقسم التحفظات إلى ثلاثة أقسام:

- التحفظات التي تهدف إلى تحديد مسؤولية المدقق مثال ذلك ما يقرره المدقق من أنه إعتمد حسابات الفروع مع أنه لم يقم بزيارتها شخصيا، أو لم تصل إليه ردود من المصادقات من المدينين.
- التحفظات التي تفصح عن اختلاف رأيه مع الإدارة والذي غالبا ما تشير إلى مخالفة المؤسسة للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها مثل عدم كفاية مخصصات الاستهلاك أو مخصصات الديون المشكوك فيها.
- التحفظات التي تشير إلى المخالفات لقانون المؤسسة أو لنظام المؤسسة الداخلي.

3) **الرأي المضاد أو المعاكس:** ويصدر هذا الرأي عندما يتأكد المدقق أن القوائم المالية لا تمثل الواقع الصحيح للمؤسسة سواء من حيث المركز المالي أو نتيجة الأعمال طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وتقع على المدقق مسؤولية بيان الأسباب المؤدية لإصدار مثل هذا الرأي وذكرها.

4) **الامتناع عن إبداء الرأي:** ويصدر هذا الرأي عندما لا يحصل المدقق على أدلة وقرائن إثبات كافية لإبداء رأي فني محايد في القوائم المالية، سواء كان ذلك بسبب تضيق نطاق التدقيق من حيث الزمن أو الكلفة أو وجود ظروف استثنائية غير طبيعية.

وقبل إبداء رأي المدقق الداخلي بصدق وعدالة المعلومات المحاسبية المتضمنة في القوائم المالية عليه التأكد من:

- مبادئ المحاسبة المطبقة تمثل مبادئ متعارف عليها ومقبولة قبولا عاما.
- مبادئ المحاسبة مناسبة وملائمة في ضوء الظروف والبيئة المحيطة.
- القوائم المالية وما يلحق بها من ملاحظات توفر معلومات كافية ومناسبة.
- المعلومات التي تقدمها القوائم المالية مبوبة وملخصة بطريقة مقبولة.
- القوائم المالية تعكس (بشكل مناسب) الأحداث والعمليات المالية في حدود مدى معقول وعملي.

المطلب الثالث: مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين جودة القوائم المالية.

أولا: تعريف تدقيق القوائم المالية.

هي الإختبارات التي ينفذها المدقق على القوائم المالية من خلال إجراءات الاستفسار والتدقيق التحليلية لتحديد ما إذا كانت هناك تعديلات مهمة يتعين إدخالها على القوائم المالية لكي تتفق مع معايير المحاسبة المتعارف عليها.[1]

ثانيا: أهمية تدقيق القوائم المالية.

باتت الحاجة للتدقيق في وقتنا الحالي أكثر إلحاحا مما كانت عليه في السابق نظرا لحاجة نظام الرقابة في المؤسسات الاقتصادية، كما أن القوائم المالية تعتبر إحدى الآليات العامة في الهيكل الرقابي باعتبارها الوسيلة التي يتم من خلالها توصيل المعلومات إلى المستثمرين.

يكمن دور التدقيق المحاسبي للقوائم المالية في ما يلي: [2]

- زيادة موثوقية ومصداقية القوائم المالية وزيادة فعالية نظام الرقابة الداخلية.
- زيادة القدرات التنافسية للشركات من خلال توفر الموثوقية والشفافية في قوائمها المالية مما ينعكس أثره على برامج خفض التكلفة والارتقاء بجودة المنتجات وزيادة حصة الشركة التسويقية.
- زيادة ثقة المتعاملين بالبورصة مما يعكس أثره على ارتفاع حجم التداول وأسعار الأسهم.
- تحقيق مزايا ضريبية عند التحاسب الضريبي لثقة المأمور الفاحص في بيئة الرقابة ومصداقية التقارير والقوائم المالية.
- جودة القوائم المالية من جودة عملية التدقيق في معلوماتها ومدى الالتزام بتطبيق المعايير والطرق المحاسبية المتعارف عليها.

[1] عبد الوهاب نصر علي، "القياس والإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة العربية والدولية"، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2007، ص9.
[2] عواج هدى، مرجع سابق، ص ص51،52.

ثالثا: أهمية التدقيق الداخلي في تحسين جودة المعلومة المحاسبية.

يساهم التدقيق الداخلي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية وذلك من خلال: [1]

- يساهم التدقيق الداخلي في اكتشاف ما قد يوجد في الدفاتر والسجلات من أخطاء متعمدة أو غير متعمدة وبالتالي الحصول على معلومة محاسبية خالية من الأخطاء.
- يساهم في تدقيق البيانات وبالتالي الحصول على معلومة محاسبية جيدة وموثوقة يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرار.
- يعمل على التحقق من صحة المعلومات والبيانات المستخدمة في المؤسسة.
- يعمل التدقيق الداخلي في حماية المؤسسة من عمليات التلاعب والاحتيال ويعتبر هذا دورا هاما ورئيسا خصوصا وأن المدقق الخارجي المستقل لا يستطيع اكتشاف جميع حالات الغش والتلاعب في القوائم المالية نظرا لعدم تواجده بصورة دائمة في المؤسسة واعتماده على العينات الإحصائية بدلا من الفحص الكامل وبالتالي أصبح المدقق الداخلي هو من يستطيع أن يحمي المؤسسة التي يعمل بها من عمليات التلاعب بالأصول وأنه ليس هناك من أقدر منه على ذلك وبالتالي الحصول على معلومات ذات مصداقية للأطراف الداخلية أو الخارجية.
- يعمل على فحص وتقييم مدى سلامة نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة، مدى تحقيق أهدافها والتي من بينها دقة المعلومات المحاسبية التي ينجيها النظام المحاسبي في المؤسسة.

[1] عواج هدى، المرجع السابق، ص52.

خلاصة الفصل

من خلال دراستنا للفصل المتعلق بالقوائم المالية وعملية التدقيق الداخلي يتضح لنا أنه وفي ظل التطورات الراهنة والتهديدات زادت حاجة المؤسسة إلى الحصول على المعلومة المحاسبية في الوقت المناسب من أجل اتخاذ القرارات المناسبة التي تحقق لها التميز عند المنافسين ومن أهم الأساليب التي تساعد في التأكد من صحة ودقة هاته المعلومات هو التدقيق المحاسبي وبالخصوص التدقيق الداخلي والذي يساعد المؤسسة على التحكم في إدارتها بشكل فعال، فتسعى دائما إلى تبني أنظمة رقابية تؤهلها إلى تحقيق أهداف المؤسسة الإستراتيجية.

فتمثلت المهمة الرئيسية للمدقق الداخلي في فحص وتدقيق القوائم المالية مما يوفر لها مصداقية من خلال فحصها، كما يساعد المدقق الداخلي في تحسين جودة القوائم المالية من خلال إدخال تعديلات عليها لتتفق مع المعايير المحاسبية المتعارف عليها السائدة.

الفصل الثالث

استخدام عملية التدقيق الداخلي في تحسين جودة القوائم المالية بالمؤسسة محل الدراسة

تمهيد

بعد الدراسة النظرية للقوائم المالية وعملية التدقيق الداخلي باعتبارهما أدوات ووسائل لا يمكن الاستغناء عنهما نظرا لما يقدمانه للمؤسسة من معلومات وخدمات عن مدى تحكمهما في العمليات المحاسبية التي تقوم بها، فسنحاول تجسيد ذلك في دراسة ميدانية بمؤسسة تجارية معروفة وهي مؤسسة الإخوة عموري للاستيراد والتصدير SARL SOFRAMIMEX.

وانطلاقا مما سبق سنحاول في هذا الفصل التطرق لدراسة حالة لمؤسسة الإخوة عموري، ولقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث تتمثل في:

1) **المبحث الأول:** تقديم مؤسسة الإخوة عموري للاستيراد والتصدير Sarl Soframimex .
2) **المبحث الثاني:** التدقيق الداخلي للقوائم المالية بالمؤسسة محل الدراسة.
3) **المبحث الثالث:** واقع عملية التدقيق الداخلي والقوائم المالية بالمؤسسة محل الدراسة.

المبحث الأول: تقديم مؤسسة الإخوة عموري للاستيراد والتصدير Sarl Soframimex.

سنتطرق في هذا المبحث إلى التعرف على مؤسسة الإخوة عموري ببسكرة، وذلك من خلال الإطلاع على طبيعة نشاطها ومكونات الهيكل التنظيمي لها، وكذا بعض التفاصيل الأخرى التي تمكننا من أخذ فكرة عن المؤسسة.

المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة ونشأتها.

أولا: التعريف بالمؤسسة.

وهي مؤسسة ذات مسؤولية محدودة تنشط في مجال التجارة حيث تقوم باستيراد كلا من معدات الأشغال العمومية والبناء بما في ذلك الشاحنات والحافلات من النوع الثقيل ثم تتم عملية البيع على حالها دون أي تغيير، إضافة إلى ذلك استيراد قطع الغيار واللواحق التي تدخل في خدمة ما بعد البيع، حيث تقوم المؤسسة بعملية الاستيراد من مختلف دول العالم خاصة دولة الصين.

أما عن عملية البيع فتتفرع عبر 24 نقطة بيع موزعة عبر مختلف مناطق الوطن ومن بينها المؤسسة الأم في ولاية بسكرة، وتكون عملية البيع مع مختلف الزبائن الخواص أو المؤسسات التابعة للدولة وتتوزع نقاط البيع للمؤسسة في مختلف مناطق التراب الوطني منها (تيارت، تقرت، بويرة، الواد، بريكة، أم بواقي، الأغواط، العلمة، جيجل، الجلفة، تبسة، شلف، مسيلة، بشار، الخروب، مستغانم، سطيف، باتنة، سيدي غزال، رويبة).

ثانيا: نشأة المؤسسة.

إنطلقت مؤسسة الإخوة عموري Sarl Soframimex في 2010/10/01 حيث كانت تقع هذه المؤسسة ببسكرة في المنطقة الصناعية ثم تغير مركز الإدارة إلى العنوان التالي: شارع الزعاطشة رقم 06 بسكرة، تقدر المساحة الإجمالية للمؤسسة بـ960 $م^2$ منها المغطاة 600 $م^2$ ، ورأسمال يقدر بـ200.000.000.00 دج، أما بالنسبة للموظفين فقد كانت المؤسسة تشغل 61 موظفا، إلى أن أصبح عدد الموظفين حاليا 70 موظفا، موزعين على الشكل الآتي:

الجدول رقم (12): توزيع عمال مؤسسة الإخوة عموري للاستيراد والتصدير Sarl Soframimex.

إطار مسير	02
إطار	06
عون تحكم	11
عون تنفيذ	61
المجموع	70

المصدر: مصلحة المحاسبة والمالية.

ثالثا: أهداف المؤسسة.

- توسيع نطاق توزيعها في معظم مناطق الوطن.
- توفير جهد السفر إلى الخارج لشراء البضائع.
- الزيادة في حجم المبيعات.
- خلق مناصب شغل جديدة والمساعدة على تقليص نسبة البطالة.
- تشجيع عملية الإستثمار.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة.

يحدد الهيكل التنظيمي للمؤسسة كيفية توزيع المهام والواجبات والمسؤول الذي يتبع له كل موظف، وأدوات التنسيق الرسمية وأنماط التفاعل الواجب اتباعها وتطبيقها.

وفي ما يلي تقديم الهيكل التنظيمي لمؤسسة الإخوة عموري للاستيراد والتصدير.

الشكل رقم (01): الهيكل التنظيمي لمؤسسة الإخوة عموري للإستيراد والتصدير SOFRAMIMEX.

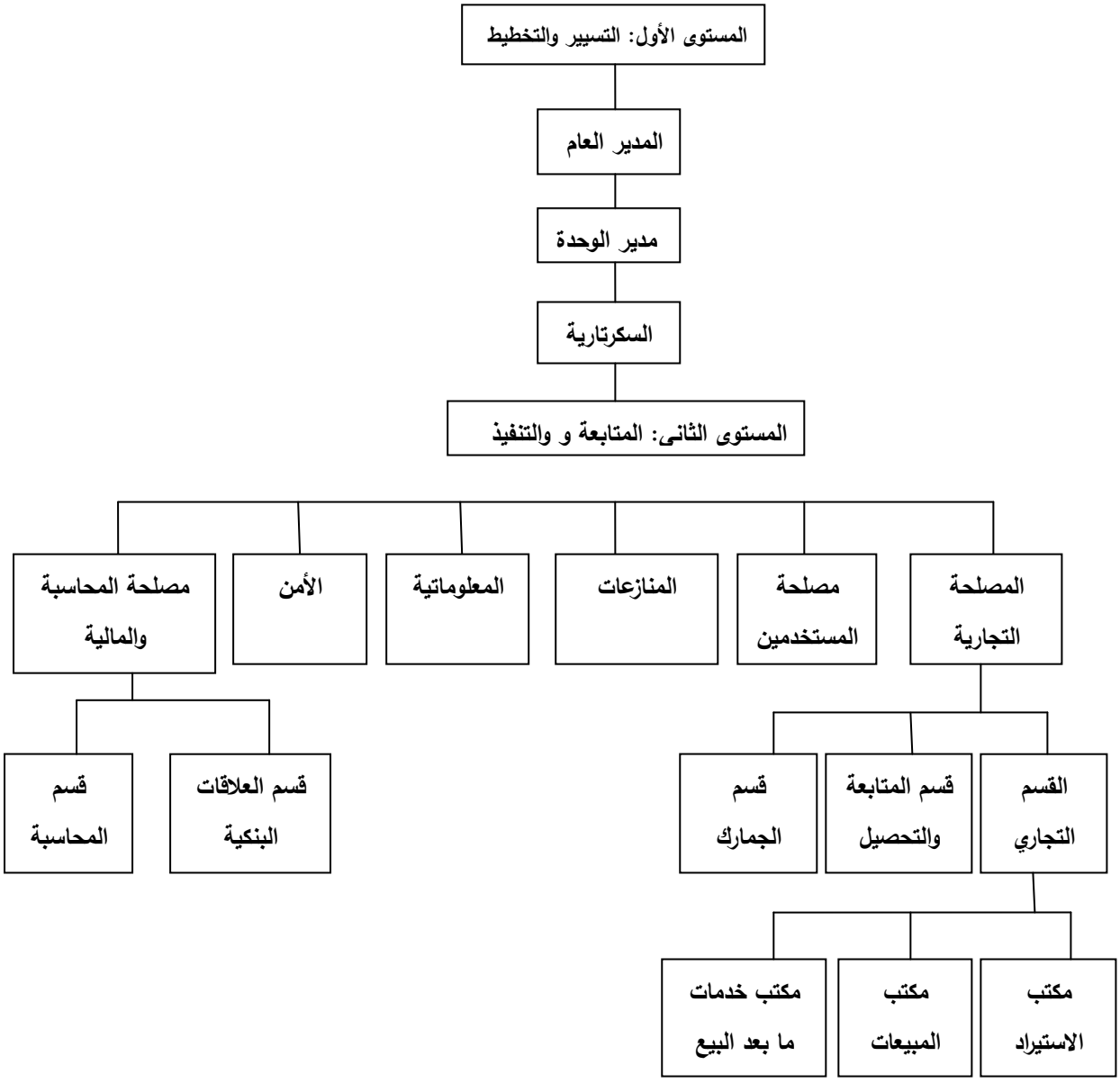

المصدر: مصلحة المحاسبة والمالية.

❖ **تحديد المهام الرئيسية لكل المستويات التنظيمية للمؤسسة.**

المستوى الأول: التسيير والتخطيط: ويتكون هذا المستوى من:

1) المدير العام

يوجد المدير العام على رأس المؤسسة وهو مركز القيادة والتسيير، يتكفل بوضع كل خطط المؤسسة وتمثيلها مع الأطراف الخارجية، وكذلك اتخاذ القرارات الاستراتيجية وتحقيق التناسق والتكامل بين مختلف الوحدات.

تتمثل مهام المدير العام في النقاط التالية:

- رسم سياسة العمل.
- تقديم كل شخص للمنصب الذي يستحقه.
- يكشف الأمور الغامضة في العمل.
- يعتبر الرقيب على كافة تصرفات العمال.
- يصدر الأوامر الرسمية ولا تسير المهام بدونه.
- يراعي العمال ويحترمهم.
- ينظم العمل ويقوم بترقية من يستحق الترقية.
- يصدر أمر بالاجتماعات.

2) مدير المؤسسة

يوجد على رأس المؤسسة يقوم بالإشراف والقيادة والتنسيق بين مختلف المصالح، ويتكفل بتقديم تقارير مفصلة ودقيقة حول مختلف أوضاعها إلى المدير العام قصد اتخاذ القرارات المناسبة.

تتمثل مهام مدير المؤسسة في النقاط التالية:

- متابعة إنجاز الأعمال أولا بأول والتأكد من مطابقتها لخطة العمل.

– تقديم تقارير دورية لمجلس الإدارة عن تطور العمل بالمؤسسة.

– الإشراف على نظام العمل بالمؤسسة، ومتابعة إنجاز الأعمال اليومية، والتأكد من مطابقتها لخطة أعمال المؤسسة، والتنسيق بين العاملين بالمؤسسة.

– تحديد الواجبات والمسؤوليات للفريق الإداري والتنفيذي للمؤسسة.

3) الأمانة العامة (السيكريتارية)

تعتبر أهم قسم في الإدارة فهي تهتم بتنشيط وترقية المؤسسة نظرا لعلاقتها المباشرة مع المدير كما تعتبر حلقة وصل بين باقي الأقسام والمدير.

حيث تتمثل مهامها في:

– الرد على المكالمات الهاتفية والمراسلات.

– الاستقبال الجيد والمعاملة الحسنة.

– تبليغ المعلومات إلى مختلف المصالح.

المستوى الثاني: المتابعة والتنفيذ: ويتكون من:

1) مصلحة المحاسبة والمالية: تنقسم هذه المصلحة إلى فرعين وهما:

أ- قسم العلاقات البنكية:

يقوم هذا القسم بتجميع العمليات البنكية والمالية اليومية لكافة المعاملات التجارية سواء المتعلقة بالبيع أو بالشراء المحلي أو بعمليات بنكية تخص استيراد السلع من الدول الأجنبية وكذلك يقوم بمراقبة سعر الصرف وبمتابعة القروض وكيفية تسديدها، ويقوم كذلك بالتفاوض مع البنك من حيث التسهيلات التي تخص القروض ونسب الفوائد.

ب- قسم المحاسبة:

يقوم هذا القسم بتجميع العمليات المالية والمحاسبية وتقوم كذلك بوضع الميزانية وتسيير جميع الحسابات ومراقبتها، كما تقوم بحساب الجرد السنوي وإعداد التنبؤات والتقديرات حسب نتائج السنوات الماضية، كما تقوم بعملية التدقيق ومراجعة الحسابات المختلفة للوحدة وتسهر أيضا على:

- الإشراف على دقة المعلومات في السجلات المحاسبية وعملية تبادل سجل المواد والمشتريات، سجل الموجودات وسجلات ودفاتر الأستاذ العام.

- إعداد السجلات والأشكال وغيرها من المطبوعات اللازمة.

- تسهر على مراقبة الحالة المالية للوحدة والنتائج المتحصل عليها من النشاطات.

- تقوم بوضع تقديرات الميزانية المقبلة.

- المساهمة في عملية تسيير الموجودات المالية للوحدة.

- ضمان وتوفير الموارد المالية المستحقة في الوقت المناسب.

- التطهير المالي المقرر من طرف الهيئات العمومية.

- تساعد المدير العام في علاقاته مع المؤسسات الخارجية، وتزوده بالمعلومات حول التقارير الدورية.

2) الأمن:

يسعى المكلف بالأمن بالحفاظ على الأمن والاستقرار داخل المؤسسة ويتكفل بأجهزة فرعية على مراقبة حركة الدخول والخروج كما يعمل على المحافظة على أجهزة وممتلكات المؤسسة.

3) مصلحة المعلوماتية: تقوم بما يلي:

- صيانة الشبكات المعلوماتية للمؤسسة.

- الإشراف على مختلف التطبيقات المعلوماتية.

- المساهمة في عمليات التدريب على المعلوماتية.

- تقديم النصح والاستشارة في المجالات المعلوماتية.

- ضمان الاستخدام السليم للأنظمة والبرامج والمعدات ومتابعة التطورات الأخيرة في التطبيقات والعمل على إدخال أية تسهيلات جديدة لمعالجة المعلومات.

- الإشراف على تسجيل جميع الوثائق.

4) مصلحة المنازعات:

وتقوم هذه المصلحة بكل الأعمال المتعلقة بالشؤون القانونية التي تخص المؤسسة سواء مع الغير كالزبائن أو الموردين أو مع العمال الذين هم في نزاع مع المؤسسة هذه المنازعات قد يكون حلها ودي بين المؤسسة والطرف الآخر أو عن طريق المحكمة.

5) مصلحة المستخدمين:

تتكلف هذه المصلحة بتنمية وتطوير نظم تسيير الموارد البشرية وتحديد السياسات والأساليب المتبعة في الأجور وترقية العمال وكل ما يتعلق بمسيرة العمال، كما تهتم بتدريب وتأهيل العمال والإطارات بشكل مستمر حسب متطلبات المؤسسة وتتمثل مهامها في:

- يقوم بعملية التوظيف حسب شروط العمل.

- المساهمة في تحديد سياسات المؤسسة داخليا وخارجيا.

- العمل على توفير الوسائل الضرورية لسير سياسة المؤسسة.

- التوجيه والتنسيق والسهر على تسيير العاملين في المؤسسة.

- مراقبة حركات العاملين في المؤسسة.

- ضمان الجو الاجتماعي الجيد والتحفيز والترابط بين العاملين وروح التضامن التي تربط بينهم.

- تعمل على خلق جو مناسب ومحفز للعمل وهذا بتحفيز العمال وتوفيرها لهم للضروريات.

6) المصلحة التجارية: ومن مهامها:

- تشارك في إنجاز الميزانية التقديرية السنوية.
- عقد الصفقات التجارية مع الموردين، مراعية في ذلك الجودة والسعر.
- القيام بالتقديرات بدلالة مختلف الورشات الإنتاجية والمخزون الموجود.
- تشارك في إنجاز برامج التوزيع المحلي.
- تحديد منافع البيع والقيام بعملية الفحص والمراقبة من ناحية الجودة والكمية، وهذا قبل شحن المبيعات.
- بعث الفحوصات وإعلانات المناقصة المتعلقة بالحاجيات على المستوى الوطني والخارجي.
- القيام بالبحوث التسويقية مثل " زيادة المعارض الخاصة بالمواد الأولية".

وتضم هذه المديرية ثلاث أقسام وهي:

أ- **القسم التجاري:** ويضم:

❖ **مصلحة الاستيراد:** ومن مهامها:

- دراسة السوق لتحديد احتياجات المنظمة من السلع وتوثيق الشراء والاستلام.
- التواصل مع المصارف لفتح اعتمادات مستندية بغرض تأمين مشتريات المنظمة.
- مساعدة الإدارة في رسم خططها اعتمادا على المستجدات والموازنة المالية.
- تزويد الإدارة بالبيانات والمعلومات التي تمكنها من الرقابة على الإمداد والتخزين وصرف المستلزمات السلعية.
- إعداد سجل خاصة عن كل طلبية عند الاستيراد لبيان الكلفة والكمية.
- متابعة بوالص الشحن ومكاتب التأمين على البضاعة المستوردة والمصدرة ومتابعة عمليات الاستلام والتسليم.

❖ **مكتب المبيعات:** وتقوم بالمهام التالية:

– اتجاه تطبيقي عام لحركة المبيعات وإعداد الكشوف والبيانات والتقارير الخاصة بكل فرع بشكل دوري.

– تقييم نشاط كل فرع ومتابعة حركة ارتفاع وانخفاض مؤشر المبيعات بالفرع ودراستها.

– متابعة تجهيز وتنفيذ أعمال المواقع بالاشتراك مع الإدارة الهندسية (المسح، التحديد).

– متابعة إنهاء الإجراءات القانونية الخاصة بالعملاء بالاشتراك مع الإدارة القانونية.

– إمداد الإدارة المالية ببيانات المبيعات والتعاقدات الخاصة بكل فرع بشكل دوري.

❖ **مكتب خدمات ما بعد البيع:** ومن مهامه:

– **التكفل بخدمة ما بعد البيع في إطار الضمان:** حيث تتكفل مصلحة ما بعد البيع بتطبيق عملية الضمان، كل منتجاتها ضد كل عيب في الصنع.

–**توفير قطع الغيار:** حيث تقوم المؤسسة بتوفير قطع الغيار في حال طلب الزبون ذلك.

ب– قسم المتابعة والتحصيل: يقوم هذا القسم بإدارة عملية تحصيل الأموال والصكوك الناتجة عن عملية البيع من عند العملاء وكذا استحقاق ما تبقى من ديون للشركة على حسب التعاقد بين المؤسسة ووفق إجراءات التحصيل المتبعة والإشراف على تحصيل الديون المتعثرة بالإضافة إلى إعداد تقارير ترفع إلى المصالح المختلفة للمؤسسة خاصة مصلحة المنازعات عند وجود عملاء لم يسددوا ما عليهم من ديون.

– تنفيذ تعليمات الرئيس المباشر في العمل بما يتناسب مع مسؤوليات الوظيفة.

– تلقي كشوف الحساب وتقارير الأرصدة المستحقة من محاسب العملاء والشركات وتجهيز المطالبات التي سيتم تقديمها للعملاء حسب مواعيد السداد المتفق عليها بالعقود والاتفاقيات ثم عرضها بالتنسيق مع رئيس قسم التحصيل.

– تسجيل كشوف الحساب ومرفقاتها والمطالبات المعدة للتحصيل إلى العملاء في الوقت المناسب ومتابعة التحصيلات وتلقي الشيكات أو النقدية وتسليمها لرئيس التحصل.

– تسجيل جميع بيانات المستحقات والمتحصلات (شيكات وإيداعات) الخاصة بالعملاء ومتابعتها على برنامج التحصيل.

– أية أعمال يكلف بها الرئيس المباشر داخل حدود المؤسسة وبما لا يتعارض مع طبيعة العمل كمحصل.

ت– قسم الجمارك (وسيط العبور): يعتبر عمل هذا المكتب مهم جدا حيث يربط العلاقة ما بين المؤسسة والزبون وإدارة الجمارك حيث يقدم الملف كاملا إلى هذه الأخيرة لجمركة السلعة المباعة لإعدادها للاستغلال بعد التحضير للملف النهائي وتقديم البطاقة الرمادية للزبون.

المبحث الثاني: التدقيق الداخلي للقوائم المالية بالمؤسسة محل الدراسة.

إن القوائم المالية بمثابة المرآة العاكسة لأي مؤسسة فمن خلالها يتمكن كل الأطراف ذات العلاقة بالمؤسسة من معرفة مركزها الربحي وتقييم أدائها.

المطلب الأول: عرض القوائم المالية للمؤسسة محل الدراسة.

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى القوائم المالية الخاصة بمؤسسة الإخوة عموري للاستيراد والتصدير، حيث تناولنا القوائم المالية المتعلقة بفرع من فروع المؤسسة وذلك لتعدد نشاطاتها.

الجدول رقم (13): الميزانية المالية لمؤسسة الإخوة عموري للاستيراد والتصدير جانب الأصول 2014/2013.

الوحدة: بالدينار الجزائري

الأصول	ملاحظة	إجمالي 2014	إهـــــــــــتلاك رصيد2014	صافي 2014	صافي 2013
أصول غير جارية					
فارق بين الاقتناء – المنتوج الايجابي أو السلبي					
تثبيتات عينية					
تثبيتات معنوية					
أراضي		360723.75		360723.75	360723.75
مباني		2032032.00	1513427.56	518604.44	599885.72
تثبيتات عينية أخرى		42317413.13	21045404.26	21272008.87	22968477.22
تثبيتات ممنوح امتيازها					
تثبيتات يجرى انجازها					
تثبيتات مالية					
سندات موضوعة موضع معادلة					
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها					
سندات أخرى مثبتة					
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية					
ضرائب مؤجلة على الأصل		115140.00		115140.00	115140.00
مجموع الأصول غير الجارية		44825308.88	22558831.82	22266477.06	24044226.69
أصول جارية					
مخزونات و منتجات قيد التنفيذ		4194838.03		4194838.03	2576038.03
حسابات دائنة و استخدامات مماثلة					
الزبائن		5363230.15		5363230.15	4919859.15
المدينون الآخرون		1235735.00		1235735.00	1235735.00
الضرائب وما شابهها		258939.80		258939.80	254645.95
حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة					
الموجودات وما شابهها					
الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى					
الخزينة		1504815.62		1504815.62	815631.10
مجموع الأصول الجارية		12557558.60		12557558.60	9801909.23
المجموع العام للأصول		57382867.48	22558831.82	34824035.66	33846135.92

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق المقدمة من مصلحة المحاسبة والمالية.

الجدول رقم(14): الميزانية المالية لمؤسسة الإخوة عموري للاستيراد والتصدير جانب الأصول 2015/2014.

الوحدة: بالدينار الجزائري

الأصول	ملاحظة	إجمالي 2015	اهـــــــــــتلاك رصيد 2015	صافي 2015	صافي 2014
أصول غير جارية					
فارق بين الاقتناء – المنتوج الايجابي أو السلبي					
تثبيتات عينية					
تثبيتات معنوية					
أراضي		360723.75		360723.75	360723.75
مباني		2032032.00	1594708.84	437323.16	518604.44
تثبيتات عينية أخرى		42317413.13	22741872.61	19575540.52	21272008.87
تثبيتات ممنوح امتيازها					
تثبيتات يجرى انجازها					
تثبيتات مالية					
سندات موضوعة موضع معادلة					
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها					
سندات أخرى مثبتة					
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية					
ضرائب مؤجلة على الأصل		115140.00		115140.00	115140.00
مجموع الأصول غير الجارية		44825308.88	24336581.45	20488727.43	22266477.06
أصول جارية					
مخزونات و منتجات قيد التنفيذ		6579294.03		6579294.03	4194838.03
حسابات دائنة و استخدامات مماثلة					
الزبائن		5163207.15		5163207.15	5363230.15
المدينون الآخرون		1235735.00		1235735.00	1235735.00
الضرائب وما شابهها		507250.81		507250.81	258939.80
حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة					
الموجودات وما شابهها					
الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى					
الخزينة		1885310.20		1885310.20	1504815.62
مجموع الأصول الجارية		15370797.19		15370797.19	12557558.60
المجموع العام للأصول		60196106.07	24336581.45	35859524.62	34824035.66

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق المقدمة من مصلحة المحاسبة والمالية.

الجدول رقم (15): الميزانية المالية لمؤسسة الإخوة عموري للاستيراد والتصدير جانب الخصوم 2013-2015.

الوحدة: بالدينار الجزائري

الخصوم	2013	2014	2015
رؤوس الأموال الخاصة			
رأس مال تم إصداره	3012000.00	3012000.00	3012000.00
رأس مال غير مستعان به			
علاوات واحتياطات - احتياطات مدمجة (1)			
فوارق إعادة التقييم			
فارق المعادلة (1)			
نتيجة صافية / (نتيجة صافية حصة المجمع (1))	494927.05	566816.37	481690.39
رؤوس أموال خاصة أخرى / ترحيل من جديد	4282070.62	4776997.67	5343814.04
حصة الشركة المدمجة (1)			
حصة ذوي الأقلية (1)			
المجموع 1	7788997.67	8355814.04	8837504.43
الخصوم غير الجارية			
قروض وديون مالية			
ضرائب مؤجلة	614536.15	95485.79	75515.74
ديون أخرى غير جارية			
مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا	2260945.00	2260945.00	2260945.00
مجموع الخصوم غير الجارية (2)	2875481.15	2356430.79	2336460.74
الخصوم الجارية			
موردون وحسابات ملحقة	22234026.64	22221211.14	22226186.53
ضرائب	338377.82	284413.98	426118.82
ديون أخرى	609252.64	1606165.71	2033254.10
خزينة سلبية			
مجموع الخصوم الجارية (3)	23181657.10	24111790.83	24685559.45
مجموع عام للخصوم	33846135.92	34824035.66	35859524.62

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق المقدمة من مصلحة المحاسبة والمالية.

الجدول رقم(16): تغيرات حسابات النتائج لمؤسسة الإخوة عموري للاستيراد والتصدير 2013-2015.

الوحدة: بالدينار الجزائري

البيان	2013	2014	2015
المبيعات والمنتوجات الملحقة	5755600.00	4845900.00	4134500.00
تغيرات المخزونات و المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع	1020000.00	1618800.00	2384456.00
الإنتاج المثبت			
إعانات الاستغلال			
1- إنتاج السنة المالية	6775600.00	6464700.00	6518956.00
المشتريات الخارجية	-473330.57	-574812.53	-599083.29
الخدمات الخارجية و الإستهلاكات الأخرى	-224514.36	-28205.00	-31373.52
2- استهلاك السنة المالية	-697844.93	-603017.53	-630456.81
3- القيمة المضافة للاستغلال (1-2)	6077755.07	5861682.47	5888499.19
أعباء المستخدمين	-3047921.68	-2742290.26	-3159941.38
الضرائب و الرسوم و المدفوعات المماثلة	-594906.00	-495648.00	-272452.00
4- إجمالي فائض الاستغلال	2434927.39	2623744.21	2456105.81
المنتجات العملياتية الأخرى			0.21
الأعباء العملياتية الاخرى	0.05		-27423.00
المخصصات للإهتلاكات و المؤونات وخسارة القيمة	-1696468.35	-1777749.63	-1777749.63
استرجاع عن خسائر القيمة و المؤونات			
5- النتيجة العملياتية	738459.09	845994.58	650933.39
المنتوجات المالية			
الأعباء المالية			
6- النتيجة المالية			
7- النتيجة العادية قبل الضرائب(6+5)	738459.09	845994.58	650933.39
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	-243532.04	-279178.21	-169243.00
الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية			
مجموع منتجات الأنشطة العادية	6775600.00	6464700.00	6518956.21
مجموع أعباء الأنشطة العادية	-6280672.95	-5897883.63	-6037265.82
8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية	494927.05	566816.37	481690.39
عناصر غير عادية (منتوجات) (يطلب تبيانها)			
عناصر غير عادية (الأعباء) (يطلب بيانها)			
9- النتيجة غير العادية			
10- صافي نتيجة السنة المالية	494927.05	566816.37	481690.39

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق المقدمة من مصلحة المحاسبة والمالية.

المطلب الثاني: تحليل القوائم المالية للمؤسسة.

أولا: تحليل الميزانيات المحاسبية للمؤسسة.

لمعرفة الوضعية المالية لمؤسسة الإخوة عموري يقوم المدقق الداخلي بمراجعة وفحص عناصر القوائم المالية وذلك من خلال تدقيق عناصر الميزانية.

حيث تتكون الميزانية المحاسبية – كما هو معروف– من جانبين هما الأصول والخصوم، فالأصول تمثل استخدامات الموارد المالية التي تحصل عليها المؤسسة، أما الخصوم فهي مجمل الموارد التي تحت تصرف المؤسسة.

تحليل أصول ميزانيات المؤسسة

1) **الأصول الغير الجارية:** وتتمثل في الأراضي، تجهيزات الإنتاج (المباني، معدات وأدوات النقل، تجهيزات وأثاث مكتب وتهييئات وتركيبات)، تجهيزات اجتماعية وغيرها.

ومن خلال ملاحظتنا للأصول الغير جارية لمؤسسة الإخوة عموري والمبينة في الميزانية تبين :

– ثبات قيمة الأراضي خلال السنوات الثلاثة بقيمة 360723.75 دينار جزائري.

– إنخفاض في قيمة المباني حيث كانت في سنة 2013 تقدر بـ 599885.72 دينار جزائري ثم أصبحت في سنة 2014 تقدر بـ 518604.44 دينار جزائري إلى أن أصبحت في سنة 2015 تقدر بـ437323.16 دينار جزائري.

– انخفاض في قيمة التثبيتات العينية الأخرى حيث كانت في سنة 2013 تقدر ب22968477.22 دينار جزائري أما في سنة 2014 فقدرت بمبلغ 22266477.06 دينار جزائري وفي سنة 2015 قدرت ب 19575540.52 دينار جزائري.

يمكن تلخيص الأصول الغير جارية للمؤسسة في الجدول التالي:

الجدول رقم(17): الأصول الغير جارية للمؤسسة.

السنة	2013	2014	2015
المبالغ	24044226.69	22266477.06	20488727.43

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الوثائق المقدمة من مصلحة المحاسبة والمالية.

2) الأصول الجارية: من خلال ملاحظتنا للأصول الجارية لمؤسسة الإخوة عموري والمبينة في الميزانية يمكن القول أن الشركة في توسع مستمر وذلك راجع إلى إتساع سوق المؤسسة وارتفاع عدد زبائنها حيث نلاحظ أن المبلغ الخاص بالزبائن في سنة 2013 كان يقدر بـ4919859.15 دينار جزائري أما في سنة 2014 فأصبح يقدر بـ5363230.15 دينار جزائري وفي سنة 2015 فأصبح يقدر بـ 5163207.15 دينار جزائري حيث يعود هذا الانخفاض إلى السياسة المنتهجة من طرف المؤسسة في تحصيل ديون الزبائن، ويمكن تلخيص الزيادات في الأصول الجارية للمؤسسة في الجدول التالي:

الجدول رقم(18): الزيادات في الأصول الجارية للمؤسسة.

السنة	2013	2014	2015
المبالغ	9801909.23	12557558.60	15370797.19

المصدر: من إعداد الطالبة.

تحليل خصوم ميزانيات المؤسسة

بعد تحليل جانب الأصول للميزانيات نقوم بتحليل الجانب الآخر وهو الخصوم:

1) **رأس المال:** لم تقم مؤسسة الإخوة عموري بزيادة رأس المال في هذا الفرع طيلة السنين الماضية وإلى يومنا هذا حيث تحاول دائما الحفاظ عليه.
2) **النتيجة الصافية:** من خلال ملاحظاتنا للنتيجة الصافية للمؤسسة نلاحظ ارتفاع في سنة 2014 وانخفاض في سنة 2015 حيث كانت تبلغ في سنة 2013 بـ494927.05 دينار جزائري ثم ارتفعت في سنة 2014 إلى 566816.37 دينار جزائري ثم انخفضت في سنة 2015 إلى 481690.39 دينار جزائري.
3) **الموردون:** نلاحظ من خلال الميزانيات المقدمة أن قيمة الموردون تختلف من سنة إلى أخرى حيث أن قيمة الموردون كانت في سنة 2013 تبلغ 22234026.64 دينار جزائري ثم انخفضت في سنة 2014 حيث

بلغت 22221211.14 دينار جزائري ثم ارتفعت في سنة 2015 إلى أن وصلت إلى 22226186,53 دينار جزائري وهذا الاختلاف يرجع إلى ارتفاع وانخفاض نشاط المؤسسة وتغير في كمية الإنتاج وعملية تجديد معدات الإنتاج وتطويرها.

4) **ديون أخرى:** من خلال الميزانيات المقدمة لنا لاحظنا أن قيمة الديون الأخرى زادت زيادة ملفة حيث أنها كانت قيمتها في 2013 تبلغ 609252.64 دينار جزائري أما في سنة 2014 فوصلت إلى 1606165.71 دينار جزائري وفي سنة 2015 ارتفعت إلى أن بلغت 2033254.10 دينار جزائري وهذا الإرتفاع راجع إلى مدى احتياج الشركة للأموال من أجل تغطية عجز ما أو من أجل تدعيم جزء معين.

ثانيا: تحليل جدول حساب النتائج.

بعد مقارنة كل من أصول وخصوم المؤسسة بالسنوات السابقة يتوجب إنتقال المدقق الداخلي لفحص وتقييم جدول حسابات النتائج.

تعتبر حسابات التسيير الأعباء (حسابات 6) والنواتج (حسابات 7) المكونات الأساسية لجدول حسابات النتائج حيث يعطينا تفاعلهما حسابات النتائج، حيث ينقسم هذا الجدول حسب النظام المالي والمحاسبي إلى مجموعتين هما:

- المجموعة السادسة: مجموعة حسابات النفقات أو الأعباء.

- المجموعة السابعة: مجموعة الإيرادات أو النتائج.

1) إنتاج السنة المالية: يدخل في حسابه أربع حسابات (حسابات الإنتاج) وهي: المبيعات من البضائع والمنتجات المصنعة والخدمات المقدمة والمنتوجات الملحقة.

ويحسب كما يلي:

إنتاج السنة المالية = المبيعات والمنتوجات الملحقة+ تغيرات المخزونات و المنتجات المصنعة و المنتجات قيد الصنع+ الإنتاج المثبت+ إعانات الاستغلال.

ومن خلال جدول حساب النتائج لمؤسسة الإخوة عموري نلاحظ أن إنتاج السنة المالية لسنة 2014 انخفض على سنة 2013 حيث كان يبلغ 2013 بـ 6775600 دينار جزائري بينما قدر في 2014 بـ6464700 دينار

جزائري ثم ارتفع في سنة 2015 حيث بلغ 6518956 دينار جزائري، وترجع هذه الزيادة والنقصان في ارتفاع وانخفاض في رقم الأعمال والمنتجات المصنعة.

2) استهلاك السنة المالية: يدخل في حسابه 3 حسابات وهي: المشتريات المستهلكة، الخدمات الخارجية، الاستهلاكات الخارجية الأخرى.

ويحسب كمايلي:

استهلاك السنة المالية= المشتريات المستهلكة + الخدمات الخارجية + الاستهلاكات الخارجية الأخرى.

ومن خلال ملاحظتنا لإستهلاك السنة لمؤسسة الإخوة عموري نجد انخفاض في سنة 2014 ثم ارتفاع في سنة 2015.

3) القيمة المضافة: هي الثروة الإضافية التي تكونها المؤسسة بعد إنقاص ما استهلكته من المؤسسات الأخرى.

وتحسب كما يلي:

القيمة المضافة= إنتاج السنة المالية– استهلاك السنة المالية.

شهدت القيمة المضافة للمؤسسة انخفاض من سنة 2013 إلى سنة2014 ثم ارتفعت سنة 2015، ويمكن تطبيق نفس الملاحظة لاجمالي فائض الاستغلال.

4) إجمالي فائض الاستغلال: هو الموارد التي تحصل عليها المؤسسة من خلال نشاطها الرئيسي للاستغلال الذي تقوم به.

ويحسب كما يلي:

إجمالي فائض الاستغلال= القيمة المضافة– (أعباء المستخدمين+ الضرائب والرسوم).

5) النتيجة العملياتية: هي مجموع العمليات التي تقوم بها المؤسسة من أنشطة تجارية وإنتاجية مضافا إليها الأنشطة العملياتية الأخرى.

وتحسب كما يلي:

النتيجة العملياتية= (إجمالي فائض الإستغلال+ المنتوجات العملياتية الأخرى+ الإسترجاعات على خسائر القيمة والمؤونات)- (الأعباء العملياتية الأخرى+ المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة).

ومن خلال جدول حساب النتائج المقدم لنا من طرف المؤسسة نلاحظ أن النتيجة العملياتية ارتفعت في سنة 2014 مقارنة بسنة 2013 ثم انخفضت في سنة 2015.

6) **النتيجة المالية:** هي النتيجة التي تم تحقيقها من خلال العمليات المالية التي تقوم بها المؤسسة.

وتحسب كما يلي:

النتيجة المالية= المنتوجات المالية- الأعباء المالية.

لا توجد نتيجة مالية وذلك لعدم وجود منتوجات مالية وأعباء مالية لدى المؤسسة

7) **النتيجة العادية قبل الضرائب:** هي نتيجة جميع الأنشطة العادية التي تقوم بها المؤسسة قبل خصم الضريبة منها.

وتحسب كما يلي:

النتيجة العادية قبل الضرائب= النتيجة العملياتية+ النتيجة المالية.

8) **النتيجة الصافية للأنشطة العادية:** هي نتيجة الأنشطة العادية بعد طرح الضرائب منها.

وتحسب كما يلي:

النتيجة الصافية للأنشطة العادية= النتيجة العادية قبل الضريبة- الضريبة.

نلاحظ أن النتيجة االصافية للأنشطة العادية ارتفعت في سنة 2014 ثم انخفضت في سنة 2015.

9) **صافي نتيجة السنة المالية:** هي نتيجة مجموع الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة بعد طرح الضريبة الواجبة الدفع.

وتحسب كما يلي:

صافي نتيجة السنة المالية = النتيجة الصافية للأنشطة العادية+ النتيجة غير العادية.

ومن خلال ملاحظتنا لجدول حساب النتائج لمؤسسة الإخوة عموري نجد أن صافي نتيجة السنة المالية في ارتفاع في سنة 2014 وهذا ما يدل على أن المؤسسة في الطريق الصحيح نحو التوسع والتطور ثم تراجعت في سنة 2015 وانخفضت.

المبحث الثالث: واقع عملية التدقيق الداخلي والقوائم المالية بالمؤسسة محل الدراسة.

نظرا لتعدد نشاط المؤسسة واتساع سوقها المحلي الذي يغطي معظم التراب الوطني، ولسبب كثرة فروعها ومراكزها ظهرت الحاجة إلى المراقبة والتدقيق داخل المؤسسة للحد من الأخطاء المعنية والجهل بقوانين التسيير.

المطلب الأول: التدقيق الداخلي بالمؤسسة.

أولا: الشروط المتوفرة في المدقق الداخلي في المؤسسة.

تشترط مؤسسة الإخوة عموري مجموعة من الشروط المتمثلة في:

- ليسانس أو الماستر في المالية والمحاسبة.
- خبرة مهنية أكثر من 05 سنوات داخل مؤسسة الإخوة عموري.
- التدريب الكافي على إجراء عمليات التدقيق الداخلي.
- الإلمام بقوانين التسيير.
- القدرة على كسب احترام الغير.
- التحلي بالأمانة والعدل.

فتقوم المؤسسة بتكوينات وتربصات للمدقق لتضمن الكفاءة في الملاحظة ومعرفة ميدانية بالوثائق وذلك بهدف اكتساب الخبرة والطريقة في جمع البيانات والأسلوب المتبع في التوجيه، كون أن المدقق مهمته الأولى النصح وتوجيه العامل لتطبيق القانون المسير للمؤسسة.

ثانيا: سير عملية التدقيق الداخلي بالمؤسسة.

تتم سير عملية التدقيق الداخلي في مؤسسة الإخوة عموري بالمراحل التالية:

1) مرحلة التخطيط: تعتبر هذه المرحلة أولى مراحل التدقيق الداخلي في المؤسسة محل الدراسة، وتتم عبر الخطوات التالية:

- **عملية التحضير للمهمة:** تتم هذه الخطوة كالتالي:

أ- رسالة المهمة أو الأمر بالمهمة: هي وثيقة مكتوبة ترسل من طرف المدير العام للمؤسسة للمدقق، لإشعاره بالقيام بعملية التدقيق بتاريخ محدد.

ب- الدراسة الأولية: بعد قبول رسالة المهمة يقوم المدقق الداخلي بدراسة كل المعلومات المفيدة المتعلقة بالموضوع كما أنه يقوم بتحليل المخاطر وتحديد أهداف التدقيق.

ج- كسب المعرفة: يتم من خلالها جمع أكبر قدر من المعلومات والمتمثلة في:

- تحديد مجال التدقيق.

- معرفة الأشخاص المتعامل معهم.

- جمع الوثائق حول الموضوع محل التدقيق.

- **التشاور مع مسيري الجهة محل التدقيق:** قبل الإنطلاق في عملية التدقيق يقوم رئيس المهمة بعقد إجتماع مع المسؤولين المعنيين بعملية التدقيق وذلك للتشاور حول أهداف هذه العملية والفائدة منها حيث يسمح هذا التشاور بتأكيد المخاطر التي تم تحديدها.
- **تحضير برنامج العمل:** هذا البرنامج ينجز على أساس نقطة التوجيه، وهو موجه لتعريف، توزيع، تخطيط ومتابعة أعمال المدقق.

2) تنفيذ المهمة: تمر عملية تنفيذ المهمة بالخطوات التالية:

- **الفحص الميداني:** في هذه الخطوة يقوم المدقق بالفحوصات اللازمة، للحصول على المعلومات التي تساعد على تحقيق أهداف المهمة، ومن بين الأدوات المستعملة في هذه الخطوة هي:

أ) وثائق العمل: هي سجل المدقق للإجراءات التي تم تطبيقها، والمعلومات التي تم الحصول عليها والآراء التي تم التوصل إليها، ويتمثل الهدف من هذه الوثائق في مساعدة المدقق وترشيده عند ممارسة الفحص وتوفير الأدلة والإثباتات التي تدعم رأيه.

ب) أدوات الاستجواب: من أهم الأدوات التي يقوم بها المدقق داخل المؤسسة هي المحاورة.

- **تدوين الملاحظات المكتشفة:** بعد كل مرحلة من برنامج العمل، يتم وضع خلاصة جزئية من طرف المدقق وتحليل المشكلة، تعريفه، أسبابه، تأثيره والتوصيات.
- **اجتماع نهاية مرحلة الفحص:** يكون بين المدقق ومسؤولي جهة محل التدقيق لإعلامهم بالنتائج المتوصل إليها.

3) خلاصة المهمة: تمر هذه المرحلة بثلاث خطوات:

- **مشروع تقرير المهمة:** بعد نهاية مختلف عمليات الفحص، يتم وضع مشروع تقرير والذي يوضح مختلف الملاحظات والتوصيات، ويوزع على مسؤولي الجهة محل التدقيق.
- **المصادقة على المشروع:** يكون من خلال عقد اجتماع بين المدقق ومسؤول الجهة محل التدقيق يتم فيه:

– مناقشة كل النقاط التي يتضمنها مشروع التقرير وتعديلها إذا تطلب الأمر ذلك.

– تحديد الأشخاص المكلفين بتنفيذ التوصيات.

– تحديد آجال تنفيذ التوصيات.

- **التقرير النهائي:** بعد عملية المصادقة على المشروع وتعديله إذا تطلب الأمر، يصبح تقرير نهائي حيث يجب أن يتضمن هذا التقرير:

– خلاصة موجهة للمدير العام.

– الملاحظات والتوصيات.

– موقف المسؤولين المعنيين بعملية التدقيق.

ويتم إرسال هذا التقرير إلى كل من:

– المسؤولين المعنيين بتنفيذ التوصيات.

– المدير العام.

– مسؤول المصلحة أو الوكالة الخاضعة للتدقيق.

4) متابعة التوصيات: تتمثل هذه المرحلة في متابعة التوصيات الموجودة في تقارير التدقيق الداخلي والوقوف على مدى تطبيق هذه التوصيات من طرف المسؤولين المعنيين بتنفيذها.

المطلب الثاني: تقرير عملية التدقيق الداخلي حول جودة القوائم المالية بالمؤسسة.

يعد تقرير المدقق الداخلي حول دقة وجودة القوائم المالية وثيقة مكتوبة لنقل وإيصال نتائج الفحص، وهو يعتبر المرحلة الأخيرة في عملية التدقيق الداخلي، حيث أنه يشمل كل النتائج والملاحظات التي دونت خلال أداء المهمة ويتم المصادقة عليها من الأطراف المعنية، حيث يبدأ هذا التقرير بالمقدمة ثم تشخيص المخالفات أو الأخطاء مع مراعاة مصدرها دون نسيان النقاط الإيجابية التي يجب الإشارة إليها ثم تأتي التوصيات الهادفة لمعالجة تلك الأخطاء وإرجاعها لتسلك المسار الصحيح، لينتهي بخلاصة الإستنتاجات لما تم الوصول إليه، فتعتمد مؤسسة الإخوة عموري على نوعين رئيسيين من التقارير والمتمثلة في:

- **التقرير النظيف:**

يصدر المدقق الداخلي رأيه بدون تحفظ على القوائم المالية التي قام بتدقيقها إذا توفرت لديه مجموعة من الشروط وهي:

– أن تكون القوائم المالية قد أعدت وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما.

– عدم وجود أخطاء جوهرية تؤثر على الحسابات سواء كانت في قائمة المركز المالي أو قائمة الدخل.

– صدق وعدالة القوائم المالية ودقة تعبيرها عن نتائج أعمال المشروع ومركزه المالي.

– حصول المدقق الداخلي على أدلة الإثبات الكافية والملائمة التي تبرر رأيه على صدق تعبير القوائم المالية لنتائج الأعمال في نهاية السنة المالية.

- **التقرير السلبي:**

يصدر هذا الرأي عندما يتأكد المدقق الداخلي من أن القوائم المالية لا تمثل الواقع الصحيح للمؤسسة سواء من حيث المركز المالي أو نتيجة الأعمال طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، حيث تقع على المدقق الداخلي داخل مؤسسة الإخوة عموري مسؤولية بيان الأسباب المؤدية لإصدار مثل هذا الرأي من أدلة وبراهين مع ذكرها.

حيث يعتبر الرأي السلبي أمرا نادر الحدوث لأن المدقق يقدم عادة مجموعة من التوصيات قبل تقريره السلبي وغالبا ما تلتزم المؤسسة بتنفيذ هذه التوصيات.

خلاصة الفصل

من خلال الدراسة التطبيقية التي تمت على مستوى مؤسسة الإخوة عموري للاستيراد والتصدير ببسكرة SARLSOFRAMIMEX وبناءا على عينة من القوائم المالية لثلاث سنوات متتالية والتي تخص كل من الميزانية وجدول حساب النتائج تبين أن لعملية التدقيق الداخلي دور جوهري وأساسي في التحقق من سلامة القوائم المالية، ولها دور كبير في تحسين جودة القوائم المالية بالمؤسسة.

حيث يعتبر المدقق الداخلي ختام عملية التدقيق الداخلي وبلورة لرأيه المحايد وذلك بالإبلاغ عن نتيجة فحصه لهذه القوائم ومدى دقة وسلامة المعلومات الواردة فيها من حيث اعتماده على معايير التدقيق مع ضرورة إيصال هذا التقرير إلى مستخدمي القوائم المالية.

الخاتمة

الخاتمة

من خلال دراستنا لهذا الموضوع حاولنا معالجة إشكالية البحث التي تدور حول ما هو دور عملية التدقيق الداخلي في تحسين جودة القوائم المالية، فتوصلنا إلى أن موضوع عملية التدقيق الداخلي من المواضيع التي نالت اهتمام الكثير من الباحثين والمهنيين حيث أن القوائم المالية تمثل الصورة الحقيقية للمؤسسة جاءت لخدمة احتياجات الأطراف المتعاملة مع المؤسسة وتقييم نشاطاتها.

حيث توصلنا أيضا إلى أن عملية التدقيق الداخلي تؤثر على جودة القوائم المالية من خلال الدور الفعال الذي تلعبه في تحسين جودة هاته القوائم بالاعتماد على ضرورة تطبيق معايير التدقيق الدولية وكذا إلزام المؤسسات بضرورة إتباع المبادئ المحاسبية، وهذا في ظل تمتع المدقق المحاسبي الداخلي بالاستقلالية والحياد من أجل ضمان مصداقية المعلومات المحاسبية وتمثيلها العادل لوضعية المؤسسة.

ومن أجل ذلك قمنا بمعالجة الموضوع من خلال التطرق إلى الدراسة النظرية من جهة والدراسة الميدانية من جهة أخرى، وبالتالي تمت الدراسة الميدانية على مستوى مؤسسة الإخوة عموري كدراسة حالة لإسقاط الجانب النظري على الواقع من حيث تدقيق الحسابات والقوائم المالية المحاسبية.

❖ اختبار صحة الفرضيات

من خلال ما تم عرضه في سياق البحث قصد الإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية تم اختبار صحة الفرضيات من عدمها والتي تم وضعها كإجابة مؤقتة وذلك كالتالي:

الفرضية الأولى: أظهرت الدراسة صحة الفرضية الأولى "القوائم المالية تكشف الصورة المالية للمؤسسة حيث أنها تعمل على تبسيط البيانات المالية والمحاسبية لتكون قابلة للفهم وملائمة لاحتياجات مستخدميها" حيث أن القوائم المالية هي وسيلة أساسية من وسائل توصيل المعلومات والتي تقوم بتوصيل الصورة المالية للمؤسسة للمستخدمين وتتمثل في قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التغيرات في الأموال الخاصة، قائمة التدفقات النقدية والإيضاحات.

الفرضية الثانية: تم تأكيد صحة الفرضية الثانية "عملية التدقيق الداخلي أصبحت وظيفة ضرورية لجميع المؤسسات حيث أنها تساعد على إعطاء صورة جيدة للقوائم المالية" حيث تبين لنا أن عملية التدقيق الداخلي تعتبر وسيلة تمكن الإدارة من التعرف على المشاكل التي تنشأ داخل المؤسسة وإيجاد الحلول الملائمة لها قبل

فوات الأوان وتكمن أهميتها في رقابة القوائم المالية حيث تساعد إدارة المؤسسة وملاكها على تحسين جودة هاته القوائم وزيادة موثوقيتها ومصداقيتها والمحافظة على ممتلكات وأصول المؤسسة.

الفرضية الثالثة: أظهرت الدراسة صحة الفرضية الثالثة "عملية التدقيق الداخلي تساهم في تحسين جودة القوائم المالية من خلال تحديد الأدوات وتطبيق المبادئ والمعايير المتعارف عليها لإثبات صحة القوائم المالية" حيث أن التدقيق الداخلي يساهم في اكتشاف ما قد يوجد في الدفاتر والسجلات من أخطاء متعمدة أو غير متعمدة وبالتالي الحصول على معلومة محاسبية خالية من الأخطاء وذلك وفق تطبيق المبادئ والمعايير المتعارف عليها.

الفرضية الرابعة: تم تأكيد صحة الفرضية الرابعة "عملية التدقيق الداخلي للقوائم المالية لمؤسسة الإخوة عموري تتمثل في تدقيق القوائم المالية والخروج برأي فني محايد" وذلك من خلال الدراسة التي قمنا بها في المؤسسة محل الدراسة حيث اتضح لنا أن عملية التدقيق الداخلي تتم من خلال الإطلاع وتحليل القوائم المالية وفي الأخير تقدم تقارير توضح فيها صورة المؤسسة فالقوائم المالية المدققة هي المرآة العاكسة لها.

❖ نتائج الدراسة

مما سبق يمكن عرض أهم النتائج المتوصل إليها كما يلي:

– يساهم التدقيق الداخلي في زيادة مصداقية القوائم المالية

– ترتكز جودة القوائم المالية على درجة اكتشاف المدقق الداخلي للأخطاء والمخالفات وحالات التلاعب والغش التي توجد بالقوائم المالية والتقرير عنها.

– إن تقرير المدقق الداخلي يعزز من ثقة مستخدمي القوائم المالية وهذا ما ينطوي عليه من نقاط تبرز مدى مطابقة القوائم المالية للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها ومدى عدالة الصورة التعبيرية لها بالإضافة إلى التوصيات التي يقدمها.

– المؤسسة التي لا تدقق نفسها محكوم عليها بالزوال لأنه بدون تدقيق لا يمكن رسم سياسات واضحة من أجل أهدافها المسطرة ولا يمكنها اكتشاف الانحرافات ومواجهة المعوقات التي تصطدم بها في ظل بيئة مليئة بالأخطار.

❖ التوصيات

فيما يخص التوصيات التي يمكن الخروج بها من دراستنا فهي كما يلي:

- زيادة الإهتمام بعملية التدقيق الداخلي ودعمها بالإمكانيات الضرورية للحصول على نتائج جيدة.

- إعداد سجل يحتوي على جميع حالات المخالفات والأخطاء التي واجهتها المؤسسة في السنوات السابقة.

- ضرورة الاهتمام بالتوصيات والاقتراحات التي تندرج ضمن التقرير النهائي للمدقق الداخلي.

❖ آفاق الدراسة

إن موضوع التدقيق الداخلي يبقى مفتوحا لمواضيع بحث مستقبلية يمكن أن تساهم في إثرائه، وبذلك يمكن أن نقترح بعض الدراسات:

- دور عملية التدقيق الداخلي في اتخاذ القرارات.

- التدقيق الداخلي في الماضي والحاضر.

- التدقيق الداخلي ودوره في كشف التلاعبات المحاسبية.

- كيفية استخدام التدقيق الداخلي كوسيلة من وسائل التحقيق الجبائي.

قائمة المراجع

أولا: الكتب باللغة العربية.

- أحمد حلمي جمعة، **"الإتجاهات المعاصرة في التدقيق والتأكيد"**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- أحمد حلمي جمعة، **"المدخل إلى التدقيق والتأكيد وفقا للمعايير الدولية للتدقيق"**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2015.
- أحمد حلمي جمعة، **"المدخل الحديث لتدقيق الحسابات"**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.
- أحمد قايد نوردين، **"التدقيق المحاسبي وفقا للمعايير الدولية"**، دار الجنان للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.
- أسامة عبد الخالق الأنصاري، **"الادارة المالية"**، جامعة ادنبرة، اسكتلندا،2015.
- جمال الجعارات، **"معايير التقارير الدولية"**، الإثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
- حسين القاضي وسوسن حلبوني، **"مبادئ المحاسبة"**، دار الزهران للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 1998.
- حسين القاضي ومأمون حمدان، **"المحاسبة الدولية ومعاييرها"**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الاردن، 2008.
- خالد راغب الخطيب، **"التأمين من الناحية المحاسبية والتدقيقية"**، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2009.
- خلف عبد الله الوردات، **"التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات"**، المنظمة العربية للتنمية الادارية، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2009.
- رأفت سلامة محمود وآخرون، **"علم تدقيق الحسابات النظري"**، دار المسيرة للنشر، الأردن، 2011.
- رضوان حلوة حنان، **"النموذج المحاسبي المعاصر"**، الطبعة الثانية، دار وائل، عمان الاردن، 2006.
- رضوان حلوة حنان، نزار فليح البلداوي،**"مبادئ المحاسبة المالية (القياس والافصاح في القوائم المالية)"**، اثراء للنشر والتوزيع، جامعة عمان الاهلية، 2009.
- سامر مظهر قنطقجي، **"لغة الافصاح المالي والمحاسبي"**، دار ابي الفداء العالمية للنشر والتوزيع والترجمة، سوريا، 2012.

- سامي محمد الرقاد، **"تظرية المحاسبة"**، دار المسيرة للنشر، الأردن، 2011.
- سهام كردودي وصبرينة كردودي، **"تدقيق الحسابات في بيئة تكنولوجيا المعلومات"**، دار جليس الزمان، عمان،2017.
- صبيح الطحان، **"أصول التدقيق الحديث"**، مطبعة الزمان، بغداد، 1976.
- طارق عبد العال حماد، **"التقارير المالية"**، الدار الجامعية، مصر، 2005.
- طارق عبد العال حماد، **"تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان"**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2004.
- طارق عبد العال حماد، **"دليل المستثمر الى بورصة الأوراق المالية"**، الدار الجامعية، الإسكندرية 2000.
- عبد الرحمن توفيق، **"الرقابة المالية والتدقيق الداخلي"**، إعداد المادة العلمية خبراء مركز الخبرات المهنية للإدارة، بميك، 2014.
- عبد المنعم عوض الله وآخرون،**"تحليل ونقد القوائم المالية"**، جامعة القاهرة، مصر، 2001.
- عبد الوهاب نصر علي، **"القياس والإفصاح المحاسبي وفقا لمعايير المحاسبة العربية والدولية"**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2007.
- عبد الوهاب نصر علي و شحاتة السيد شحاتة،**"التسويات الجردية وإعداد وتحليل القوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية"**، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2015.
- علي عبد الله شاهين، **"النظرية المحاسبية"**، مكتبة آفاق للطباعة والنشر والتوزيع، الجامعة الإسلامية، غزة، 2011.
- غسان فلاح المطارنة، **"تدقيق الحسابات المعاصرة، الناحية النظرية"**، دار المسير للنشر، الأردن، 2006.
- قاسم محسن الحبيطي و زياد هاشم يحيى، **"تحليل ومناقشة القوائم المالية"**، الدار النموذجية للطباعة والنشر، بيروت، 2011.
- كمال الدين الدهراوي، **"تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار"**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.

- محمد مصطفى سليمان، **"الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات"**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2014.
- مؤيد راضي خنفر، **"تحليل القوائم المالية"** ، دار الميسر للنشر والتوزيع، الاردن، 2009.
- ناجي الحيالي، **"المحاسبة المتوسطة"**، من منشورات الاكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، 2007.
- هادي التميمي، **"مدخل إلى التدقيق من الناحية النظرية والعملية"**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2004.
- وليد ناجي الحيالي، **"مذكرات التحليل المالي في المنشات التجارية"**، من منشورات الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007.

ثانيا: المذكرات والأطروحات.

- العمراوي سمية، **"دور التدقيق الداخلي في الحد من ممارسات المحاسبة الابداعية"** ، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص مراجعة وتدقيق، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2017/2016.
- بن فرج زوينة، **"المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق"**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014/2013.
- حسن محمد العربي، **"دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة القوائم المالية"**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية، تخصص فحص محاسبي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014/2013.
- زين عبد المالك، **"القياس والافصاح عن عناصر القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي"**، مذكرة شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة احمد بوقرة، بومرداس، 2013/2012.
- سعيدي عبد الحليم، **"محاولة تقييم افصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي"**، رسالة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2015/2014.

- مداحي عثمان، **"دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الاقتصادية"**، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009/2008.
- عبابسة شهرة، **"دور نظم المعلومات المحاسبية في تحسين عملية التدقيق الداخلي"**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص فحص محاسبي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016/2015.
- علون محمد لمين، **"دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين التدقيق الداخلي بالمؤسسة الاقتصادية"**، رسالة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016/2015.
- عواج هدى، **"دور التدقيق المحاسبي في تحسين جودة القوائم المالية"**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة المسيلة، 2015/2014.
- فاطمة أحمد موسى إبراهيم، **"العوامل المؤثرة في جودة تقارير التدقيق الداخلي في الوزارات والمؤسسات الحكومية الفلسطينية العاملة في قطاع غزة"**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة.
- فايز زهدي الشلتوني، **"مدى دلالة القوائم المالية كأداة للافصاح عن المعلومات الضرورية اللازمة لمستخدمي القوائم المالية"**، رسالة مقدمة لقسم المحاسبة والتمويل بكلية التجارة في الجامعة الاسلامية بغزة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، 2006/2005.
- محمد فيصل مايده ،**"تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF على اعداد وعرض عناصر القوائم المالية في المؤسسة"**، رسالة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017/2016.
- مرزوق شوقي، **"دور نظام المعلومات المحاسبية في عملية التدقيق المحاسبي"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص محاسبة ونظم المعلومات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2018/2017.
- نعيمة قاسمي، **"تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية حسب المعايير المحاسبية الدولي"**، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر اكادمي، تخصص تدقيق محاسبي، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2015/2014.

ثالثا: المجلات والملتقيات.

- إيناس عبد الرحمن القيسي، **"أثر التدقيق الداخلي والخارجي في اكتشاف الفساد الإداري والمالي"**، مجلة كلية التراث الجامعة، 2010، العدد السادس.
- حطاب دلال و نور الدين زعيبط، **"تقييم الاداء المالي باستخدام نسب النقدية المشتقة من جدول التدفقات النقدية"**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة عبد الحميد مهري بقسنطينة وجامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، 2017، المجلد الرابع، العدد الاول.
- علي خلف كاطع الجبوري، **"موثوقية المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية لاتخاذ القرارات الاستثمارية"**، مجلة جامعة ذي قار، 2017، المجلد12، العدد الثالث.
- محمود جمام وأميرة دباش، **"أثر قائمة التدفقات النقدية على اتخاذ القرارات المالية "**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة ام البواقي، الجزائر، 2015، العدد الرابع.
- وسام نعمة حسين، **"مدى مساهمة المدقق الداخلي في تعزيز شفافية المعلومات المحاسبية في ظل معايير المحاسبة الدولية"**، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، 2011، العدد 22.

رابعا: الجرائد الرسمية.

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد19، سنة 2009.

الملاحق

SARL SOFRAMIMEX

AVENUE ZAATCHA BISKRA

N° D'IDENTIFICATION:099907019130520

EDITION_DU:22/05/2019 13: 0

EXERCICE:01/01/14 AU 31/12/14

BILAN (ACTIF)

ACTIF	NOTE	2014			2013
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles					
Immobilisations corporelles					
Terrains		360 723,75		360 723,75	360 723,75
Bâtiments		2 032 032,00	1 513 427,56	518 604,44	599 885,72
Autres immobilisations corporelles		42 317 413,13	21 045 404,26	21 272 008,87	22 968 477,22
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours					
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Impôts différés actif		115 140,00		115 140,00	115 140,00
TOTAL ACTIF NON COURANT		**44 825 308,88**	22 558 831,82	**22 266 477,06**	**24 044 226,69**
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		4 194 838,03		4 194 838,03	2 576 038,03
Créances et emplois assimilés					
Clients		5 363 230,15		5 363 230,15	4 919 859,15
Autres débiteurs		1 235 735,00		1 235 735,00	1 235 735,00
Impôts et assimilés		258 939,80		258 939,80	254 645,95
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		1 504 815,62		1 504 815,62	815 631,10
TOTAL ACTIF COURANT		**12 557 558,60**		**12 557 558,60**	**9 801 909,23**
TOTAL GENERAL ACTIF		**57 382 867,48**	22 558 831,82	**34 824 035,66**	**33 846 135,92**

SARL SOFRAMIMEX

AVENUE ZAATCHA BISKRA

N° D'IDENTIFICATION:099907019130520

EDITION_DU:22/05/2019 13: 1

EXERCICE:01/01/14 AU 31/12/14

BILAN (PASSIF)

	NOTE	2014	2013
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		3 012 000,00	3 012 000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		566 816,37	494 927,05
Autres capitaux propores - Report à nouveau		4 776 997,67	4 282 070,62
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		**8 355 814,04**	**7 788 997,67**
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôts (différés et provisionnés)		95 485,79	614 536,15
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		2 260 945,00	2 260 945,00
TOTAL II		**2 356 430,79**	**2 875 481,15**
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		22 221 211,14	22 234 026,64
Impôts		284 413,98	338 377,82
Autres dettes		1 606 165,71	609 252,64
Trésorerie passif			
TOTAL III		**24 111 790,83**	**23 181 657,10**
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		**34 824 035,66**	**33 846 135,92**

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d''états financiers consolidés

SARL SOFRAMIMEX
AVENUE ZAATCHA BISKRA
N° D'IDENTIFICATION:099907019130520

EDITION_DU:22/05/2019 13: 1
EXERCICE:01/01/14 AU 31/12/14

COMPTE DE RESULTAT/NATURE

	NOTE	2014	2013
Ventes et produits annexes		4 845 900,00	5 755 600,00
Variation stocks produits finis et en cours		1 618 800,00	1 020 000,00
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		**6 464 700,00**	**6 775 600,00**
Achats consommés		-574 812,53	-473 330,57
Services extérieurs et autres consommations		-28 205,00	-224 514,36
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**-603 017,53**	**-697 844,93**
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		**5 861 682,47**	**6 077 755,07**
Charges de personnel		-2 742 290,26	-3 047 921,68
Impôts, taxes et versements assimilés		-495 648,00	-594 906,00
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**2 623 744,21**	**2 434 927,39**
Autres produits opérationnels			
Autres charges opérationnelles			0,05
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-1 777 749,63	-1 696 468,35
Reprise sur pertes de valeur et provisions			
V- RESULTAT OPERATIONNEL		**845 994,58**	**738 459,09**
Produits financiers			
Charges financières			
VI-RESULTAT FINANCIER			
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		**845 994,58**	**738 459,09**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-279 178,21	-243 532,04
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		**6 464 700,00**	**6 775 600,00**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		**-5 897 883,63**	**-6 280 672,95**
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**566 816,37**	**494 927,05**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**566 816,37**	**494 927,05**

SARL SOFRAMIMEX

AVENUE ZAATCHA BISKRA

N° D'IDENTIFICATION:099607019130520

EDITION_DU:22/05/2019 12:43

EXERCICE:01/01/15 AU 31/12/15

BILAN (ACTIF)

ACTIF	NOTE	2015			2014
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles					
Immobilisations corporelles					
Terrains		360 723,75		360 723,75	360 723,75
Bâtiments		2 032 032,00	1 594 708,84	437 323,16	518 604,44
Autres immobilisations corporelles		42 317 413,13	22 741 872,61	19 575 540,52	21 272 008,87
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours					
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants					
Impôts différés actif		115 140,00		115 140,00	115 140,00
TOTAL ACTIF NON COURANT		**44 825 308,88**	**24 336 581,45**	**20 488 727,43**	**22 266 477,06**
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		6 579 294,03		6 579 294,03	4 194 838,03
Créances et emplois assimilés					
Clients		5 163 207,15		5 163 207,15	5 363 230,15
Autres débiteurs		1 235 735,00		1 235 735,00	1 235 735,00
Impôts et assimilés		507 250,81		507 250,81	258 939,80
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		1 885 310,20		1 885 310,20	1 504 815,62
TOTAL ACTIF COURANT		**15 370 797,19**		**15 370 797,19**	**12 557 558,60**
TOTAL GENERAL ACTIF		**60 196 106,07**	**24 336 581,45**	**35 859 524,62**	**34 824 035,66**

SARL SOFRAMIMEX
AVENUE ZAATCHA BISKRA
N° D'IDENTIFICATION:099607019130520

EDITION_DU:22/05/2019 12:43
EXERCICE:01/01/15 AU 31/12/15

BILAN (PASSIF)

	NOTE	2015	2014
CAPITAUX PROPRES			
Capital émis		3 012 000,00	3 012 000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)		481 690,39	566 816,37
Autres capitaux propores - Report à nouveau		5 343 814,04	4 776 997,67
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL I		**8 837 504,43**	**8 355 814,04**
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôts (différés et provisionnés)		75 515,74	95 485,79
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		2 260 945,00	2 260 945,00
TOTAL II		**2 336 460,74**	**2 356 430,79**
PASSIFS COURANTS:			
Fournisseurs et comptes rattachés		22 226 186,53	22 221 211,14
Impôts		426 118,82	284 413,98
Autres dettes		2 033 254,10	1 606 165,71
Trésorerie passif			
TOTAL III		**24 685 559,45**	**24 111 790,83**
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)		**35 859 524,62**	**34 824 035,66**

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d''états financiers consolidés

SARL SOFRAMIMEX

AVENUE ZAATCHA BISKRA

N° D'IDENTIFICATION:099607019130520

EDITION_DU:22/05/2019 12:44

EXERCICE:01/01/15 AU 31/12/15

COMPTE DE RESULTAT/NATURE

	NOTE	2015	2014
Ventes et produits annexes		4 134 500,00	4 845 900,00
Variation stocks produits finis et en cours		2 384 456,00	1 618 800,00
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I-PRODUCTION DE L'EXERCICE		**6 518 956,00**	**6 464 700,00**
Achats consommés		-599 083,29	-574 812,53
Services extérieurs et autres consommations		-31 373,52	-28 205,00
II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**-630 456,81**	**-603 017,53**
III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		**5 888 499,19**	**5 861 682,47**
Charges de personnel		-3 159 941,38	-2 742 290,26
Impôts, taxes et versements assimilés		-272 452,00	-495 648,00
IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**2 456 105,81**	**2 623 744,21**
Autres produits opérationnels		0,21	
Autres charges opérationnelles		-27 423,00	
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-1 777 749,63	-1 777 749,63
Reprise sur pertes de valeur et provisions			
V- RESULTAT OPERATIONNEL		**650 933,39**	**845 994,58**
Produits financiers			
Charges financières			
VI-RESULTAT FINANCIER			
VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		**650 933,39**	**845 994,58**
Impôts exigibles sur résultats ordinaires		-169 243,00	-279 178,21
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		**6 518 956,21**	**6 464 700,00**
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		**-6 037 265,82**	**-5 897 883,63**
VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**481 690,39**	**566 816,37**
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE		**481 690,39**	**566 816,37**